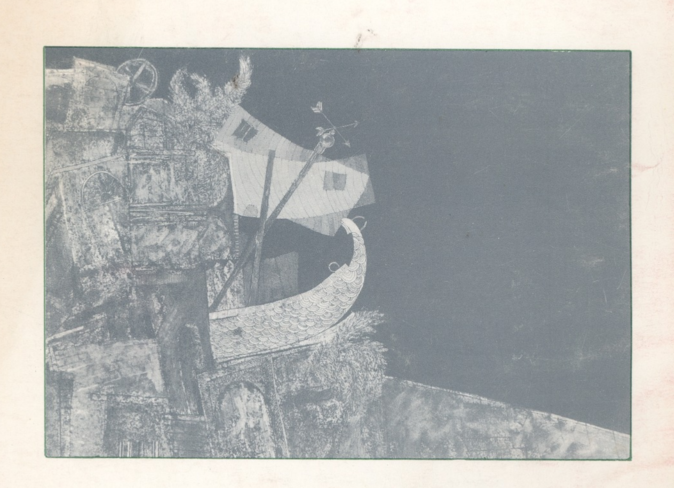
الثقافة الجديدة



218



الثقافة الجديدة

مجلة شهرية يصدرها الحزب الشيوعي العراقي

218

العدد 4 السنة 37 شباط 1990

فهرست

■ موقفنا:

■ آراء ومناقشات

■ قضايا راهنة

■ وثائق

■ أدب وفن

لوحة الغلاف (مدن) للفنان مهند

١٤ شباط . . يوم الشهيد الشيوعي

شباط أقسى الشهور!

هل هي مفارقة ان يكون يوم الشهيد على عتبة العيد؟!

. . هل مفارقة ان تكون هناك أكثر من وشيجة وصلة رحم بين شباط ١٩٤٩ وآذار ١٩٣٤؟

. . وهل هي مفارقة ان يكون شباط ١٩٦٣ أقسى الشهور وأكثرها دموية في عمر الوطن؟

نحن على عتبات عيدنا السادس والخمسين. . واذ نحتفي ببطولات شعبنا ومناضليه نُعد القهوة المرّة والآس والشمع ونتمثل تلك الوجوه بتلك السيماء البسيطة. . وجوه من أعدوّا أول لائحة وهيأوا لأول اجتماع وأول بيان وأول جريدة، . . . نحتفي بالزمن المضيء الذي اراده الرعيل الأول من شيوعيي وطننا لوطننا، ومنهم من تصدر الكوكبة المبدعة من المناضلين: يوسف سلمان (فهد) وسلام عادل، ونُعد أيضاً نخب العيد المجيد.

ولا نستثني احـداً ممن سلكوا درب الكفاح والمحبة والاستشهاد فلا مواقع متباينة للشهداء. . للشهداء قامات متساوية. . ولنا أن نحاول إيفاء حق مطلوب. . حق الشهداء بالوفاء وتمثل الدرس واستيعاب الأمثولة العميقة والبسيطة في آن.

لقد أرّخ الرفيق الخالد فهد باستشهاده زمناً بطولياً يليق بكل مناضل نذر نفسه للوطن والديمقراطية والسلام واجتراح المأثرة، صغيرة كانت أم كبيرة، الفعل يكملّ الفعل، والكتف تساند الكتف وعلى قدر أهل العزم. . . .

لقد أراد العملاء والرجعيون والفاشيون، على اختلاف اللون والسحنة والهوية، ان يجتثوا نبتة عصيّة ليس من عاداتها التنكر للتربة العزيزة ولا للهواء المضمخ بالعراق ولا للشمس الخالدة.

ففي ذلك اليوم البعيد، يوم ١٤ شباط ١٩٤٩، استجاب فهد ورفاقه الابطال لنداء الضمير الشيوعي فساروا بخطى واثقة ليلتحقوا بالحقيقة التي فكروا وكافحوا وصارعوا ونظّروا لها فاسسوا للنسل الجديد.. للحزب الجديد.. للعراق الجديد.

قدر محبتهم للحياة انسجموا مع أنفسهم.. وتقبلوا مصائرهم مهما كانت شاقة... ليكتسب الموت، بالنسبة لهم، صيغة أخرى لا تعترف بالختام بل بما يعنيه «كبسمة توردت على فم الوليد».. أودعوا رفاقهم كلمة السر وتعاهدوا على ان «الشيوعية أقوى من الموت وأعلى من أعواد المشانق» ومشوا إلى خلودهم عُزّلاً إلاّ من إرادة حب الحياة من أجل «وطن حر وشعب سعيد».

واليوم.. ونحن على اعتاب العيد السادس والخمسين لميلاد حزب فهد وصارم وحازم وسلام عادل، حزب الحيدري والعبلي وابو العيس ومحمد الخضري.. حزب غضبان السعد وابو كريّم وخضر حسين وخضر كاكيل.. والمئات ممن روّوا بدمهم الساخن شجرة الحرية والسلام والديمقراطية، نستذكر ونتدبر ونتعلم ونحتاط.. ولم يعد في الوقت متسع لاجترار الثوابت واليقين الجامد والحتمية اللاّهوتية وصنمية الفكرة المغلقة كالحصاة.

... اننا ابناء زمن آخر وحقيقة أخرى.. والحقيقة ثورية أبداً..

... اننا أزاء مهمات جديدة يفرضها عالم جديد واصطفاف جديد من أجل مستقبل جديد.. واذا كانت هذه المناسبة غير مناسِبة لكثير من التحليل والمكاشفة.. فاننا بحاجة إلى اعادة الاعتبار لحقيقة الطبقة.. ومفهوم الديمقراطية ووحدة الحزب ونقاء النظرية واشتراطات الظرف الملموس.. وبقدر ما يكون الشيوعي ابناً باراً للواقع فانه الجدير بتغيير الواقع.

ليكن يوم الشهيد يوماً لوقفة اجلال أمام تلك الدماء الكريمة التي اضاءت الدرب.

ليكن يوم الشهيد يوماً لتكريس مبدأ المعرفة والاختيار الصحيح والموقف الأصح.

ليكن يوم الشهيد عهداً جديداً على تمثل الدرس الساطع: «قووّا تنظيم حزبكم.. قووا تنظيم الحركة الوطنية».. هذا الدرس الذي لم يزل خالداً بخلود المعلم الأول: يوسف سلمان (فهد).

والمجد لكل شهداء الحزب.. لكل شهداء الحركة الوطنية.. لكل شهداء الشعب.



اشتراكية ماركس، القومية، الدين

فالح عبد الجبار

القسم الأول

طرح المفكر، الأستاذ كريم مروة، على صفحات الأهرام ثلاث موضوعات حارقة، هي: المسألة القومية، الدين والتراث والثورة، بحثاً عن نظرية ثورية جديدة.

يعرف كل متتبع للإرث النظري للحزب الشيوعي اللبناني، أن إعادة النظر في المسألة القومية، والبحث عن حركة ثورية جديدة وبالتالي نظرية ثورية جديدة، هما من بين الهموم الفكرية/ العملية للشيوعيين اللبنانيين. فقد كانوا أول من أثار هذين الإشكالين، طارحين فرضيات للنقاش وأطراً أولية للعمل. أما مسألة الدين والحركات السياسية الدينية، والتراث، فإنه موضوع حارق منذ أواخر السبعينات، بل لربما منذ أواسطها.

يثير مروة من الأسئلة أكثر مما يقدم من الإجابات، وهو في هذا أمين لمنطلقه: إثارة النقاش، أو بتعبير أثير لشهيدنا الحميم مهدي عامل، خلق ورشة عمل فكرية أمام مايبدو أنه كسل فكري عام.

الـواقع أن الردود والمناقشات التي استثارتها المقالات الثلاث، جاءت محدودة، واقتصـرت في أحيان، على رد فعـل إيمـاني فيه من الغضب أكثـر ممـا فيه من النـظر بالمشكلات الكبيرة، وجاءت ردود أخرى مقصورة على جوانب ليست للأسف جوهرية.

اولاً

ينبغي ابتداء استذكار بضع نقاط منهجية، لايمكن، بدونها، توفر أرض للنقاش. فنحن، في حالنا الراهن، عائمون أو معومون في فضاء. لاأقصد حالنا في العالم العربي، حيث الرضا المفرط عن النفس وسط الكوارث، مقابل الإحساس بانعدام نقطة الارتكاز إلى حد اليأس، بل أقصد العالم بمجموعه، الذي يبدو في لحظة انعطاف مخبولة وسط نمو عاصف للتكنولوجيا المعاصرة، قلبت حياتنا المعاصرة رأساً على عقب، وخلقت في أوربا وأمريكا واليابان ثراء مادياً مقروناً بفقر روحي هائل، فيما أدت، في البلدان الاشتراكية، وسط الصراعات المحتدمة، إلى فقر مادي وثراء روحي نسبي، بينما أفضت، في بلداننا إلى فقر مادي وروحي لانظير لهما في عالمنا المعاصر!

النقـطة الأولى منهجياً، أن الإنسـان يواجه في ميدان الفكر الاجتماعي، مشكلة ابستمولوجية عصيبة: الوسيط أو المعيار الذي تُقاس به دقة الأفكار. ستقولون على الفور: الممـارسـة. ولكن الممـارسة هي الأخرى بحاجة إلى أن تنتقل إلى أدمغتنا على شكل خلاصات فكرية. فإذا كنا، قبل الممارسة، ننطلق من نقاط نظرية، فإننا، بعد الممارسة، نحتاج إلى أدوات نظرية لإمعان النظر في الممارسة.

إن العلوم الـطبيعية في وضـع مريح نسبياً (وإن كان لايخلو من هزات وشكـوك، وتـراجـع وتفحّص). فثمـة فرضيات أولية، وثمـة مختبرات لإنتاج الظاهرة الطبيعية قيد الدرس، وإعادة إنتاجها مراراً وتكراراً، حيثما تسمح الظاهرة بذلك، أو ثمة ثبات نسبي للظاهرات يسمح باعتبارها (ثابتة) قياساً لعمر المراقب، زد على هذا أن أدوات القياس، التي تتغير تأثراً بالظاهرة، تعيننا، حتى بتغيرها، على فهم الموضوع المدروس.

أما الحال في العلوم الإنسانية، وبالذات ميدان الاجتماع والاقتصاد والسياسة إلخ، فمغـاير تماماً. إن (الظاهرة) لايعاد إنتاجها، وإن أعيد إنتاجها، فإن ذلك لايجري وفق شروط مختبرية نتحكم بهـا. زد على هذا أن أجهزة القياس بالغة التعقيد. صحيح أن المسار المفترض هو: نظرية ـــ ممارسة ـــ نظرية مدققة ـــ ممارسة أدق ـــ نظرية أكثر دقة. . إلخ، إلا أن وعي الظاهرات، لايتم عادة إلا بعد بروزها. ويبدأ الوعي دوماً بعد الوليمة حسب تعبير ماركس، أي بعد وقوع الواقعة، فالوعي يأتي دوماً، من موقع متأخر.

ومع أن العلوم الطبيعية أكثر دقة، فإنها أكثر تواضعاً، فهي تطرح فرضيات، أما العلوم الإنسانية، فرغم أنها أقل دقة، فهي تطرح عقائد يقينية. وقد آن الأوان لكي تنعطف العلوم الإنسانية إلى التواضع، وتعترف، بأنها تقوم على فرضيات ومنهج أكثر مما تقوم على إيمان نهائي، أو كلي القدرة، مكتف بذاته، شأن صور المستبد البربري.

وهذا يصح على أنصار النظرية الماركسية، كما يصح على أنصار النظريات الأخرى، ينطبق على النظر العلماني كما على النظر غير العلماني.

النقطة الثانية منهجياً. التمييز، في أية نظرية بين المنهج Method وبين المذهب System أولاً؛ وبين المنهج وبين النتائج المترتبة على تطبيقه في حقبة معينة ورقعة معينة ثانياً؛ وبين المنهج؛ المصوغ على أساس معطيات علمية بمستوى معين في لحظة معينة، والمنهج نفسه في تطوره على ضوء المعطيات العلمية الجديدة، أي إغناء المنهج ذاته، لا الإبقاء عليه كما في لحظة ولادته.

وبقدر مايتعلق الأمر بالنظرية الماركسية، يعني ذلك استخدام المنهج لدراسة معطيات واقعنا، لانقل معطيات تطبيق المنهج اوربياً أي باختصار تأصيل المنهج، في جانب، ودراسة التطورات التي تطرأ على المنهج ذاته، في ضوء الاختراقات العلمية الجديدة، التي تغزو الميادين المعرفية كلها.

النقطة الثالثة منهجياً أن المعرفة كلية لاتتجزأ، رغم أن حركة المعرفة تسير، عبر تاريخها الفعلي، ابتداءً من كلية شمولية، تتجزأ إلى ميادين، فتعود لتتحد، لالشيء إلا لكي تتجزأ أكثر، فتعود إلى الاتحاد. إن حركة التجزؤ ـ الوحدة، أو التحليل ـ التركيب ضرورة حياتية للمعرفة ذاتها.. ويبدو في ضوء التشعب الهائل لميادين العلوم الإنسانية والطبيعية، وتلمّس نقاط التقاطع والتداخل، إننا على أبواب تركيب جديد معرفي (على الصعيد العالمي)، لن يتحقق على غرار القرون الخوالي، بظهور عبقري مفرد يقوم بالمهمة التي استكملت أو تستكمل شروط الحل؛ بل يتحقق، بعقل جماعي هو مزيج من الذكاء البشري والذكاء الاصطناعي. ألا يشكل ظهور العقول الالكترونية تعبيراً عن الحاجة إلى توسيع الذكاء للإمساك بتلابيب المعرفة التي تتوسع تخومها، كالمجرات الهاربة، بملايين السنين الضوئية؟

أقول هذا مرتكزاً إلى ملاحظات لوكاش، قبيل وفاته، من أن النظرية الماركسية، تعاني من التجزؤ، بل إن الفكر النظري يتشعب ويتجزأ، وأن ثمة حاجة لتركيب synthesis جديد.

ولكي لاتبدو هذه الملاحظات عائمة في فراغ، ينبغي القول، إن أدراجها في السياق المنهجي يروم إلى توكيد هذا الأمر: الحقيقة كلٌ مركب، وهي بحاجة لجهد علمي جماعي

في البحث والمعاينة والاستخلاص. وعند أخذ هذه الفرضية بعين الاعتبار، ينبغي استخلاص مايوازيها في عمل الأحزاب الثورية في آلية عملها ككائن جماعي ـ مفكر، وكائن عملي ـ ممارس، وينطبق هذا القول على مؤسسات وجماعات البحث بالقدر نفسه، كما يصح على الحوار الجاري الذي افتتحته مقالات مروّة.

النقطة الرابعة، منهجياً، أن الصراع الفكري داخل المنهج الواحد، أو بين المناهج ذاتها، هو الرافعة الوحيدة **لإزالة أنقاض اللامعرفة**، المتكدسة فوق رؤوسنا من زلازل الجهل. وبديهي أن الصراع المذكور، لايعني إطلاق النار على الخصم، أو حرقه على منصة، أو خوض نزال ملاكمة. فالصراع هنا، بمعناه الهيغلي، بوصفه **التناقض الفكري، محرك المعرفة**. من هنا الإلحاح على (حرية النقاش) و(ديمقراطية الحوار).

النقطة الخامسة والأخيرة (تتصل بالأولى من طرف خفي أو ظاهر). ثمة من يشبّه المعرفة بالواحة. غير أن الوصول إلى الواحة يقتضي طرد الصحراء، اجتيازها. والمعرفة، في هذا، ليست سوى طرد اللامعرفة. وإذا كانت المعرفة لانهائية، فإن طرد اللامعرفة، هو الآخر، لانهائي. وعلى هذا ليس ثمة نقطة نهائية في اكتمال المعرفة، من حيث هي معرفة، مع أنها تتشكل من معارف هي أحياناً متناهية، لمواضيع متناهية.

خلاصة ذلك: ١ـ إننا ننطلق جميعاً من **فرضيات**. ٢ـ إن سائر الفرضيات خاضعة للنقد والحساب، بلا محظورات، أكانت أرضية أم سماوية. ٣ـ إن المنهج، أي منهج، يحتاج، كأداة معرفية، إلى تطوير متصل (شأن الأدوات التي نتعامل بها مع مواضيع الطبيعة) كما يحتاج إلى تأصيل عقلي لانقلي، إلى إبداع لااتباع. ٤ـ إن المعرفة في تركيب مكوناتها، بحاجة **إلى عقل جماعي**. ٥ـ إن الصراع الفكري شرط لتطور المعرفة.

أقول ذلك كله لنفسي قبل قوله إلى الآخرين.

ثانياً

تدور المقالات حول ثلاث عقد: المسألة القومية، الدين والحركات السياسية ـ الدينية، والحركة الثورية الجديدة.

في كل عقدة ثمة طائفة من الإشكالات التاريخية والنظرية والعملية.

ويحق للقارىء، منطلقاً من التفاعل الجاد، أن يسأل إن كانت القضايا الثلاث أو المحاور الثلاثة المطروحة تشكل البؤرة الإشكالية في العالم العربي، وفي العالم المحيط الذي نتفاعل معه، أم أنها أجزاء من البؤرة الإشكالية.

وابتغاء بسط الأمور على طاولة المناقشة اقترح الانطلاق مما يلي:

إن نموذج التطور الرأسمالي التابع، المرتكز على هيمنة الدولة الاستبدادية الممركزة

للحزب الواحد أو الأسرة الواحدة، قد بلغ نقطة الأزمة، تباعاً في عدد من البلدان العربية، وإن هذه الأزمة تتجلى في شكل انفجارات عفوية، أو عفوية منظمة، ذات طابع اجتماعي / سياسي في إطار ماصار يعرف بثورات الخبز التي انتهت، لاإلى توفير الخبز بل فتح بوابة التعددية. وهذه حركة من الاجتماعي إلى السياسي. ولو أخذنا تسلسل الأزمات لارتسم أمامنا مايشبه القوس (قوس الأزمات؟): مصر ٧٧ يناير، المغرب وتونس مطلع الثمانينات، السودان ٨٥ و٨٨، الجزائر ٨٩ الأردن ٨٩. . نترك أزمة النموذج الإيراني ١٩٧٩ خارج الاعتبار.

إن أزمة هذا النموذج، جلية للعيان، رغم أن آلياتها لم تحلل بعد بصورة إجمالية (مجموع البلدان) لرؤية ماهو مشترك، واستخلاص اتجاهات تطور الظاهرة.

ولعل أبرز معالم التأزم هو التلازم بين الاجتماعي (أو ثورات الخبز) والسياسي (مطلب الديمقراطية أو التعددية). وكان الاندفاع الجماهيري، في حالات غير قليلة مسبوقاً أو مقروناً، بنزوع كتل رأسمالية (وأقول كتل عامداً متعمداً) إلى الليبرالية الاقتصادية، أي إلى شكل غير ـ دولتي من الرأسمالية.

وهذا يفتح الباب لانتقالتين: **الانتقالة الأولى من الحزب الواحد** (أو العائلة الواحدة) **إلى التعددية**، بدرجات متفاوتة من الجدية. **الانتقالة الثانية** (التي يُهيأ لها أيديولوجيا اليوم بحمية كبيرة) **من قطاع الدولة إلى القطاع الخاص** privatization . (راجع لهذا الغرض أعمال الندوة الخليجية وندوة مجلة (المستقبل) وبيان رجال الأعمال المصريين، وأيضاً الهجوم الفكري الذي تنظمه الإدارة الأمريكية على قطاع الدولة، سواء في محاضرات بوش في بودابست، أم ندوات الـ CIA ـ في أماكن أخرى).

ومن مساوىء الصدف (أم من محاسنها؟) أن هذه النقلة الاقتصادية ـ الأيديولوجية تجري في مناخ دولي مؤات من جهة اليمين واليسار. فمن جهة العالم الرأسمالي ثمة تراجع عن التدخل المكثف للدولة في الحياة الاقتصادية الذي ميّز فترة الخمسينات والستينات، وهو تراجع تقوده منذ عقد ونيف قوى اليمين الريغاني والتاتشري إلى جانب الاشتراكية الديمقراطية الفرنسية. وفي كل حال يبدو أن الظاهرة تتجاوز إطار (اليمين واليسار) الرأسمالي الاحتكاري، إلى جوانب موضوعية في التطور الاقتصادي ـ الاجتماعي نفسه. .

ومن جهة العالم الاشتراكي، تبدو العودة إلى الحساب الاقتصادي والإدارة الذاتية، والمقاولة والتأجير، في جانب منها، عودة إلى المشروع الخاص، أو في الأقل نفياً للدور الاقتصادي المركزي ـ الإداري الدولتي، مقروناً في بلدان محددة بانتقال إلى التعددية السياسية، أو إلى هياكل سياسية ديمقراطية. .

وعليه يبدو تيار التطور العالمي بأسره وكأنه يسير في هذا الاتجاه، **اتجاه الليبرالية الاقتصادية واتجاه التعددية السياسية**.

وها نحن إزاء مفارقة عربية (هل هي المفارقة الوحيدة؟): منذ الستينات وحتى الثمانينات واجهنا تنمية **دولتية** ممركزة، إيجابية بمقاييس تطوير القوى المنتجة لبلدان بالغة التخلف، مقرونة باستبداد سياسي قل نظيره، أو باحتكار أحادي للسلطة لاينازع.

واليوم نواجه انتقالاً خجولاً إلى (التعددية السياسية، مقروناً بتدهور اقتصادي ـ اجتماعي مرير (وتفكيك قطاع الدولة، هبوط مريع في مؤشرات النمو، تزايد المديونية، انفلات النشاطات الطفيلية = غير المنتجة).

في الحد الأول كسبنا تطوراً اقتصادياً (محدوداً) مع خسران أبسط الحريات الإنسانية، واليوم نكسب (جزئياً) حريات إنسانية محدودة، ونخسر إمكانات للتطور. (فلنقارن بين رأسمالية الدولة لعبد الناصر، المنتجة، ورأسمالية الريان والسعد اللامنتجة، على سبيل المثال..) في ضوء هذا التخطيط شديد الإيجاز يبدو لي أن القضية المركزية اليوم تتمحور في بلورة **نموذج التطور اقتصادياً وسياسياً واجتماعياً**.

ونموذج التطور هذا لاتمكن صياغته، بل حتى التفكير فيه، دون التوقف لحظة لمعاينة آفاق التطور العالمي والمساعي المبذولة لصياغة نموذج نظري جديد.

لاأقصد بذلك وصفة جاهزة صالحة لكل آن، وإنما أقصد نموذجاً نظرياً يشير إلى الاتجاهات العامة الماثلة في شكل نُطَف، في شكل إمكانات ماثلة بالقوة، في الواقع ذاته، أي نموذج يلخص حركة الواقع.

ثمة أزمة تطور تنعكس في شكل (أزمة) نظرية، أو أزمة النموذج النظري.

إن النموذج السابق (الستاليني) للتطور يلفظ أنفاسه الأخيرة، أعني به النموذج القائل بأن البلدان الاشتراكية قد دخلت مرحلة **الاشتراكية المتطورة**، وإنها تقترب من الشيوعية وإن الرأسمالية ساقطة (قريباً) وأن بإمكان البلدان المتخلفة، الانتقال إلى الاشتراكية بتجاوز المرحلة الرأسمالية (نظرية التطور اللارأسمالي، التي رفضتها أحزاب شيوعية كثيرة بشجاعة)، أو («نظرية التوجه الاشتراكي»). كان النموذج بالنسبة لبلداننا، **بالغ البساطة**، وبالغ الهشاشة أيضاً: نمو للقطاع العام مستمر، تقلص مستمر للقطاع الخاص، مزارع دولة. تعاونيات في الريف. (ودولة مستبدة طبعاً). وها أنت على أعتاب الاشتراكية. كل مانيقص ذلك هو «سلطة الطبقة العاملة»!

ليس ثمة رغبة في التقليل من قيمة التعاون الإنتاجي ولا من قيمة قطاع الدولة أو دوره، فقد لعب في البلدان الاشتراكية والرأسمالية والنامية، في فترات تاريخية متباينة دوراً بالغ الأهمية لدفع عجلة التطور الاقتصادي قُدُماً، مثلما لعب أدواراً معرقلة للتطور في

فترات معينة. وقد حتمت ذلك، برأيي، ضرورات اقتصادية قاهرة. كل مافي الأمر أنه «ليس اشتراكية»، في أي مكان من هذا الكوكب منكود الحظ. وإذا شئتم، فإن «قطاع الدولة»، في بلدان الشرق، كان موجوداً منذ فجر الحضارة تقريباً متجسداً في منظومات الريّ العملاقة التي كانت الدول الشرقية القديمة تحشد لها عقول الكهنة (رياضيي ومهندسي ذلك العهد، أو الانتلجنسيا القديمة)، وتحشد لها قوى عمل هائل عبيداً أو أقناناً. ومثلما يتجلى (قطاع الدولة) في إنتاج الحياة (الري)، فإنه يتجسد في إنتاج الموت (الأهرامات، المقابر الملكية العملاقة).

ثمة مراجعة شجاعة للنموذج في عدد من البلدان الاشتراكية، نظرياً وعملياً، جارية الآن، بدرجات متفاوتة، رغم أن الصياغة النظرية لم تتبلور بعد تماماً. والنقاش يدور الآن في الحقل النظري ـ العملي، في ثلاثة عناوين أساسية: التمسك بالمفهوم القديم: الخطة (= الاقتصاد المخطط) أو طرح مفهوم معاكس تماماً: السوق، أو البديل الثالث: **تحقيق الخطة عبر السوق**. إنني أتحدث هنا عن ماهية الاقتصاد الاشتراكي التي يجري النقاش الحاد حولها. وتكفي إحالة القارىء إلى عدد من الكتابات الغنية الجديدة حول الموضوع: لكتّاب مثل: أبالكين، بوبوف، جبنجيان، ياسين، سنتش، توكاي... إلخ.

كما يدور سجال حاد نظري ـ عملي حول نموذج الحزب الواحد، وهو كما نرى يتفكك نظرياً وعملياً رغم الصعوبات المرافقة للانتقال من احتكار السلطة إلى التعدد الديمقراطي.

وعدا عن هذين الحقلين الداخليين (الاقتصادي والسياسي) تتوجه الأنظار مجدداً إلى بنية العلاقات الاقتصادية العالمية (والسوق العالمي)، وهي بنية رأسمالية من الألف إلى الياء، أعني أن قانون القيمة السائد في السوق العالمي هو قانون (تقرره) الرأسمالية. قد لايعجب هذا القول الكثير من القراء الجادين، وقد يسعى البعض إلى نبذه أو الشطب عليه. ولكن مثل هذا الشطب سيكون بمثابة إلغاء الضغط الجوي، بمرسوم.

عندما يقر المرء بحقيقة أن السوق العالمي سوق رأسمالي تترتب على ذلك جملة نتائج منها، في الأقل، مفهوم التبعية (بما ينطوي عليه مثلاً من نزف للدخل أو ترحيل للفوائض من الأطراف إلى المركز). أقول أن التبعية، من زاوية التبادل اللامتكافىء (= ترحيل الفوائض) ستبدو في صورة جديدة، أو أن آفاق القضاء على هذه التبعية بمفهومها القديم أو مفهومها الجديد (أو التبعية البنيوية)، ستطلّ علينا برداء مغاير تماماً، حين تغيب الصورة القديمة القائلة بازدواج السوق العالمي إلى سوق اشتراكي وسوق رأسمالي، لتحل محلها صورة السوق العالمي الواحد: الرأسمالي.

وثمة في هذا الإطار عدة فرضيات علمية ماركسية جديدة وجريئة نذكر منها على

سبيل المثال، نظرية (=فرضية) سمير أمين، وفرضية (=نظرية) سنتش ـ توكاي (المجر)، إلى جانب فرضيات أخرى. (راجع حول هذا الموضوع: نظريات الاقتصاد الرأسمالي العالمي، توماس سنتش، كذلك مابعد الرأسمالية ـ سمير أمين، مساهمة في نظرية التشكيلات الاجتماعية الاقتصادية ـ توكاي).

ويقدر مايتعلق الأمر ببلداننا العربية، فإن إعادة النظر بالنموذج النظري «القديم» للاشتراكية (اقتصادياً واجتماعياً وسياسياً) وإعادة النظر في الصورة النظرية للسوق العالمية، يعني الشطب على منظومة أيديولوجية (بالمعنى السيء لكلمة أيديولوجيا)، ونشوء فراغ نظري (نسبي على أية حال).

وتفادياً لأي سوء فهم، فإن ذلك لايتعلق بالصورة النظرية للاشتراكية كما وضع ماركس خطوطها العامة، أو كما طور لينين جوانب من فرضياتها الأساسية. فتعبير «المنظومة الأيديولوجية» المشطوبة، يتعلق بالصياغات التي سادت منذ الثلاثينات حتى منتصف الثمانينات، والبنى الفعلية الاجتماعية والاقتصادية والسياسية التي كانت هذه «المنظومة الأيديولوجية» تشكل دعماً نظرياً لها. وطبيعي إن تفكيك هذه البنى، يقتضي بداهة تفكيك المنظومات الفكرية المرافقة. بل إن بالوسع القول إن تفكيك المنظومات الفكرية القديمة سابق أولاً (ولاحق ثانياً) لتفكيك أو تفكك البنى الاقتصادية والاجتماعية والسياسية القديمة. وباختصار ينشأ هنا فراغ نظري نسبي لايمكن للمرء أن يقلل من شأنه. ومثل هذا الفراغ يرافق، بقوة الضرورة، كل تحول عاصف من النوع الذي تشهده أبرز البلدان الاشتراكية.

وتبرز مسألة الفراغ النظري النسبي (= المرحلي) بحدة أكبر في منطقتنا، فنحن نعاني منه، من جراء عوامل أخرى إضافية، لاتقتصر على أزمة نموذج التطور، بل تتعداه إلى القمع الجسدي والفكري للقوى والمؤسسات الحديثة في المجتمع المدني (أحزاب، نقابات، قوى اجتماعية حديثة . . . إلخ) وهو أمر أدى في منطقتنا العربية، وفي بلدان قريبة من محيطنا، إلى التعبير عن أزمة المجتمع المدني الحديث، المُرَسْمَل، بوسائل تقليدية (فكر تقليدي سلفي، مؤسسات تقليدية [سلفية]) من جراء تدمير الوسائل الحديثة.

وتتفرع عن ذلك عدة قضايا:

١ـ من يملأ هذا الفراغ الأيديولوجي وكيف (على صعيد المجتمع). ؟

٢ـ كيف نعيد صياغة المفهوم النظري لمضمون مرحلة الثورة الوطنية الديمقراطية؟

٣ـ كيف نفك الارتباط القديم بين مرحلة الثورة الوطنية الديمقراطية والثورة الاشتراكية ؟

٤ـ ما الصورة النظرية للبديل الاشتراكي، كأفق تاريخي، على الصعيد العام (العالمي) أو الخاص (بلدان محددة مثل بلداننا)، وما هي ملامح وشروط الانتقال؟

هذه أسئلة كاوية، تقف بمنزلة الهجاء من أي كسل فكري، وما الرغبة في إثارتها سوى دعوة عامة لمواصلة النقاش.

قد يبدو المدخل، ونقطة الانطلاق المقترحة هنا، بعيدين عن القضايا التي طرحتها مقالات الأستاذ كريم مروّة، بيد أن الترابط داخلي، باطني، أكثر منه ظاهري. فبحث القضية القومية، والحركات السياسية الدينية، والنظرية الثورية الجديدة، يستحيل من دون الانطلاق من فرضيات أولية عن اتجاهات التطور على المستويين العام (العالمي) والجزئي (المحلي) وتفاعلهما.

هذه إذن محض مقدمة للدخول في الموضوع.

القسم الثاني

بدت صورة العالم العربي، المضغوطة بكثافة عالية، في القسم الاول من هذه الاسهامة، وكأنها تحتوي على عنصرين فقط: اتجاه فك قطاع الدولة، أو الانتقال من قطاع الدولة الى القطاع الخاص، واتجاه آخر، خجول، وَوَجِل (ما اكبر الخجل والوجل في تاريخنا) نحو التعددية، أو الفك التدريجي، المتعثر، لهيمنة الحزب الواحد، أو الاسرة الواحدة.

هذه خلاصة اولية بالغة الكثافة، وبالتالي تبدو فقيرة مفهومياً. غير ان هذه الكثافة تتوخى حذف ما هو عرضي، وابانة الجوهري في الظاهرة.

وينبغي، استكمالاً لصورة التطور، ان نقول انه يتركب من ميول (لحظات، عناصر) اضافية تنتمي الى الجوهر نفسه. وهما: فك التبعية الكولونيالية، ونشوء تبعية بنيوية عميقة، افضت، بحكم تطورها المتناقض، الى اشتداد الترابط بين مجتمعات البلدان العربية منفردة بالمتروبولات الرأسمالية الاحتكارية، وهي نفس الظاهرة التي تبرز في المستوى السياسي، على صورة نمو الميول القطرية (حسب اللغة التي يستخدمها ممثلو التيارات القومية) أو التباعد بين البلدان العربية.

ولكن الظاهرة نفسها افضتْ، في جانب آخر، بتوسط ما نجم عنها من معضلات اقتصادية وسياسية وعسكرية وامنية، الى ميل معاكس للتفتت، أي الميل الى اتحادات (ماتزال فوقية) لها، في الاغلب، طابع عسكري - امني.

ويمكن للمرء ان يعتبر هذه الميول الاربعة بمثابة اللحظات الاساسية المكونة لاتجاه التطور الراهن: لحظة الانتقال المتناقض الى القطاع الخاص أي الـ privatization ،

لحظة الانتقال المتقطع الى التعددية، لحظة التبعية البنيوية، لحظة التباعد ـ التقارب الوحدوي العربي.

أما اشكال تجلي هذه الميول في الوعي الاجتماعي، أي الازياء الفكرية التي ترتديها، واشكال انعكاسها في صراع القوى الاجتماعية المنظمة (الاحزاب، المؤسسات)، فانها تنتمي جميعاً الى حقل خاص من الدراسة، لا يمكن ولوجه، أو يصعب ولوجه، قبل اخذ الصراع نفسه على مستوى آخر، مايزال تجريدياً بعد، هو صراع الدولة/ المجتمع المدني.

تتميز العلاقة بين الدولة (المجتمع السياسي) والمجتمع المدني بخصوصية بالغة في البلدان العربية (ولربما في رقع اخرى من العالم)، ترجع الى الوظائف المميزة للدولة، امتدادها التاريخي (العريق)، والى حداثة تكوّن المجتمع المدني من جهة اخرى.

ان مفهوم الدولة واضح بذاته، ولا يحتاج الى أية اضافة. يكفي القول ان الدولة ظاهرة تنتمي الى تشكيلات شتى، أما المجتمع المدني، فانه مفهوم يقتصر على التشكيلة الرأسمالية. ونحن نستخدمه بالمعنى الهيغلي حصراً (هيغل ـ فلسفة الحق) وهو المعنى الذي كان يستخدمه ماركس في شبابه، والذي اعاد غرامشي استخدامه.

ان صورة المجتمع المدني المعاصر هي صورة المؤسسات الحديثة، صورة: الانتاج الواسع، تقسيم العمل المتشعب، نظام الحاجات المتبادلة، التداول، المؤسسات المالية العملاقة، الاتحادت الصناعية، النقابات، الاحزاب. مجتمع المصالح المتعارضة، والقوى المتناحرة.

وهي على عكس صورة المجتمع التقليدي التي اطراها أحد المستشرقين بقوله: يالله، ما اروع حياتهم. لا شرطة، لا نقابات، لا مصارف، لا احزاب! [نسي ان يضيف: يالله ما اتعس حياتهم. لا صحة، لا تعليم، لا ضمانة للحياة امام غدر الطبيعة، جفاف، وفيضانات واوبئة، امام عبودية الخرافة، وسيف الحاكم الذي لا يُرد].

للدولة، في مجتمعاتنا، تاريخ سحيق، يمتد بضعة آلاف من السنين. وهي دولة مركزية، قامت، في بيئة الحضارات النهرية، بضمان انتاج الحياة (تنظيم الري)، اضافة الى وظائفها الاخرى التقليدية المعتادة: النهب الخارجي (حروب الفتح)، والنهب الداخلي (الريوع الاقطاعية المنتزعة بوسائل القسر ما فوق الاقتصادي، والتي عمدت باسم الخراج في الحقبة الاسلامية).

مثل هذا التاريخ الطويل للدولة المركزية كمالك شامل للارض، وكجسد سياسي ـ عسكري مهيمن، رسخ، في الوعي الاجتماعي، عنصراً يصعب اغفاله: الدولة مالك لكل شيء.

ولعل طابع القسر ما فوق الاقتصادي لانتزاع الفوائض من المنتجين الجماعيين (المشاعات مثلاً) هو ايضاً وراء تعزز الدور الاستثنائي لمؤسسات القمع: الجيش التركي ايام العباسيين. المماليك. الانكشارية. للعسكر اذن تاريخ خاص هم ايضاً.

وفي بداية التطور الرأسمالي في منطقتنا، لعبت الدولة، وما تزال دور الحامل للعلاقات الرأسمالية. صحيح انها اعتمدت، في البدايات الاولى، على النخب العائلية، أو النخب العسكرية، أو حتى مزيج من الاثنين، للحفاظ على تماسكها الداخلي، فانها بتوطد الرأسمالية بشكل رأسمالية دولة، اكتسبت قوة هائلة ازاء ما كان يبدو انه مجتمع مدني (اقرأ: برجوازي) ضعيف، وممزق، ومثقل ببقايا ما قبل رأسمالية (علاقات قبلية، اسرية، طائفية، الخ).

التوازن بين المجتمع السياسي (= الدولة) والمجتمع المدني، كان يسير في اتجاهين متناقضين. فبمقدار ما كان الدور الرأسمالي للدولة يمضي قدماً، كانت الدولة تزداد قوة وشراسة في عين الوقت، مفضية الى بروز انظمة الحزب الواحد، في البلدان الاكثر تطوراً من منطقتنا، بصرف النظر عن «وطنية» أو «رجعية» النظام. ألا تكفينا المقارنة بين مصر الناصرية وتونس البورقيبية، وايران الشاهنشاهية، والعراق الصدامي، امثلة ساطعة! أو بين انظمة الاسرة الواحدة، والامثلة غير قليلة.

ولكن اذا كانت الدولة تنمّي وتطوّر الرأسمالية، فأنها كانت، في الوقت ذاته تنمي المجتمع المدني، وتفضي بالتالي الى تقوية عوده.

وفي لحظة تقاطع هذين الميلين، الموضوعيين تماماً، تفجرت الازمات التي اشرنا اليها في القسم الاول. ولا ضير من ذكر بعض معالمها التي تفقأ العين: افقار الجماهير الشعبية، اغتناء الشرائح الطفيلية من البرجوازية، أو تزايد استقطاب الثروة والفقر، وتنامي مدن الصفيح، وتزايد المديونية، وتعمق التبعية، واشتداد الارهاب والقمع.

لقد واجه المجتمع المدني، في لحظة الازمة، دولة شرسة تحتكر كل شيء تقريباً، التعليم، الاعلام، النقابات، الحياة الحزبية، حق التشريع والتنفيذ، اجهزة القمع الجسدي والفكري، وفي لحظة الازمة واجه المجتمع المدني الدولة، وهو محروم من الوسائل الحديثة للتعبير. بيد ان تغييب الوسائل الحديثة، بدرجات متفاوتة، لم يمنع المجتمع المدني من التعبير عن صبواته بوسائل اخرى، كانت تقليدية، بحكم طبيعة التطور ذاته. ان الحديث عن المجتمع المدني، قد يبدو للكثيرين، صيغة مبهمة أو هلامية، مادامت تفتقر الى التعيين الاجتماعي - الطبقي. ولقد اغفلنا عامدين هذا البعد. للتركيز على العلاقة الهامة والخطيرة بين الدولة/ المجتمع المدني، وهي علاقة تُنسى بالكامل في اغلب، ان لم يكن معظم، التحليلات الاقتصادية - الاجتماعية أو

السوسيولوجية لاوضاع بلداننا.

واذا كان مثل هذا الحديث يبدو «غير ماركسي»، فان بالوسع قول ما يلي:

ان مفهوم التوازن والعلاقة بين الدولة والمجتمع المدني يرتكز على حقيقة ان شكل الدولة يتوقف، في جانب كبير منه، على التوازن بين الطبقات. ولما كان التوازن حتى بدلالته اللغوية البحتة، ليس بلوراً صلباً، ولا حالة سكونية، ولما كان تشكل وتطور الطبقات، عملية ديناميكية (ما قبل الطبقة، تشكل الطبقة، تطور الطبقة)، فان مفهوم العلاقة بين الدولة والمجتمع المدني انما هو تعبير عن حراك اجتماعي ـ اقتصادي، تشكل الدولة نتاجاً وسبباً له في آن.

واذا أردنا التعبير، من جديد، عن العلاقة بين الدولة والمجتمع المدني. بلغة التطور الاجتماعي ـ الاقتصادي، لا بلغة التجريد التاريخي، امكن القول. ان دخول الدولة كحامل للعلاقات الرأسمالية، جاء بفعل عوامل موضوعية قاهرة.

فنحن من جهة، دخلنا عالم التطور الرأسمالي متأخرين عدة قرون، وانطلاقاً من قاعدة اقتصادية ـ اجتماعية ـ حضارية، بالغة الضعف، في وقت بلغ فيه التطور الرأسمالي، عالمياً، مقاييس عملاقة، لا يمكن لنا ان نقيسها إلا بالسنين الضوئية.

ان ضعف البرجوازية المحلية، المفتتة، الواهنة، استدعى إلى الوجود هذا الدور الهائل للدولة في تطوير الرأسمالية، أي تطوير القوى المنتجة. واذا كانت الدولة تحل محل برجوازية، منهكة، وخائرة القوى (ألا نذكر موقف البرجوازية المصرية من التنمية الناصرية، موقف الرفض والامتناع عن المشاركة في التصنيع)، فانها تقوم في الوقت نفسه مقام رأسمال جماعي يتولى عملية ضبط وترويض الطبقة العاملة حديثة العهد نسبياً، وعملية الخلع الاجتماعي للفئات الوسيطة أي تحويل جزء منها إلى قوة عمل، وازاحة القيود الاقطاعية، أو شبه الاقطاعية (ان توخينا الدقة) في الريف.

وقد اخذت هذه الدولة، وهي تنهض بهذه المهمة، حق البكورية الرأسمالية. فالمطلوب ان يسير التطور الرأسمالي دون عقبات، لا من الرأسمال العالمي ولا المحلي، لا من العمال ولا من الفلاحين، ولا من الفئات الوسيطة. ولما كانت اكبر رب عمل، وأكبر قوة قمعية، وأكبر مستثمر، فما الذي ننتظره من هذه السيدة الوقحة، المسماة: دولة، سوى الاستبداد الشامل.

ان هذه العلاقة بين الدولة/ المجتمع المدني، (التي تمر الآن، بعد اختلال مديد لصالح الاولى، في لحظة من التوازن القلق، المضطرب) تجد التعبير عنها في الاقوال المأثورة التي انتشرت هنا وهناك: الثروة، في الغرب، تصنع السلطة. السلطة، عندنا تصنع الثروة!

ويصح هذا، بوجه عام، ليس فقط في بلدان «رأسمالية الدولة»، بل أيضاً في امارات وممالك النفط العربية التي تجثم عليها أسر ثيوقراطية قادمة من العصر الحجري. [في رواية «مدن الملح» وقائع مثيرة عن ذلك].

واضح من السياق انني اتحدث عن أكثر البلدان العربية تطوراً: الجزائر، تونس، مصر، (وإلى حد ما السودان) والعراق، وبلدان أخرى في المنطقة.

لقد حقق هذا النموذج، انجازات هامة، في طوره الصاعد. وبلغ نقطة الازمة.

وهنا ينبغي التحذير. انني لا استخدم تعبير «الازمة» كمرادف للقول ان نمط الانتاج الرأسمالي قد دقت ساعته، وان وقت ثورة اشتراكية قد حان! بل ان نموذج التطور الرأسمالي هو بطبيعته متناقض، وان نشوب الازمات جزء من مكوناته الجوهرية. هذا كل ما في الأمر.

لقد كسب هذا النموذج، في طور صعوده، شعبية لا يمكن الاستهانة بها، أي أمن لنفسه قاعدة جماهيرية واسعة نسبياً. وهذه حقيقة يصعب انكارها.

ومما زاد في الطين بلّة أمران، الارباك في قلب الفكر النظري الوحيد المؤهل لفهم الظاهرة، اعني الماركسية، وهو ارباك أدى إلى بروز ٣ اجتهادات: ان رأسمالية الدولة، الصاعدة، هي (أ) الاشتراكية (ب) أو تطور لا رأسمالي (ج) أو رأسمالية. الاجتهادان (أ) ـ (ب) سادا بهذا القدر أو ذاك، رغم وجود اعتراضات جادة.

ولعله ليس من باب المغالاة، أو رمي الاوساخ على ابواب الآخرين، القول ان صورة النموذج في الاتحاد السوفييتي، أي صورة الدولة المهيمنة على الانتاج والتداول المادي والفكري، وصورة نظام الحزب الواحد، التي قدمت طويلاً على انها «افضل فضائل الاشتراكية»، أقول ان صورة هذا النموذج والفكر النظري المبرر لها، اسهما في ارباك الفكر النظري الماركسي ـ اللينيني العربي، رغم وجود اصوات مخالفة، كانت واهنة.

من هنا ذلك التركيز المفرط على اولوية التحولات الاجتماعية ـ الاقتصادية «التقدمية»، ومن هنا ايضاً ذلك الاحتقار المديد للديمقراطية البرلمانية، بمعناها البرجوازي ذاته.

ان نقد الديمقراطية البرجوازية من وجهة ديمقراطية أعلى (لم تتحقق بعد على أية حال) نقد مشروع ولكن مشروعيته ترتكز إلى تشكيلة رأسمالية عالية التطور والنضج. أما في مجتمع رأسمالي قيد التشكل، في مجتمع يخرج لتوه من عالم البداوة والاقطاع الأسيوي، فان ذلك هو المأساة في صورة مهزلة. (لنتذكر ان أكثر من نصف سكان المنطقة العربية كانوا بدواً أو قبائل استقرت لتوها، في نهاية القرن الماضي، أي قبل ٨٩ عاماً لا غيرا [انظر مبحث مسعود ضاهر «المشرق العربي المعاصر من البداوة إلى الدولة الحديثة»

أو مبحث كوتلوف: تكوّن حركة التحرر الوطني في المشرق العربي].

لننعم النظر في الاتجاه الجديد لنمو التعددية. لقد ارتبط، أول ما ارتبط، في وقتنا الحاضر، بانعطافة السادات إلى الانفتاح الاقتصادي، وبذلك اقترن الانتقال إلى نظام تعدد الاحزاب البرلماني بالانفتاح الاقتصادي، وما رافقه من انفلات نشاط الرأسمالية الطفيلية.

ان تعددية السادات تعددية جزئية، زائفة، كاذبة. تعددية «فوقية».

بيد ان التاريخ العربي المعاصر قدّم لنا نماذج أخرى من فك استبداد نظام الحزب الواحد أو الاسرة الواحدة.

هناك نموذج المغرب وتونس. نموذج الانفجار القاعدي، الذي فرض توازناً جديداً ما يزال هشاً، وغير حاسم بعد، إلا انه قطع خطوة إلى الامام، بفرض التعددية.

وتكرر هذا النموذج في الجزائر، وفي الاردن، خلال هذا العام بالذات.

لكن الملاحظ في كل هذه النماذج، ان النخب الحاكمة، بصرف النظر عن شكل الدولة، وبصرف النظر عن الطبقة أو الطبقات الاجتماعية التي تمثلها هذه النخب (اسرة مالكة، نخبة عسكرية، الخ) هي التي قامت بالمبادرة، وما تزال تمسك بخيوط اللعبة. ليس هذا تقليلاً من شأن التطور الحاصل، ولكن اشارة إلى محدوديته الراهنة.

ولعل النموذج المتفرد هو السودان: حركة جماهيرية، انشقاق في المؤسسة العسكرية، انعطاف جاد إلى الديمقراطية البرجوازية.

بيد ان نموذج عودة العسكر في نموذج السودان تبين أيضاً ان الديمقراطية البرجوازية ذاتها بحاجة إلى حماية. وان المعتدي الجديد، أي النخبة العسكرية القديمة المتجلببة برداء جديد اسلامي (جبهة الترابي الاسلامية)، تقدم مؤشراً هاماً: انعطاف الحركات الاسلامية السياسية (= احزاب) التي شغلت الفراغ السياسي القسري في فترة السبعينات والثمانينات، والتي مدّت نفوذها في اوساط الطلبة، والمهاجرين الريفيين، وبنت نفوذها داخل القوات المسلحة (ليس بدون تشجيع من النخب الحاكمة المأزومة: من السادات المؤمن إلى النميري ـ الامام، ومن الشاذلي إلى اجهزة بن جديد الدستورية، مروراً بالملك الهاشمي) تلجأ إلى تكتيك الانقلاب العسكري. حصل هذا في بلد مجاور: الباكستان. وحصل أمام انظارنا قبل اشهر في السودان.

ان الاتجاه إلى الديمقراطية البرلمانية البرجوازية، يتعزز داخلياً بحكم التوازن الجديد بين الدولة ـ المجتمع المدني، أو، وهذا تعبير آخر عن نفس الحقيقة، بفعل اشتداد عود الرأسمالية المحلية، في جانب، كما يشتد، بفعل الميل العالمي المتزايد نحو تفكيك نظام الحزب الواحد، حتى وإنْ كان يستمد مبرره الشرعي من مستقبل بناء مجتمع

آخر، رحب انسانياً، أعني تفكك نظام الحزب الواحد في البلدان الاشتراكية. وما مثال المانيا وبولونيا والمجر، وتشيكوسلوفاكيا وبلغاريا، سوى برهان ساطع تقدمه لنا الاحداث الجارية.

هناك عامل آخر، ما يزال بعد متناقضاً. نعني به موقف العالم الرأسمالي من انعطاف كهذا.

معروف، منذ تجربة القوى الكولونيالية في المستعمرات (مثال تجربة بريطانيا في الهند) ان تفكيك المجتمع التقليدي لعبة خطرة في حقل الغام. وكان أحد الدروس الهامة (المستمدة من تجربة الحكم البريطاني في الهند وبلدان شرقنا عموماً): اتركوا التقليديين يحكمون التقليديين. فليفككوا هم حياتهم القديمة ببطء وبالتدريج.

ونشأت في هذا المجتمع، الازدواجية الشهيرة: العصري ـ القديم، أو الحديث ـ التقليدي. نمط انتاج رأسمالي آلي، عصري، متطور، إلى جانب انماط انتاج يدوية، بالية، قديمة. وبنشوء هذه الازدواجية في البنى المادية، نشأت ازدواجية مماثلة في البنى الفكرية: احدث المذاهب الفكرية جنباً إلى جنب مع أعتق انواع الخرافة والسحر والطوطمية (والوثنية حتى!). وبدت صورة مجتمعاتنا، في هذا الطور الانتقالي، على هيئة كائن غريب من طراز دكتور جيكل ومستر هايد! كائن ثنائي، هجين، يبحث عن هوية ومستقبل.

وفي طور لاحق، ومع انفجار ازمة المجتمع التقليدي (ازمة الأرض، وبطلها الفلاح)، تغيرت الصورة، وبالذات بعد حروب الفلاحين الظافرة التي قادها الشيوعيون في الصين وفيتنام. أو بعد ثورتي يوليو ٥٢ مصر ويوليو ٥٨ العراق. صيغت لمجتمعاتنا، في ضوء هذه الازمة، التي كانت لها عواقب وخيمة من وجهة الصراع الدولي، برامج الثورات الخضراء، لتفكيك المجتمع التقليدي من فوق، باقل خسائر، وأقل ردات. وكان حقلا التجريب، هما ايران واثيوبيا. وعراب التجريب: واشنطن.

البرنامج الثالث، والجديد (أو الراهن)، المطروح امريكياً، هو خلق طبقة وسطى ديناميكية، طبقة منظمي انتاج، طبقة رأسماليين، وخلق هذه الطبقة، يقتضي، وفق التصور الرأسمالي العالمي، ازالة كل القيود التي تشكلها الدولة، بصفتها رأسمالياً جماعياً (مالكاً لمؤسسات انتاج مادي) أم بصفتها كائناً سياسياً تشريعياً ـ تنفيذياً.

من هنا الهجوم الشامل الذي تشنه الادارة الامريكية لدعم القطاع الخاص. ولا تنجو من هذا الهجوم حتى السعودية ذاتها.

هل يشكل هذا الاتجاه دعماً للديمقراطية ـ البرلمانية. نعم. ولا. ليس هذا لعباً على الكلمات أو بها، بل تعبير عن البراغماتية الامريكية ـ الاوروبية، في جانب، وتعبير

أيضاً عن ممكنات الديمقراطية، نعني مدى ما تتيحه من تبلور أم عدم تبلور معارضة ديمقراطية ـ يسارية تشكل أو لا تشكل خطراً محسوساً في هذا البلد أو ذاك.

وباختصار فان كل الميول المحلية والعالمية تتيح لنا القول ان معركة الديمقراطية البرلمانية بمعناها البرجوازي، تدق الابواب بالحاح. وقد آن الأوان لوأد الاحتقار المديد للحريات الديمقراطية، وفتح بوابة الانعطاف التاريخي بهذا الاتجاه.

وتقترن بهذه المعركة، معركة اخرى تتكامل معها، وتتلازم بقوة الضرورة. انها معركة دفع عجلة التطور الاجتماعي ـ الاقتصادي، التي تجري، بحكم الضرورة، على اساس رأسمالي.

ان تصارع وتكامل شكلَيْ الرأسمالية: الشكل الدولتي والشكل الخاص حقيقة قائمة. والنزوع من الشكل الأول إلى الثاني ما يزال في مستهله.

ان كلا الشكلين، كما تبين تجربة مصر وبلدان أخرى، ينطويان على طاقة تطوير القوى المنتجة، كما ينطويان على ميل اكتساب طابع طفيلي، سواء اتخذ شكل انفاق تبذيري ونهب في قطاع الدولة (أليست الدولة ذاتها كائناً طفيلياً)، أم اتخذ شكلاً طفيلياً اقتصادياً مباشراً، في القطاع الخاص. وأمامنا تجربة شركات توظيف الاموال (الريان، السعد) التي تسبح بحمد الله في مكعة المكرمة، وتضارب ببورصات نيويورك وتتاجر بالمخدرات والعملة على طقات مسبحة الشيخ متولي شعراوي. ويبدو لي، ان ثمة امكانية للتمييز بين الرأسمالية المنتجة والرأسمالية الطفيلية أو بتعبير أدق غير المنتجة. ان امكان تحول الأولى إلى الثانية أو الثانية إلى الأولى عملية موضوعية، تقررها، إلى حد غير قليل، معدلات الربح القائمة في شتى الميادين، وهي معدلات لا تتحدد، في احيان كثيرة، أو على الأقل في مستوى الانتاج الكبير، بعوامل محلية بل عالمية. هذا اذا جرى استثناء «الاقتصاد الاسود»، اقتصاد الجريمة (المخدرات، مثلاً)، واذا أيضاً جرى استثناء فعل العوامل الاجتماعية والسياسية، المشجعة أو المعرقلة.

وما يهم في هذا هو تمييز النشاط المنتج عن النشاط غير المنتج، ليس على المستوى الاقتصادي وحده، بل على المستوى السياسي أيضاً، في إطار برنامج ضروري لتطوير القوى المنتجة.

هذه هي اذن العناوين الرئيسية للنضال: الديمقراطية، التنمية، فك التبعية.

وهي تفترض ما يلي: فك التداخل بين مرحلة الثورة الوطنية الديمقراطية ومرحلة الثورة الاشتراكية. البحث عن تحالفات جديدة مع البرجوازية المنتجة، بكل اجنحتها، والبحث عن تناسب معين لشكلي الرأسمالية الدولتي ـ الخاص، النضال لدفع عجلة التطور الاجتماعي ـ الاقتصادي الرأسمالي مع مسعى تخفيف أو لجم ميوله المعادية

للمجتمع بحدود ما تسمح به العلاقات الرأسمالية ذاتها، اعادة النظر ببرنامج فك التبعية، أو ما يسميه سمير أمين «التنمية المتمركزة على الذات» ليس على أساس ثنائية السوق الاشتراكي - الرأسمالي العالمي (التي لا وجود لها) بل على أساس وحدانية السوق العالمي، من جهة، وانقسامها إلى مراكز وكتل تسمح بمجال رحب للمناورة، من جهة أخرى.

ان هذه المعركة تغطي رقعة هائلة من التاريخ قد تمتد إلى قرون!

أما صورة الانتقال إلى الاشتراكية، أما المفهوم العلمي الملموس للاشتراكية في ظروف العالم المعاصر، فانها، وهذا ما اقوله (رغم مجازفة خدش الحياء الاشتراكي لنفسي وللكثير من الاصدقاء) لم تتبلور بعد بكامل غناها المفترض. اعني بذلك الاشتراكية كاتجاه للتطور العالمي انطلاقاً من الرأسمالية.

وتفادياً لأي لبس أو سوء فهم، أود القول ان الواقع الفعلي للرأسمالية اليوم «اقرب للنموذج الخالص الذي رسمه» كارل ماركس في كتابه «رأس المال مما كان عليه العالم حين جرى تأليف الكتاب» على حد تعبير ارنست ماندل في مقدمته لطبعة بليكان من «رأس المال». ان التجريد النظري يستبق الواقع احياناً، بمقدار ما يلتقط الجوهري ويعزله عن العرضي.

ان الصورة النظرية للاشتراكية، كما رسمها ماركس، ترى إلى تطور الطابع الاجتماعي للانتاج والتداول المادي، وبلوغهما مديات لا تسمح إلا بادارتهما ادارة اجتماعية، على يد المنتجين، الاحرار، المتشاركين، وتسمح من جراء المستوى الهائل للقوى المنتجة، باشباع الحاجات المادية والروحية.

ان هذه الفرضية العلمية ما تزال صحيحة تماماً. وانسجاماً معها، لا ضدها، يمكن المجازفة بالقول ان النمو الهائل للانتاج والتكنولوجيا، قد اوصلا البشرية إلى التخوم التي تحدث عنها التجريد النظري لـ «رأس المال»، وان عالم اليوم أقرب، من حيث مستويات تطوره الموضوعي، إلى الاشتراكية، مما كان عليه في عصر ماركس نفسه، أو في مطلع هذا القرن.

لقد بدا، لوهلة، ان التاريخ يسخر من فرضيات ماركس، حين بدأت الرأسمالية تتكيف، نسبياً، مع تناقضاتها الجوهرية، وحين أخذ مركز ثقل التناقضات يتجه شرقاً. وهو أمر لاحظه كاوتسكي في مطلع هذا القرن، ويلاحظه الجميع استناداً إلى ابسط المعطيات التجريبية.

وعليه يبدو ان الثورات الاشتراكية انتصرت سياسياً في مواقع لم تنضج فيها من الوجهة الحضارية. فيما يبدو انها لم تتحقق سياسياً في المواقع الناضجة حضارياً.

وأقـول، في حكم تأملي خالص، قد يبدو لاهوتياً، ان الشرط الذاتي للاشتراكية نضج في مرحلة اولى (بداية هذا القرن) دون توفر شروط موضوعية موائمة.

وان عالم اليوم يشهد توفر الشروط الموضوعية للاشتراكية، عالمياً، دون توفر عواملها الذاتية.

وان توافق الاثنين ممكن في مرحلة قادمة. علام يقوم هذا الحكم التأملي الخالص، أو هذه المصادرة اليقينية التي تحيل «النجاح» إلى مستقبل غير منظور. ؟

يقوم هذا الحدس، أو التأمل، أو الحلم ان شئتم، على المدى الهائل الذي بلغه تدويل الانتاج والتداول، الذي ابتدأته الرأسمالية بالورشة الحرفية البسيطة القائمة على تعاون حفنة من الحرفيين تحت امرة رأسمالي واحد لتلبية احتياجات سوق لا يتعدى حارة من مدينة، انتقالاً إلى المانيفاكتورة التي غدت ترتبط بسوق اقليمي في الاقل، وصولاً إلى المصنع الآلي الذي لم يعد يكتفي بسوق قومية واحدة بل يبحث عن سوق قارية، وانتهاء اليوم بالشركات العملاقة متعددة الجنسية التي لا تقبل بأقل من الكوكب الأرضي والفضاء الخارجي سوقاً لها.

ان عنـاصر تنظيم الانتاج تزداد بسرعة خارقة للعادة. فمنظمو الانتاج (وهم ليسوا المالكين-قطعاً) الذين يتصرفون بثروات هائلة، بقيم مادية هائلة ومتنوعة، يرسمون خطط الانتـاج على أسـاس كوني، المنتجـات الخام، اسعارها، انتاجية العمل فيها، عوامل الانتـاج البشـرية والمـادية، قيمهـا، توزعهـا الجغـرافي في العـالم، الشروط السياسية والاجتماعية المحيطة بهذه القيم والتي تسمح أو تهدد نموها. ان المدير الكوني خلافاً لمدير المصنع الذي تبدو مؤسسته بحجم علبة كبريت قياساً إلى عمارة الامبايرستيت ان قورن بالمتعددة الجنسية اذ يسعى إلى اقصى الارباح، فانه يكتسح كل الحدود القومية، ويبدو معه السياسي المعني بالمصالح المحلية الضيقة رجلاً من القرون الوسطى (انظر المبحث الهـام: من الاقتصاد القومي إلى الاقتصاد الكوني). ويستخدم المدير الكوني الـروبـوت والعقـول الالكترونية كامتداد لدماغه لضبط تنظيم عملية الانتاج الرأسمالية، الطامحة إلى الربح طبعاً.

اننا نعرف ان عناصر التنظيم والتخطيط الاجتماعي للانتاج في الاشتراكية تنشأ من قلب الـرأسمالية، من المصنع، من المؤسسة الرأسمالية التي تقوم على أقصى ضبط، وأفضل تقنية، وأحسن تنظيم. وان فوضى الانتاج الرأسمالي ليست داخل اسوار المؤسسة بل خارجها، في المجتمع تحديداً. وهنا أيضاً، نلمح، بفعل الخوف من تمزق النسيج الاجتمـاعي، وبفعـل الصـدام مع الثـورات السياسية (أقول سياسية عامداً) الاشتراكية عالمياً، بروز نزوع إلى تلطيف نسبي للتناقضات الاجتماعية، ولجمٍ نسبي لميول الرأسمال

المعادية للبيئة والانسان.

هذا كله سمح لبعض المنظّرين في الصين والاتحاد السوفييتي بطرح فرضية تصف الرأسمالية العالمية في المرحلة الراهنة بانها «رأسمالية اجتماعية» دلالة على تزايد الطابع الاجتماعي لعمليات الانتاج والتبادل، أي ضبط وتنظيم هذه العمليات، في الحدود الممكنة للرأسمالية ذاتها.

ونعرف، استناداً لفرضيات ماركس، ان حركة قوانين الرأسمالية تبرز على شكل ميول tendencies، قابلة للابطاء، واللجم النسبي، والتلطيف، الخ، كمحصلة للصراع الاجتماعي بين منتجي الثروة، وبين مالكي وسائل الانتاج والتداول، وأحياناً كمحصلة للصراع بين معسكر المالكين وممثليهم السياسيين (الدولة)؛ التي تقف بازاء كل رأسمالي منفرداً كممثل لعموم مصالح الرأسمال ككل شمولي.

ان البلدان الاشتراكية قد انجزت ثورة اشتراكية سياسياً، وهي ما تزال بعيدة عن تخوم الاشتراكية حضارياً. (يسميها سمير أمين «ما بعد رأسمالية» ويسميها بتلهايم «رأسمالية دولة»، ويسميها توكاي «اقتصاد شبه سوق قائم على قيم لا علاقات اشتراكية. وقبل هذا وذاك كان الادب الرسمي يسميها اشتراكية متطورة، ثم انسحب المفهوم من التداول.)

ان مقياس هذا الاقتراب أو الابتعاد هو مستوى تطور القوى المنتجة ولا شيء غير ذلك. من هنا القول، ان العالم الرأسمالي أقرب، وان العالم الاشتراكي أبعد. هذه مفارقة قطعاً، ولكن ما العمل اذا كان التاريخ يسخر أحياناً. (للمزيد حول الموضوع انظر مقالنا المعنون: فرضيات حول الاشتراكية ـ عدد النهج ٢٣ ـ ٢٤).

القسم الثالث

حاولت في القسمين الأول والثاني، ان أصوغ خطوطاً عامة (بالغة الفجاجة تماماً) لما اعتقد انه يشكل اتجاه التطور الرئيس في المجتمع العربي، مع اشارات، بالغة الجفاف وسريعة، إلى البيئة العالمية.

وفي ظني ان قضية القومية والدين والتراث، انما ينبغي ان تُطرح في داخل هذا الاطار لا خارجه. خلال هذا العرض الكثيف، جرى التطرق إلى امرين (١) اعادة صياغة برنامج الثورة الوطنية الديمقراطية، مع تحديد عام لاتجاه التحالفات على اساس اجتماعي (طبقات) وليس قوى أو شعارات سياسية (احزاب). في حين ان الاستاذ كريم مروة، كما

يذكر القراء انطلق من الثانية لا الاولى، حين دعا إلى حوار ماركسي ـ قومي ـ اسلامي.
(٢) الدعوة لاعادة النظر بمفهوم الاشتراكية على اساس فرضيات ماركس الاساسية مقرونة بالفرضيات المتعددة الجديدة بصدد اتجاهات التطور العالمي (سنتش، توكاي، سمير امين، بتلهايم، الخ).

لعل اثارة هذه القضايا، رغم العجالة والطابع التخطيطي المبسط للعرض، تشكل، أو هذا ما آمله، مساهمة في التفكير الجماعي الماركسي الجديد. هذا طموح وأمل، أكثر منه ادعاء بواقع حال.

لماذا ينبغي رؤية القضية القومية في الاطار المذكور، وليس كقضية منفصلة، معزولة عن سياق التطور الاجتماعي؟ انني أجد الجواب مضمراً في العرض الذي قدمه المفكر مروة.

بيد انه يتناول القضية القومية على اكثر من صعيد: (١) نظري ـ تاريخي (٢) اجتماعي ـ سياسي (٣) نظري (٤) سياسي.

ففي محور المسألة القومية يطرح مروة اسئلة نظرية عن ماهية الأمة:

(١) ما هي الأمة؟ ما هي العناصر التي تشكل الأمة؟ هل نحن خليط من شعوب؟ هل تتجسد الأمة في دولة واحدة؟

(٢) وينتقل إلى اتجاهات التطور الاجتماعي ـ السياسي:

ظواهر: النزعة القطرية أو تفكك الدول العربية عن بعضها؛ التفتت الداخلي (الطائفي، المذهبي، التجمعات القومية الصغيرة)؛ النزوع إلى الاتحاد والتكتلات الاقليمية.

وهي ظواهر تضم اتجاهين متضادين تفكك ـ تلاحم.

(٣) بعد ذلك ينتقل الاستاذ مروة عائداً إلى النظرية: من يحل المسألة القومية وكيف؟ هل ان فرضيات ماركس وانجلز ولينين حول المسألة القومية صحيحة في ضوء حركة الاحداث. هل ما تزال تحتفظ بمصداقيتها أمام امتحان التاريخ؟

(٤) ثم يعود من جديد إلى تحديد عناوين المسألة القومية، أو مهماتها سياسياً:

الوحدة، القضية الفلسطينية، القضية اللبنانية، حق القوميات الأخرى (غير العربية) في تقرير المصير (العراق والسودان).

معروف، بوجه عام، الصراع الفكري المديد بين الفكر الماركسي والفكر البرجوازي القومي حول المسألة القومية: التركيز هنا، على اولوية العوامل الاقتصادية ـ الاجتماعية، وارتباط المسألة القومية بالتشكل التاريخي للأمة في عصر الرأسمالية، والتركيز هناك على اولوية العوامل الروحية المكونة للأمة، وامتدادها اللانهائي في الزمان،

هذا دون اغفال الصراع حول العلاقة بين الاممي والقومي، أو اغفال الصراع حول قضية القوميات غير العربية، تحديداً الشعب الكردي في العراق، وقضية جنوب السودان، أو دون ان نغفل (أو لا ادري لماذا نغفل) الاثنيات الصغيرة: البربر في الجزائر، مثلاً، أو الاقليات الدينية ـ الاثنية في العراق وغيره (السريان، الخ).

وقبل هذا وذاك ينبغي ذكر الصراع بين ممثلي الفكر الديني وممثلي الفكر القومي الوضعي، المتركز أيضاً، منذ اواخر القرن الماضي، حول تضاد (أو توافق) الوحدة الدينية مع الوحدة القومية. وهو صراع فكري سياسي يتجدد اليوم بين التيارين، رغم وجود نقاط التقاء معينة في العمق بين بعض القوى السياسية ـ الاسلامية والاحزاب البرجوازية القومية، طارحاً على جدول العمل النظري قضية العلاقة بين الدين والقومية، أو بتحديد أدق الدين الاسلامي والحركة القومية العربية (وغير العربية ايضاً. لنتذكر فقط تجربتي ايران وباكستان سابقاً وحالياً، كذلك تجربة تركيا في عشرينات هذا القرن).

ان التاريخ هو العلم الوحيد الذي يمكن الارتكاز اليه في معاينة المسألة القومية. واذا كانت ثمة قواسم مشتركة في التطور التاريخي للاثنيات والاقوام، وفي تشكل الأمم، فانه ثمة عناصر تمايز أيضاً. ويصعب التحرك في هذا الميدان الشاق، دون أخذ أبعاد التماثل ـ التمايز في عملية التشكل. وهذه الابعاد بدورها، عصية على الاقتناص دون اللجوء إلى التاريخ ذاته.

ان اشكال الاتحاد الاجتماعي المعروفة، والمدروسة، تشير إلى ما يشبه التسلسل التالي: القطيع البشري، القبائل والعشائر، تشكل الاثنيات (الاقوام)، الشعوب القومية، الأمة ـ الدولة.

ويُضاف لهذا التسلسل، بُعْدٌ مستقبلي: المجتمع البشري الواحد، الذي تتشكل بعض مكوناته اليوم أمام انظارنا، بهيئة نُطَف.

ومن الواضح ان المفهوم النظري للأمة، اذا ما أريد له ان يكون موضوعياً، ينبغي ان يحتوي، في جوفه، كل عناصر التشكل التاريخي منذ تبلور الاثنيات، أو حتى قبلها، وصولاً إلى نشوء الدولة القومية أو الأمة ـ الدولة.

وهذا الجانب ضروري بصورة خاصة بالنسبة إلى منطقتنا، التي تتميز فيها عناصر التشكلّ هذه بآماد زمنية أطول، وبالتالي أكثر رسوخاً من نظيراتها في اوروبا الغربية، التي يشكل منهج ونتائج دراسة الظاهرة القومية ونشوء الأمم فيها (الدول القومية) إطاراً مرجعياً للفكر القومي والماركسي العربي، على حد سواء. وبدل الاقتباس الحرفي لنتائج دراسة الظاهرة القومية في اوروبا (مثلما فعل القوميون ابتداء من ساطع الحصري ـ برجوعه إلى فيخته وهيغل، مروراً بعفلق ـ أو مثلما فعل الماركسيون بالنقل الحرفي لاطروحات ستالين

الناقصة حتى بالمعيار الاوروبي)، ينبغي لنا اجراء دراسة مقارنة تميز المشترك عن اللامشترك، العام الماثل في الظاهرتين عن الخاص الذي يميزهما. وما من شك في ان الوعي الذاتي للاثنية الواحدة أو القوم الواحد، هو مركب من عوامل مادية وروحية.

ان روابط الدم، ورابطة الأرض، والروابط الاقتصادية والثقافية واللغوية، والتسمية الذاتية، والعبادات والعادات، تتشكل تاريخياً وتتبلور وتتطور في كل واحد، رغم تباين الأماد الزمنية لتشكل كل عنصر، ورغم تباين القوى الفاعلة في تغير كل عنصر أيضاً. فاللغة العربية، على سبيل المثال، سابقة لظهور الاسلام. والبنى الاجتماعية ـ الاقتصادية القبلية باقتصادها الطبيعي والتجاري، ثم باقتصادها الخراجي (ان جاز مثل هذا التعبير) اسرع تغيراً، دون ان يعني ذلك انها لا تترك آثارها العميقة على المعمار الروحي.

ان امكان الانفصال النسبي، أو التطور المستقل للبنى الروحية، حقيقة تؤكدها المادية التاريخية وهي تفسر لنا قوة استمرار العديد من مكونات الحياة الروحية حتى بعد زوال الشروط المادية التي نشأت عنها.

واذا اضفنا لهذا العامل المار ذكره، وهو المدى التاريخي الاوسع للعوامل الروحية في منطقتنا بالقياس إلى اوروبا التي تشكلت اثنياتها في عهد احدث نسبياً (قد يصل الفارق إلى عشرة قرون!)، لوجدنا ان بناة الايديولوجيا القومية من العرب (الكواكبي، ساطع الحصري، الارسوزي، عفلق، الخ هذه مجرد عينات عشوائية لا غير) في دراستهم لهذه الظاهرة، كانوا مأخوذين تماماً بقوة إستمرار العوامل الروحية التي تربط بين المجاميع البشرية التي تؤلف قومية أو اثنية معينة، حتى في ظل فقدان الأرض، الوعاء المادي للاستقرار والتفاعل الاجتماعي، المادي والروحي. وقد تعزز هذا الانئخاذ أيضاً، وبطبيعة الحال، بالمعيار المنهجي المثالي الذي يتخذ من اولوية الفكر منطلقاً.

ولهذا تبدو الأمة، أو النزعة القومية في المعمار النظري المذكور بمثابة كيان روحي، جوهر روحاني، أو روح متجوهر، سرمدي، في الازل ومن الازل.

ويتميز وعي الذات العربي باندفاعه، وتبلوره في إطار الدين التوحيدي، الذي بدأت نطفه بالمذهب الحنيفي، ووجد صورته المثلى في رسالة النبي الكريم: الاسلام.

وهناك اجتهادات عديدة، من مدارس شتى، ترى ان دولة الاسلام، التي وحدت القبائل العربية في الجزيرة، هي أول دولة عربية في التاريخ.

ومما يلفت الانتباه، ان هذه الدولة لم تكن تشبه قط الدولة ـ المدينة الاغريقية.

ان الاندغام الديني ـ الاثني، أي الاسلامي ـ العربي، اعطى هو الآخر سمة خاصة، اضافية للمسيرة التاريخية لتشكل وعي الذات الاثني فالقومي.

ورغم عوامل الانقطاع في حركة هذا الاندغام (الفترة المملوكية والعثمانية مثلاً، أو

دخول اثنيات واقوام أخرى في الاسلام) فان الوحدة القديمة، المضمرة تاريخياً، ظلت مستمرة بوهن وسرعان ما عادت إلى الوجود بقوة كبيرة، في اصقاع مختلفة من العالم الاسلامي حتى قبل نشوء نمط الانتاج الرأسمالي وتوطده، أي فترة القضاء على التجزؤ الاقطاعي، التي انجزت في منطقتنا بقوة استمرار النزوع إلى الدولة المركزية الشرقية وهو تمايز آخر لمنطقتنا عن اوروبا.

وعلى سبيل المثال لا الحصر اذكر هنا عدة نماذج:

(١) النموذج الايراني، حيث توحدت الامبراطورية الصفوية (= اقرأ الاثنية الفارسية) تحت راية المذهب الاثني عشري، بمواجهة الامبراطورية العثمانية السنية ـ الحنفية.

لقد شكل المذهب الاثني عشري الراية الايديولوجية لهذا التوحيد.

(٢) النموذج المصري، حيث جرت اعادة صياغة الفكر الاسلامي التقليدي، لاحياء الشرق بمواجهة الغرب الكولونيالي (الطهطاوي والافغاني). وشكل الاسلام هنا الراية الايديولوجية للمقاومة الوطنية، والاداة الفكرية للتعبير عن وعي الذات القومي.

(٣) نموذج السنوسية والمهدية، كطرق صوفية اسلامية، تعبر عن وعي الذات القومي، بمواجهة العثمانيين (المنحرفين عن الاسلام).

(٤) نموذج الوهابية، كفرع من المذهب الحنبلي، بمواجهة الآخر، الكافر (الغربي) أو المارق (العثماني).

ان وعي الذات القومي، المضمر في الاشكال (١) و(٣) و(٤) تشكّل في حقبة ما قبل رأسمالية.

أما في النموذج (٢) فقد تشكل مع بدايات التطور الرأسمالي، الذي كان التاجر التقليدي والدولة المركزية بطليه الرئيسيين.

من الممكن الاشارة إلى الهند، في فترة العشرينات والثلاثينات والاربعينات، حين لعب مسلمو البنغال دوراً بارزاً في صياغة فكرة «القومية الاسلامية»، التي قامت بتوحيد عدة قوميات (البنغال، البنجاب، البشتو، الخ) على أساس ديني. (اقبال، محمد علي جناح، المودودي).

ومع ان التجربة تشير إلى ان البنغاليين الذين شطروا الهند، قاموا هم انفسهم بشطر القومية الاسلامية لاحقاً على أساس أثني وليس دينياً، مما يكشف التعقيد الذي يكتنف دور الدين في هذا المجال، إلا اننا نذكر ذلك للاشارة إلى تنوع هذا الدور لا أكثر.

ان عرض هذه النماذج يهدف إلى تبيان التلازم التاريخي المديد بين تشكل وعي الذات القومي والدين الاسلامي، بفرقه ومذاهبه المختلفة، ليس فقط بالنسبة للشعوب

العربية وحدها، بل أيضاً بالنسبة لشعوب أخرى. كالنموذج التركي مثلاً.

ولما كانت هذه العلاقة بين الدين الاسلامي وتشكل الوعي الذاتي القومي، بالغة التعقيد والتنوع وتبلورت في نقاط مختلفة من الزمان والمكان، وتطورت في اتجاهات متعرجة ومتقاطعة، فان من الضروري ايراد بعض معالمها.

واستميح القراء عذراً في ايراد مقتبس مطول نوعاً ما عن هذه العلاقة ورد في دراسة نشرتها في «الفكر الديمقراطي»:

«في ميدان القوميات والمشكلات القومية، نواجه ظاهرة مركبة على المستوى العربي تحتاج إلى شيء من التوضيح.

إن «القومية» ليست كلمة غامضة في الفكر الاوروبي، لكنها ليست كذلك على المستوى العربي. ابتداء هناك استخدام سياسي ـ تنظيمي للكلمة، فالناصريون والبعثيون (وهذه اسماء احزاب سياسية) يسمون انفسهم قوميين لتحديد المحتوى العام لايديولوجيتهم. وبناء عليه فان مفهوم «القومي»، يستخدم، في منطقتنا بمعنى عام يتوخى وصف أو تسمية بعض الاحزاب السياسية للبرجوازية (الصغيرة والمتوسطة). وللسبب نفسه، فان الاحزاب السياسية الاخرى، التي تتبنى الايديولوجية الاسلامية، تدعى بالاحزاب الاسلامية.

لكن هذا التوصيف (قومي، اسلامي) المستمد، من الشكل العام للايديولوجيا، يوسّع إلى حدود غريبة: ان القومية خالية من النزعة الاسلامية، أو ان النزعة الاسلامية لا شأن لها بالنزعة القومية. ان مثل هذا الاستنتاج هراء محض.

فلا الايديولوجيا القومية، حتى في ردائها العلماني، خالية من العناصر الغيبية، الدينية، بالمعنيين الفلسفي والايديولوجي للكلمة، ولا الفكر الاسلامي، بثوبه الغيبي خلو من المحتوى القومي، بالمعنى الاجتماعي ـ السياسي.

ولو نظرنا إلى الظاهرة بمنظار أرحب، لتوجب القول ان معظم الطبقات الاجتماعية، (أو كلها في حدود معينة) في البلدان قيد المعاينة، أبدت أو تبدي ضروباً مختلفة، وبلغة متباينة، وبدرجات مختلفة من الثبات، نزعات قومية، أو هي حامل اجتماعي للنزعة القومية: البرجوازية الكبيرة، البرجوازية المتوسطة والصغيرة، الطبقة العاملة. حتى ملاك الأرض أبدوا نزوعاً قومياً لا يبارى في القرن التاسع عشر، وخلال النصف الأول من القرن العشرين. وان هذا النزوع القومي يتجلى في أشكال فكرية متنوعة، ولكن تباين المظهر لا يلغي، أحياناً، تماثل الجوهر.

ان المقارنة بين الاشكال الايديولوجية قد أدى إلى الاكتفاء بالتصنيف التالي واسع الانتشار للقوى الاجتماعية في العالم العربي: القوى القومية، الاسلامية، الماركسية،

الليبرالية، الخ. ان مثل هذا التمايز أو التمييز يتمي، كما أسلفنا، إلى شكل المذهب الفكري أو السياسي أكثر من انتمائه إلى المحتوى الاجتماعي الطبقي.

ثانياً، ينبغي للمرء ان يأتي الآن على مسألة العلاقة بين القومية والاسلام.

نواجه هنا أربعة أشكال، هي أما متزامنة، حين نأخذ المنطقة ككل واحد في زمان واحد (مثلاً: النصف الثاني من القرن التاسع عشر)، أو متعاقبة في الزمان حين ندرس تاريخ بلد محدد بوصفه جزءاً مستقلاً من الكل (عموم المنطقة)، أو متزامنة ومتعاقبة فيما لو أخذنا المنطقة ككل، المؤلفة من مجتمعات ودول مختلفة، في نقاط مختلفة في الزمان. هذه الاشكال هي:

١ ـ الاسلام كشكل ايديولوجي مباشر للنزعة القومية:

نشهد هذا الشكل في تلك البلدان ذات البنى ما قبل الرأسمالية، شديدة التخلف، خلال النصف الثاني من القرن التاسع عشر. ان قيام الدين بهذا الدور، هو ضرورة فكرية في مجتمع ما قبل رأسمالي، حيث يؤلف الدين الشكل العام والمهيمن للفكر الاجتماعي.

ونلاحظ هنا بعض التمايز بين دور الدين في بلدان المشرق العربي (مصر، العراق، سوريا، لبنان، الاردن) ودوره في بلدان المغرب العربي (الجزائر، المغرب، تونس، ليبيا).

ففي بلدان المغرب تعزز دور الدين أكثر في النضال القومي، الذي خيض ضد غزاة لا مسلمين، (مستوطنين، أو مستعمرين مباشرين في بعض الحالات) كان ينظر اليهم بمثابة كفار. التضاد الديني يفسر هنا بروز تلك الخاصية الفريدة في الوعي الاجتماعي لبلدان المغرب العربي، (وهي ماثلة إلى يومنا هذا) ونعني بذلك تطابق الاسلام والعروبة، فالمسلم عربي، والعربي مسلم.

غير ان التعبير عن النزعة القومية عبر الاسلام لم يفلت من يد التغيير في هذه الرقعة. لكن هذا التغيير كان يتوقف على انبثاق طبقات جديدة غير ملاك الأرض شبه الاقطاعيين ورؤوساء (مشايخ) القبائل على المسرح، لتضطلع بالدور القيادي الاجتماعي، ان آجلاً أو عاجلاً.

ومن الامثلة البارزة الدور الذي لعبته الانتلجنسيا المتحدرة من الفئة الوسطى في تونس (وإلى حد ما في الجزائر) في دفع الاسلام التقليدي وممثليه الاجتماعيين إلى المؤخرة.

٢ ـ الاسلام كشكل ايديولوجي غير مباشر للنزعة القومية :

ان النهوض القومي في المشرق العربي اتخذ شكل مسعى اعادة صياغة المثل والقيم الاسلامية للتلاؤم مع مصالح البرجوازية الوطنية، حديثة الولادة، وذلك في تضاد مباشر، وصراع حاد مع الجبرية الاسلامية، الاقطاعية، ولدينا، هنا، مثال مصر.

ان الدور الذي لعبه الافغاني، ثم محمد عبده بدرجة أقل، يذكرنا، في بعض مفاصله، بالدور الذي اضطلعت به البروتستانتية. وملمح التشابه هذا لم يكن بعيداً عن بصر الافغاني نفسه، الذي اطرى اللوثرية ايما اطراء.

لقد أعلن الافغاني، ان الديمقراطية، الدنيوية لا الدينية، كنظام للحكم، تتطابق (إلى جانب مطالب سياسية أخرى) مع «روح الاسلام»، الخ.

ان اعادة صياغة مفاهيم الشورى، والأخذ باسباب العلم والتقدم، الخ، تتكرر في ثورة المشروطة الايرانية (١٩٠٥) حيث رفع رجال الدين الشيعة راية الديمقراطية الدستورية (البرجوازية) على أساس مبدأ الشورى، رافضين تسمية البرلمان بمجلس الشورى الاسلامي (حسب طلب الشاه) ومصرين على التسمية الجديدة: مجلس الأمة (ملتي)!

وقامت بلدان أخرى بنفس المهمة (اعادة صياغة المثل الاسلامية باتجاه برجوازي) في وقت لاحق، أي بالضبط بعد ان أخذ المجتمع التقليدي يدخل في مجرى تفككه المحتوم.

لقد برز النضال القومي في بلدان المشرق العربي إلى الوجود أول الأمر ضد العثمانيين، وفيما بعد ضد القوى الكولونيالية الاوروبية، وفي بعض الاحيان ضد الاثنين، وفي مرحلة معينة وبلدان معينة، مع القوى الاوروبية ضد العثمانيين.

ان التماثل الديني القسري في ظل الحكم العثماني تعرض لتحدي التمايز الاثني (أو الجنسي حسب تعبير الافغاني والكواكبي، وهنا بمعنى: القومي) من جانب العرب.

ولعل وجود طائفة مسيحية من العرب مؤثرة نسبياً، بحكم دورها التجاري والثقافي، عزز ميول التمايز القومي عن الحكم العثماني، وتشديد نبرة هذا التباين على حساب التماثل الديني.

وعلى هذا ففي حين كان الاسلام (وما يزال إلى حد معين) متماثلاً مع النزعة القومية العربية، في الوعي الاجتماعي لبلدان المغرب العربي، فان النزعة القومية العربية كانت، إلى حد كبير، في بلدان المشرق العربي مستقلة بل حتى متناقضة (في حدود) مع الاسلام، وذلك في نقاط زمنية متباينة.

٣ ـ المذهبية والطائفية كشكل ايديولوجي مباشر للتمايز الديني أو القومي:

لعل هذا هو أقدم الاشكال. لا نجد هنا الاسلام، بطابعه الشمولي، بل نجد ان احدى صيغه، أو بتعبير أدق أحد مذاهبه الفرعية، أو احدى طوائفه، هو الذي يقوم مقام الراية الاجتماعية أو السياسية للتصارع القومي مع طائفة اسلامية أخرى.

ان الاسلام ينقسم إلى مذهبين رئيسيين: المذهب السني، والمذهب الشيعي، مع وجود بقايا للخوارج.

والمذهب السني ينقسم بدوره إلى أربعة مذاهب فرعية اساسية: الحنفي، الشافعي، المالكي، الحنبلي. بينما ينقسم المذهب الشيعي إلى فرع اساسي هو المذهب الاثني عشري وإلى فروع ثانوية عديدة، بينها الزيدية والاسماعيلية.

وقد تركنا في هذا التقسيم التفرعات المتشعبة للزاويا والتكايا الصوفية، التي تتعلق بهذا المذهب الاساسي أو ذاك.

ان لهذا الانقسام المذهبي، بمعزل عن عوامله الفقهية ـ اللاهوتية، تاريخه الخاص قطعاً. بيد انه أخذ يلعب، منذ القرن التاسع عشر، دوراً مغايراً للادوار السابقة. ولا نختار القرن التاسع عشر كنقطة انطلاق عشوائية، بل كنقطة في الزمان اخذت فيها عوامل تشكل القوميات بالنضوج في بعض الاماكن (لربما كان من الأدق استخدام تعبير: وعي الذات القومي)، كما بدأت تنضج أيضاً مقدمات الانتقال من المجتمع القبلي المجزأ، إلى مجتمع اقطاعي ـ مركزي، بشكل أكثر نضجاً.

ولدى المعاينة الاقرب نلاحظ ان بعض البلدان أو المقاطعات أو الامارات الاسلامية، التي تتسم بخصوصية اثنية أو حتى قومية (معتبرين الاولى سابقة وممهدة للثانية) تصادمت مع الحكم العثماني أو انتفضت عليه. فمثلاً ان الامارات الفارسية، الاقطاعية، المجزأة، بدأت تتوحد، في مطلع القرن السادس عشر، في مملكة اقطاعية مركزية تحت الراية الايديولوجية للمذهب الاثني عشري، في مواجهة الامبراطورية العثمانية السنية ـ الحنفية.

وتكررت ظاهرة مماثلة أخرى في الجزيرة العربية، مع تبلور مقدمات القضاء على التبعثر القبلي تحت راية الوهابية، وهي «تجديد» للمذهب الحنبلي، بشكل مبسط، بدوي الطابع.

ان الفكر الوهابي قام مقام رأس الرمح ضد المذهب الحنفي العثماني، وسمح بتكفير الخصوم.

في هذين المثالين نجد ان التمايزات الاثنية أو القومية تنعكس موضوعياً في هيئة

تمايز مذهبي .

ونرى ذلك يتكرر أيضاً في ليبيا، تحت راية المذهب الصوفي السنوسي، المرتكز أو قريب الصلة بالمذهب المالكي ـ السني . فقد لعبت السنوسية دور السلاح الفكري ضد العثمانيين وبمواجهة الغزاة الايطاليين .

لقد اقتصرنا هنا، على معاينة البعد الخارجي (القومي) للمذهب، ولم نتوسع في دوره الداخلي .

ان الجانب الداخلي، أي عوامل التطور الاجتماعي، الانتقال من مجتمع قبلي، مجزأ، إلى دولة مركزية اقطاعية ـ ثيوقراطية، قد وجد تعبيره الساطع في فكرة التوحيد الوهابية بمواجهة الزوايا الصوفية، والعبادات الخرافية (الطوطمية الاصل) للاشجار والحجارة، واضرحة الاولياء، الخ، وهي ممارسات طقوسية ـ اعتقادية هيمنت على الوعي الديني للبدو والقبائل المنعزلة في الجزيرة العربية .

أما المذهب الشيعي، في حالة ايران في الفترة المذكورة، فقد قام بدور الرافعة والحامل للنزعة القومية الفارسية كما اسلفنا. وما يزال يقوم بهذا الدور في ايران حتى اللحظة الراهنة .

٤ ـ العلمانية كشكل ايديولوجي مباشر للنزعة القومية :

إن أول مثال يقدمه لنا التاريخ عن هذا الشكل هو تركيا في القرن التاسع عشر. واستناداً إلى تقديرات وفرضيات تاريخية عديدة، تُعتبر تركيا أكثر البلدان الاسلامية تقدماً في القرن التاسع عشر. فبرجوازيتها كانت انضج نسبياً، وقد خاضت الانتلجنسيا التركية أولى المعارك مع اللاهوت الاسلامي الاقطاعي، مستخدمة اسلحة فكرية اوروبية، في مسعى لتحديث البنى التقليدية المتقادمة في امبراطورية تواجه شبح تحديات داخلية وخارجية .

وقد تكللت هذه المعركة بالغاء منصب الخلافة الاسلامية على يد اتاتورك عام ١٩٢٤، ولم يكن ذلك قراراً فجائياً يأتي من العدم، بل ثمرة تراكم متصل يمتد إلى فترة بعيدة .

وحصل تطور مماثل، فيما بعد، في بعض البلدان العربية منذ الثلاثينات من هذا القرن. فعلمنة الفكر القومي أعلنت عن وجودها بقوة. ونقصد بهذا التعبير، الذي قد يلوح ملتبساً، نزع الرداء الديني، الخارجي، واكتساب النزعة القومية شكلاً علمانياً، أكثر مواءمة .

تبين هذه الاشكال وتاريخ تطورها ان القومية والاسلام، على الصعيد الايديولوجي، يقفان في علاقة بالغة التشابك. وتتعقد اللوحة أكثر عند دراسة الاثنين من حيث كونهما حركة اجتماعية ترتبط باكثر من تشكيلة اجتماعية ـ اقتصادية، من جهة، وكذلك عند دراسة الحامل الاجتماعي ـ الطبقي لهاتين النزعتين (على الصعيد الفكري حسب) في إطار التشكيلة الحالية. ان من شأن دراسة كهذه ان تكشف عن جوانب جديدة تعقد العلاقة بين الاثنين إلى مدى أكبر.

ان الوحدة الاسلامية ما فوق القوميات، أو «الاخوة الاسلامية»، بتعبير اقطاب الحركات الاسلامية، هي الشعار الذي ترفعه هذه الحركات بوجه كل من الوحدة العربية القومية، وبوجه التضامن الوطني والاممي اليساري.

وبقدر ما يتعلق الأمر بالعالم العربي، فاننا نجد ان «الاخوة الاسلامية» تقف في تضاد مع الوحدة العربية، دون ان يعني ذلك انكار وجود نزعات قومية معادية للامبريالية وسط بعض هذه القوى، ولا اغفال واقع ان هذا الشعار يستخدم كرافعة سياسية واقتصادية لبناء النفوذ (السعودي ـ والايراني والباكستاني ـ تصدير «الثورة» ورأس المال).

[نقلاً عن: الفكر الديمقراطي. العدد (٨) خريف ١٩٨٩].

وتمكن معاينة هذه الاشكال في أعمال المفكرين الكبار: الافغاني، صاحب شعار الجامعة الاسلامية، والكواكبي داعية التوكيد على البعد القومي العربي.

بل حتى لو أخذنا أكبر منظر معاصر للقومية العربية، أي ساطع الحصري، لوجدناه في مفتتح حياته يمجّد الوحدة الاسلامية لا القومية في بداية هذا القرن، (انظر كتاب كليفلاند عن حياة واعمال ساطع الحصري، كذلك المؤلفة السوفييتية تيخونوفا)، وينتقل عشية انهيار الدولة العثمانية، إلى بحث الرابطة القومية على أساس نظريات فيخته وهيغل.

وعلى أي حال فان وعي الذات القومي العربي، عبّر عن نفسه في القرن السابق وبداية القرن الحالي بمفاهيم وتصورات اسلامية كما اشرنا. حسبنا التذكير بشعار: **الخلافة للعرب**. وحسبنا التذكير بالصراع بين الممالك العربية على كرسي الخلافة الشاغر، بعد الغاء هذا المنصب على يد اتاتورك عام ١٩٢٤.

ان الاجيال اللاحقة من منظري الفكرة القومية لم يستطيعوا تجاهل هذا التلازم، بين لاسلام والعرب، بصرف النظر عن الطبيعة الاجتماعية والادوار السياسية للفكر السلفي الاسلامي.

ونخلص من ذلك:

(١) ان وعي الذات القومي في المنطقة العربية يتميز بتاريخ مديد أطول وأعمق من مثيله الاوروبي.

(٢) ان هذا الوعي مندغم، بدرجات متفاوتة القوة بالاسلام، في صورة هذا المذهب أو ذاك (أي الاسلام المؤول اجتهاداً).

(٣) اننا لم نبلغ بعد الدولة ـ الأمة.

(٤) ان هذه المهمة ما تزال قائمة، وان اتجاه التطور الموضوعي متناقض في هذا الميدان.

وانطلاقاً من النقطتين (٣) و(٤)، نقول ان نشوء الدولة ـ الأمة وهو أرقى نقطة تطور بالنسبة لأثنية أو قوم من الاقوام، ظاهرة تتحقق لا بالابتهالات ولا بالبخور والادعية والصلوات.

ان تشكّل الدولة القومية الواحدة، التي ما نزال بمنأى عنها يقتضي عوامل لحم وتماسك، تشكل العوامل الروحية عناصر هامة فيها، ولكنها غير كافية لوحدها. ففي عصر الرأسمالية نحتاج للعودة إلى العوامل المادية، إلى الاقتصاد المتكامل، إلى السوق الواحدة (على اساس رأسمالي طبعاً).

لقد حفظت لنا قوة استمرار العوامل الروحية، بفعل منطقها بالذات، قدراً من التماسك العربي، وان استمرار هذه العوامل، بالقوة ذاتها، يقتضي تدعيمها ببنيان مادي. واغامر بالافتراض، ان غياب هذا البنيان المادي المعاصر حتى الآن، يهدد قوة الاستمرار المذكورة، التي تبدو لي وكأنها توشك ان تستنفد نفسها، بل انها تصرخ طالبة النجدة! ولئلا يبدو هذا الانسياق وراء البلاغة اللفظية غائماً، فان ذلك هو تعبير عن تنامي التباعد بين البلدان العربية.

لقد جرت الاشارة في البدء إلى وجود ميلين متناقضين. الأول طارد، نابذ (= قطري)، وهو الأساسي، والثاني، جاذب، وجامع، وهو ثانوي برأيي.

ان اقتصادات البلدان العربية تتزايد ارتباطاً بالسوق الرأسمالية العالمية. وان تعاظم هذا الارتباط المنجذب نحو المتروبولات، يزيد من ضعف الترابط بين البلدان العربية*.

ومأزق تشكل الأمة ـ الدولة، في الحقبة الرأسمالية، هو مأزق التطور الرأسمالي التابع، مأزق التفكك الاقتصادي أي العربي، مقابل التلاحم البنيوي التابع، للرأسمالية العالمية.

والواقع إن هناك فعلاً معاكساً، هو فعل بعض العوامل الموضوعية السياسية والعسكرية والامنية، وهي بالغة التقلب والتغير، ولذلك فان ما ينشأ عنها من اتحادات، هو بناء بالغ الهشاشة، مقصور على حاجات ضيقة للتعاون بين الأسر والنخب الحاكمة، ولا يلبي الحاجة الفعلية لخلق سوق موحد، بناء مادي للأمة ـ الدولة في المستقبل.

بقي امران. الأول يتعلق بالدين. والثاني بالحركات السياسية الدينية. وهنا أيضاً

تنبغي رؤية التمايز في منطقتنا عن البلدان الأخرى: أوروبا، امريكا، اليابان، وإلى حد ما امريكا اللاتينية.

ولكي لا أعمد إلى تكرار أو ابتسار ما سبق ان كتبته في هذا الباب، أود ايراد مقتبسين.

المقتبس الأول حول العلاقة بين الدين وحركة الانتقال من الاقطاع إلى الرأسمالية، وتمايز دور الدين في دعم هذا الانتقال أو تعطيله بين اوروبا والعالم العربي، صحيح ان المقتبس جاء في معرض مناقشة فكر الحبيب مهدي عامل، وبالتالي فانه يحمل بعض خصوصيات الموضوع، إلا انه يفي بالغرض المذكور:

«لماذا يقيم مهدي إذن حالة «قطع» بين الطائفية وماضيها الاقطاعي، بحيث يصل به هذا القطع إلى صياغة شكلين للعلاقات الايديولوجية: ديني ـ اقطاعي مقابل: طائفي ـ برجوازي كولونيالي؟

حقاً ان الوظيفة الراهنة للايديولوجيا «الطائفية» تختلف اجتماعياً، عن وظائفها ما قبل الرأسمالية. وهذا التمييز ضروري، ودقيق في آن. ولكن التمييز يذهب إلى حدّ نفي الطابع الطائفي للايديولوجيا السائدة في إطار العلاقات ما قبل الرأسمالية في لبنان، واعتبارها «ايديولوجيا دينية» صرفاً، من جهة، ونفي وجود أي عناصر دينية في الايديولوجيا «الطائفية» السائدة الآن في إطار العلاقات الكولونيالية، من جهة أخرى.

إن التمييز الوظيفي لبنية ايديولوجية معيّنة تحيا، بفعل عوامل معينة، في تشكيلتين، أو تتواصل بعض عناصرها الاساسية فتنتقل من حقبة إلى حقبة أخرى، تمييز لابدّ منه، ومثل هذا التمييز يشمل الاديان والمذاهب، بدرجة أكبر من أي شكل آخر من أشكال الوعي الاجتماعي.

إن مهدي يحقق التمايز في تشخيص الفارق الهائل بين الوظيفة الايديولوجية للطائفية في لبنان في حقبة ما قبل رأسمالية وفي حقبة رأسمالية كولونيالية. . لكنه يفعل ذلك بصياغة نظرية تعمّد هذه الايديولوجيا باسم الدين في الاطار الأول، وباسم الطائفية في الاطار الثاني.

وهو يستخدم في ذلك مقولة عامة تنطبق على العلاقات الايديولوجية بين الطبقات في اوروبا الرأسمالية. فتناقض الايديولوجيا الدينية للطبقة السائدة في علاقات ما قبل رأسمالية، تناقض ينتمي إلى اوروبا. وبتحديد أقرب ينتمي إلى طور معيّن من هذا التناقض، وفي بعض البلدان وليس كلها.

أولاً ـ لقد بدأ التناقض البرجوازي ـ الاقطاعي اوروبياً في إطار المسيحية، وقد عبّر ذلك عن نفسه في نشوء الكنائس اللوثرية والكالفينية والزونغلية. ووحققت البرجوازية

الاوروبية ثورتها الفكرية في بلدان أخرى فلسفياً (المانيا القرن الثامن عشر - التاسع عشر) بنـزعة توفيقية كاملة مع الدين (الدين كمصادر للوعي العملي كما عند كانط، والفلسفة كدين مرفـوع (Aufhebung) إلى مرتبـة المعـرفة المطلقة والروح المطلق كما عند هيغل مثلاً). ما نريد قوله ان البرجوازية الاوروبية لم تقف في تضاد مع الدين على طول الخط، بل استخدمت في بداياتها الأولى (القرنين ١٦ - ١٧) سلاح الدين، أولاً.

ثانياً - إن البرجوازية الاوروبية في بلدان أخرى طوّرت الفلسفة المادية في تضاد مع الدين. (انجلترا، فرنسا).

ثالثـاً - إن البرجوازية نفسها في بلدان أخرى طوّرت اسلحتها الفلسفية بتوافق مع الدين. (المانيا).

كل ذلك في الطور الثوري الصاعد من تاريخ البرجوازية في ما صار يُعرف اليوم ببلدان اوروبا الغربية.

أما في المنطقة العربية فان البرجوازية الصاعدة ابتدأت حركتها (في أكثر البلدان تقدماً: مصر مثلاً) باعادة صياغة الفكر الديني، وقدّمت برنامجها في رداء ديني (عبده، الافغـاني، وإذا أردنا التوسيع ذكرنا قادة المشروطة في ايران وان كنا سنخرج من الاطار المكاني للظاهرة: البلدان العربية) في هذا الطور من حركة تطور البرجوازية كان تضادها الايديولـوجي مع الاقـطاع دينياً - دينياً. والـواقـع ان بذور أو نطف الشكل اللاديني من ايديولوجيا البرجوازية الوطنية انطلقت من لبنان وسوريا في التاسع عشر. أما في القرن العشرين فان البرجوازية العربية لم تبد عموماً ميولاً مادية، بل انطوى فكرها الاجتماعي على عناصر غيبية تتفاوت في حدّتها.

هذه الملاحظات النقدية الوجيزة لا يمكن ان تقلل من الأهمية النظرية - العلمية لاستنتـاجات مهدي عامل، وبالذات ان الضعف البنيوي للبرجوازية هو أساس مسعاها لفرض هيمنتها الطبقية بهذا الشكل السياسي - الايديولوجي المحدّد.

ويمكن الخـروج من إطـار لبنـان، إلى عدد من البلدان العربية (مثال: العراق، السـودان وبلدان أخرى معروفة) لرؤية كيف تعوّض البرجوازية عن ضعفها البنيوي بقوة العـلاقـات الاثنية، والقَبَلية، والـطائفية، وحتى الأسـرية. إن بعضـاً من هذه البنى الاجتمـاعية - الايديولـوجية، قد اندثر أساسه المادي، وبات وجوده رهناً بقوة الاستمرار المميزة للاشكال الفكرية عموماً. وإن ترسخ (ليس مجرد استمرار) هذه الأشكال الفكرية وتحوّلها إلى جزء من مكونات بنى اجتماعية أوسع (دولة، احزاب... الخ) انما يرجع إلى هذا الضعف الجوهري الراهن للبرجوازية في منطقتنا.

ان قيام التحليل المـاركسي بالكشف عن الجـوهر الطبقي لهذه العلاقات والبنى

الفكرية الملازمة لها، مستخدماً مقولات طبقية خالصة، لا يعفيه من دراسة تداخل العلاقات الطبقية ـ الاثنية والطبقية ـ القَبَلية، والطبقية ـ الطائفية، دون ان يقلل ذلك، قط، من مهمة الكشف عن الجوهر الطبقي لأية ظاهرة، وبالذات للطائفية، حين تحيا في بيئة رأسمالية وتقوم بوظائف رأسمالية رغماً عنها.

وهو ما أعمل فيه مهدي مبضع التشريح النقدي.»

[مجلة الطريق اللبنانية/ العددان ٥ و٦/ كانون الاول/ ديسمبر ١٩٨٨].

ان دور الدين شيء ودور الحركات السياسية ـ الاسلامية شيء آخر. وان الخلط بين الاثنين اجراء فاضح، منهجياً وعملياً.

لقد قسم اسلافنا العظام، بشكل مُضمر، الفكر الديني إلى عناصر عديدة هي أولاً: اعتقادي ـ ايماني، اختص به علم الكلام: الذات الالهية، مسألة الصفات، التنزيه، التجسيم أو التشبيه، الاتصال بالذات الالهية عن طريق المعرفة (الاتصال بالعقل الفعال) أو عن طريق التصوف (الاتحاد، الحلول، الخ).

ثانياً: العناصر الاقتصادية ـ الاجتماعية ـ الاخلاقية، التي اختص بها الفقه (فقه المعاملات مثلاً).

ثالثاً: عناصر العبادات، التي كرست لها كل المذاهب نواظم وشروحات.

ونجد هذا التقسيم حتى عند مؤرخي الفرق الاسلامية المعاصرين (ابو زهرة مثلاً) الذي يقسم الفرق الاسلامية (التي بلغت ٧٣ حسب البغدادي) إلى فرق سياسية وفرق اعتقادية.

وانني لازعم ان هذا التقسيم عَلمي تماماً، بل ان واحداً من أكبر العقول الماركسية (بليخانوف) صاغه في مباحثه الهامة عن الدين، أي تقسيمه للدين إلى عناصر ايمانية (يسميها: نظرة الى الكون)، وعناصر اجتماعية ـ اخلاقية، وعناصر الطقوس (العبادات).

ولو رجعنا قليلاً إلى الوراء لوجدنا نُطف تقسيمات مماثلة للدين عند كانط (في مؤلفه: الدين في حدود العقل وحده، أو عند هيغل: فلسفة الروح، الموسوعة، محاضرات في تاريخ الفلسفة).

هذا التقسيم للدين، لا يبتغي «شطره» قسراً، بقدر ما يهدف إلى تبيان كليته في الحقبة ما قبل الرأسمالية، وإلى إمكان انفصال العناصر الاقتصادية ـ الاجتماعية ـ الاخلاقية عنه لتغدو ميداناً للفكر الانساني، أو اندماج ما تحقق منها في إطار الدين مع ما تحقق ويتحقق في إطار العلوم الحديثة (علم الاقتصاد، السوسيولوجيا، الاخلاق)، وأمامنا مثال لاهوت التحرير كنموذج للاتعاظ، بل يقف أمامنا ممثلون عقلانيون اسلاميون يقومون بهذا الدمج.

الخلاصة التي أود بلوغها هي عدم الخلط بين الدين، ككيان ابستمولوجي ومؤسساتي، في تاريخه المتطور، وبين الحركات السياسية - الاسلامية، المعاصرة، التي هي احزاب سياسية صرفاً.

واستميح القارىء عذراً للمرة الأخيرة في ايراد هذا المقتبس من البحث الذي نشرته في مجلة (الفكر الديمقراطي) حول هذا الموضوع:

«ان الموقف من الحركات والتيارات الاسلامية ينبغي ان ينطلق، بالضرورة، من تمايز محتواها الاجتماعي، دون اختزالها إلى لون واحد ووحيد. فالحركات الاسلامية ينبغي ان تقيّم وفقاً للدور الفعلي الذي تلعبه. علاوة على ذلك، هناك تمايزات هامة أخرى لابد من ذكرها، وهي تمايزات عامة تتعلق بالتمييز بين العناصر الاعتقادية، الايمانية في بنية الفكر الديني (بكل ما تنطوي عليه من طقوس وشعائر)، وبين العناصر الاجتماعية - الاقتصادية - السياسية في هذا الفكر، أو بتحديد أدق، المحتوى السياسي والاجتماعي والاقتصادي لبرامج الاحزاب والحركات الدينية، التي تبذل خير ما بوسعها لحماية مجالها الايديولوجي باضفاء مسحة من القداسة على مصالحها الدنيوية، باعتبارها ممثلة لفئات اجتماعية معينة. ان شن صراع فكري فعال ضد مثل هذه البرامج، واخضاعها لمبضع النقد، من وجهة نظر الطبقة العاملة، أو مواقع العقلانية العلمية، من جهة، ونشر الفكر العلمي العقلاني بوسائل مناسبة، ايجابية، فعالة، من جهة أخرى، من شأنهما ان يساعدا على تعميق التمايز الكامن الماثل في القاعدة الاجتماعية والقاعدة الفكرية للمنظمات التي تمثل التيار الثاني، تيار المنتج الصغير.

ان صراعاً فكرياً ضارياً يلوح في الافق، ولعله سيكون أكثر ضراوة مما نشهده اليوم. وثمة، في الوقت نفسه، فسحة لتعاون، محدود أو واسع، في هذا المناخ.

وتنبغي هنا الاشارة إلى بعض ميادين هذا الصراع بشيء من الايجاز:

(أ) نلحظ في الميدان السياسي ان القوى الاسلامية تقيم نظريتها في السياسة أو نظرية الدولة على أرضية ثيوقراطية: فهي لا تتطلع إلى دمج الدين بالدولة فحسب، بل تقصر حق السلطة السياسية على رجال اللاهوت. فسلطة التشريع والقضاء والتنفيذ، هي، بالنسبة اليهم، حق مقصور على فئة اجتماعية محددة (الاكليروس) تقف فوق المجتمع، مرتدية ثوباً سماوياً مقدساً، ومتمتعة بعصمة لا تمس، وهي واقعة تلغي ضرورة أية رقابة اجتماعية أو سياسية من المجتمع على نشاط هذه الفئة، فافراد الشعب، هم بشر «فانون»، دنيويون، يفتقرون إلى العصمة المقدسة، وبالتالي نهم مواطنون من الدرجة الثانية.

وباختصار فان نموذج الحكم الاسلامي الذي يقدم الينا بصيغ لغوية وفقهية متنوعه، وبذرائع وتبريرات متباينة، يرتكز على نظام الحزب الواحد سيء الصيت، وعلى الغاء الحريات الديمقراطية (هل نحتاج لأحد كي يلغيها؟)، بصرف النظر عن الجوهر

الاجتماعي لمثل هذا الحزب، في البلد أو ذاك، وفي هذه الفترة أو تلك.

بالمقابل نلمح بذور نزوع اسلامي آخر يناصر التعددية، انه نزوع «خجول»، ان جاز القول، يبرز وسط قوى اسلامية معينة، أو كتلة من هذه القوى (مثال تونس، والسودان).

(ب) في الميدان الاقتصادي نجد دفاعاً عنيداً عن الملكية شبه الاقطاعية عند بعض الفقهاء الاسلاميين فيما يناصر آخرون الملكية الخاصة بوجه عام. وينطوي هذا، بتلاوين كثيرة، على دفاع عن الملكية الخاصة الرأسمالية (من جراء خلطها بالملكية الشخصية، وهي ملكية خاصة لكنها ترتكز على العمل الشخصي للمالك) أو ينطوي على هجوم على الملكية الرأسمالية من مواقع اخلاقية ترى ان الشرور الاجتماعية القائمة ليست ثمرة علاقات ملكية معينة، ذات طابع تاريخي، بل نتاج سوء استخدام الملكية الخاصة بفعل ضعف الروادع الاخلاقية في النفس البشرية.

ان الفكر الاقتصادي (أو المذاهب الاقتصادية) الاسلامي يتميز، في غالبيته، بنقل سائر المشكلات الاقتصادية من ميدان الانتاج إلى ميدان التداول، ناظراً إلى سائر افعال التبادل باعتبارها نتيجة ارادة بشرية تعسفية، أما سيئة أو شريرة. من هنا اختزال سائر العلاقات الاقتصادية الموضوعية إلى علاقات اخلاقية.

وينبغي الاعتراف ان عناصر الملكية المشاعية، أو الاستخدام الجماعي لبعض موارد الطبيعة (منابع المياه، الصحراء، المراعي القبلية، الخ) المشار اليها في النصوص القرآنية المقدسة، وفي الاحكام الفقهية الاسلامية القديمة، تشجع الكثير من «الاقتصاديين» الاسلاميين المعاصرين على المجاهرة بالدعوة إلى الملكية «العامة» في شكل ملكية دولة، شريطة ان تكون «هذه» دولة «اسلامية». ولا يضع آخرون مثل هذا الشرط.

بموازاة ذلك نجد بذور نزوع إلى نفي الملكية الخاصة عند بعض المذاهب الاقتصادية الاسلامية. فالمدرّسي (العراق) مثلاً، يناصر اقامة التعاونيات واشاعتها في المجتمع، ويؤكد آخرون ان الغاء الملكية الخاصة هدف اجتماعي اسلامي ضروري (تونس، الجورشي).

إن وجهتي النظر الاخيرتين، تحملان بذور نظرة صاحية، ان جاز القول، رغم انهما لا تخلوان من الغموض. ويتطلب ذلك بالذات المزيد من الصراع الفكري، الحاد حيناً، الهادىء حيناً، بغية المساعدة في تبلور «تيار اسلامي ديمقراطي» على خطى «لاهوت التحرير» الشجاع، الذي نما من وسط الكنيسة الكاثوليكية في امريكا اللاتينية، ساعياً إلى بناء عدالة على الأرض ترتكز على علاقات ملكية اجتماعية خالية من الاستغلال.

(ج) في الميدان الفلسفي، ميدان النظرة المادية والمثالية إلى العالم، يسعى بعض الفقهاء، بأقصى جهد، لان يرفعوا تضاد الايمان ـ الالحاد إلى مرتبة القضية الأولى

والأخيرة، بهدف ستر الجوهر الاجتماعي للصراع، من جهة، ولعزل الطبقة العاملة وابعاد جمهرة المؤمنين عنها، من جهة أخرى. ويقوم البعض بخلط الالحاد، كوجهة نظر فلسفية، بالعلمانية كموقف سياسي من العلاقة بين سلطة الدولة والمؤسسات الدينية.

وينبغي ان يخاض الصراع الفكري، في هذا الميدان الحساس، ببالغ العناية والتماسك باسلوب علمي ـ عملي. ان الفقهاء الاسلاميين يخلطون في كومة واحدة ماركس بهيغل، كانط بأرسطو، افلاطون بابن سينا، ابيقور بابن رشد، دارون بانشتاين، معتبرين المذاهب الفلسفية المغايرة لمعتقداتهم بمثابة «نتاج شيطاني» للغرب الفاسد، يهدف إلى تدمير الاسلام.

فكل الفلسفات، حتى الاسلامي منها، ينظر اليها بمثابة «كل ابستمولوجي» مرفوض وشيطاني. هناك، حقاً، استثناءات، نظراً لأن بعض القادة الاسلاميين (لحسن الحظ) يتمتعون بخلفية فلسفية...

(د) وفي مجال العلاقات الدولية ترفض معظم الحركات الاسلامية المعسكرين العالميين كليهما على أساس «لا شرقية ولا غربية»، وهو شعار سبق ان رفعته قوى قومية عربية في الاربعينات، وظلت امتداداته قائمة. وتقف قوى اسلامية أخرى إلى جانب القوى الغربية ضد البلدان الاشتراكية انطلاقاً من ذريعة ان الأخيرة دول ملحدة، فيما الأولى دول «مؤمنة»!

ان هذه الميادين وغيرها هي حقول صراع فكري ضارٍ. مع ذلك يطرأ في هذه الميادين تغير معين، وان يكن بطيئاً وتدريجياً، مبيناً الفكر الاسلامي ليس بلوراً صلباً، وان التكيّف ظاهرة موضوعية.»

[مجلة: الفكر الديمقراطي، العدد (٨) خريف ١٩٨٩]

ان الاشكالات العديدة التي يطرحها عالم اليوم في بعده الشامل، العام، وبعده الجزئي، الخاص، وبعده المفرد، وفي ميادينه المتشعبة، يحتاج إلى مواصلة الحوار الذي اطلق اشارته الأولى المفكر كريم مروة.

ان الاسئلة التي طرحها، والمحاولات الأولى للاجابة، بصيغة فرضيات، أو اجتهادات ان شئتم، تندرج كلها تحت عنوان واحد: تجديد الفكر الماركسي في العالم العربي، انسجاماً مع حركة تجديده عالمياً. أما الحوار مع التيار القومي، والديني، فهو حوار النقد والتفحص. الواقع ان نقطة الانطلاق هي نقد الذات كيما يصير نقد الآخر الفكري مشروعاً وممكناً.

وبقدر ما يتعلق الأمر بالتعاون، أو بحركة ثورية جديدة، فانها تدخل في باب التحالفات أكثر مما تدخل في باب اشادة جسم تنظيمي جديد، يجمع ما لا يُجمع بحكم طابع التطور نفسه.

واختتم هذا المقـال، باعتـذار بالغ، ان كنت قد اسأت لأدب الحوار، وبخاصة لممثلي الفكر البرجوازي القومي والاسلامي .

* [من المفيد الاشـارة إلى ان أول من لاحظ هذه الظاهرة ونبه اليها، بالكلمة المنطوقة أو المدونة، هو الاستاذ عامر عبد الله، وينبغي ان نكون مدينين له لهذا التنبيه الخطر، الذي ورد منذ عقد تقريباً، بحدود اطلاعي.]

١٩٨٩/١١/٢٤

الانسيابية:
قنوات للتنمية أم متاهات للضياع

د. حسان عاكف حمودي

عمليات اقتحام الفضاء، وسبر غور الذرات، وغزو جسيمات الخلايا الحية لمعرفة كنه الحياة، واكتساح اجيال متعاقبة من الكومبيوتر والروبوت لميادين الحياة العلمية والانتاجية تمثل معالم بارزة ومكونات اساسية للثورة العلمية التكنولوجية التي أعطت للربع الأخير من القرن العشرين واحدة من أهم سماته، بعد ان طبعته بطابعها ودخلت عنصراً هاماً في تحديد مساراته.

وفي ظل هذه الاجواء ما عاد بالمستطاع الحديث عن امكانية التكيف مع ظروف العالم المعاصر، ومواكبة حركته ومستجداته، وما عاد بالامكان التحرك خطوات واثقة موزونة، مهما كانت قصيرة، إلى الامام دون استيعاب ملامح العصر وروحه وعلومه ومنجزاته.

وبقدر ما ينطبق هذا الأمر على الدول والمؤسسات الدولية الكبرى، فانه ينسحب أيضاً، وبأشكال ودرجات متنوعة ومتباينة، على المنظمات والتجمعات والهيئات الاقليمية والمحلية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، لا بل ينطبق، وبحدود معينة، حتى على الافراد.

ويعتبر التخطيط والبرمجة أرضية اساسية لابد من الانطلاق منها وعلى ضوئها لخلق الكوادر والآليات التي يمكن بواسطتها القيام بالتسخير العقلاني لمنجزات العلوم والتكنولوجيا، واخضاعها للعملية التنموية وعمليات البناء التي يعيشها أي قطر من الاقطار.

وجـراء التخلف والاستنـزاف الـذي لحق بالعـراق من عهـود الاستغـلال والنهب الاستعمـاريين البشعين، كغيره من بلدان العالم الثالث، وجراء التخريب العميق الذي حمله اليه التطور الرأسمالي التابع والمشوه، والحقته به قادسية الخراب والدمار، فانه أحوج ما يكـون اليوم إلى برمجة جميع جوانب حياته لخير ابنائه وتخطيط مستقبلهم ومستقبل الاجيال القـادمـة، بعيداً عن التجريب والتلقائية و«الثورات الانفجارية» التي تميز نظرة السلطة الحاكمة وسلوكها ازاء مجمل العمليات الانتاجية والعلمية والاجتماعية والاقتصادية التي يعيشها بلدنا.

وبين العـديد من الأمـور التي ينبغي ان تخضـع للتخـطيط والبرمجة هي العملية التنمـوية للبـلاد ومـا تحتـاجه من ملاكات وكوادر اختصاصية ووسطية متنوعة، ويتطلب اعـدادها وتهيأتها التحلي نظرة شمولية ودراسة معمقة لظروف البلاد وواقعها الاجتماعي وطاقاتها البشرية وامكاناتها المادية وثرواتها المتنوعة.

سنتناول في موضوعنا هذا جانباً هاماً في عملية اعداد الكوادر الوسطية في بلادنا والنهج الذي اتبعته السلطة في هذا المجال محاولين الكشف عن الدوافع المختلفة لهذه العملية وتعرية مزاعم السلطة وادعاءاتها بان نهجها هذا يقترن باحتياجات البلد ومؤشرات خططه التنموية من ملاكات وسطية وغيرها، وكون الطالب الخاضع لقنوات هذه العملية هو «الهدف الأول» لها باعتباره «غاية الوطن ووسيلته كانسان ذي قيمة عليا في المجتمع».

فبدءاً من العام الدراسي ٨٢ ـ ١٩٨٣ شهدت العملية التربوية والتعليمية في العراق نهجـاً جديداً اطلق عليه اسم «الانسيـابية» باعتبـارهـا اسلوبـاً لتوجيه خريجي المدارس المتـوسـطة وتـوزيعهم على القنـوات التعليمية والتـدريبية، المـوازية لمـرحلة التعليم الاعدادي. وقنوات الانسيابية هي الدراسة الاعدادية (الاكاديمية) بفرعيها العلمي والأدبي والتعليم المهني بفروعه: الصناعة والزراعة والتجارة ومعاهد اعداد المعلمين والمعلمات ومعاهد الفنون الجميلة ـ القسم الصباحي ـ ومعهد السكك للتدريب المهني واعداديات التمريض والمؤسسة العامة للسياحة ـ معهد بغداد للسياحة والفندقة ـ ثم معاهد ومؤسسات وزارة الصناعة والتصنيع العسكري والتدريب المهني في الجيش.

ان عدد الطلبة الذين تستقبلهم مدارس العراق اليوم يقدر بـ ٤ ملايين و٥١٢ الفاً و١٣ طالبـاً وطـالبـة مسجلين في مراحـل التعليم العام. ويشكل طلبة الدراسة الثانوية منهم ١٩٤, ٩٩١ طالبـاً وطـالبة، ويضم هذا الرقم حوالى ٢٠٠ الف طالب يكملون الدراسة المتوسطة سنوياً، ويخضعون لمنافذ الانسيابية المشار اليها اعلاه. علماً ان هذا الرقم هو في تصاعد مستمر ارتباطاً بمعدل النمو السنوي لعدد الطلاب الذين يدخلون المدرسة كل

عام.

ويفترض المسؤولون في وزارة التربية ان انسياب الطلاب في تلك القنوات التعليمية والتدريبية (المهنية والعسكرية) الموازية لمرحلة التعليم الاعدادي يجري وفق مؤشرات خطط التنمية وفي ضوء الضوابط والاسس المحددة التي تعتمد على رغبة الطالب والمعدل الذي يحصل عليه. إلا ان تجارب السنوات الخمس الماضية ـ وهي عمر تجربة الانسيابية ـ لا تزكي مثل هذا الافتراض. فانهماك العراق في جحيم الحرب الغى عملياً أي وجود للخطط التنموية. والخطط مع الطاقات المادية والبشرية الهائلة التي يمتلكها بلدنا تحولت إلى وقود لذلك الجحيم. وحسبنا ان نشير هنا إلى العديد من القرارات والاجراءات المجحفة من قبل وزارتي التربية والتعليم العالي في ظل الحرب واستهدفت في مضمونها وضع العراقيل والمعوقات أمام استمرار الطلاب في حياتهم الدراسية الطبيعية لسحبهم إلى المؤسسات العسكرية وإلى جبهات القتال باشكال وسبل متنوعة. ولأول مرة في تاريخ التعليم في العراق أخذ يجرى فحص نتائج الامتحانات العامة (البكالوريا) للمرحلتين المتوسطة والاعدادية وكذلك لعدد من الكليات وفق ضوابط محددة مسبقاً تنص على نسبة الزامية عالية من الراسبين وذوي المعدلات الواطئة ليتسنى سحبهم للخدمة العسكرية أو اجبارهم للتوجه إلى المؤسسات والمعاهد العسكرية، ومن ثم دفعهم إلى جبهات الموت.

ان مرور أكثر من ثمانية اشهر على توقف القتال في الحرب العراقية ـ الايرانية لم يغير شيئاً من واقع غياب برامج التنمية وسيادة الفوضى والعشوائية والارتهان لاوامر «القائد الاوحد» الكيفية في رسم خطط الدولة وتوجهاتها المختلفة، وسيادة نزعة العسكرة وتقوية الماكنة العسكرية للسلطة ارضاءاً لغرور الدكتاتور واشباعاً لجنون عظمته، فقد رصدت الطغمة الحاكمة، وبتشجيع من الاحتكارات العالمية، ٢٢ مليار دولار لتطوير الصناعة العسكرية حتى عام ١٩٩٢، وكل ما يعنيه ذلك من هدر لطاقات جديدة وثروات اضافية وسحب المزيد والمزيد من شبيبتنا وطلبتنا إلى المعسكرات والثكنات العسكرية. ومن الصعب لا بل من المستحيل التفكير باحتمال أو امكانية تغيير هذا الواقع دون ان يجري تغيير للطغمة الحاكمة نفسها، تغيير في نمط المصالح والسياسات وبالتالي لسلوك وتفكير من يمسك بيده زمام الأمور.

يصعب الحديث من جانب آخر عن خطط تنموية وبرامج لأعادة أعمار ما خربته الحرب في ظل ظروف توجه فيها سياسة الدولة ومؤسساتها نحو الاندماج الاوسع لاقتصادنا بالسوق الرأسمالية العالمية ودعم النشاط الخاص وخدمته، ويعشعش فيها البيروقراطيون

والطفيليون في كل زاوية من زوايا المجتمع. وان وجدت مثل هذه الخطط فلن تكون أكثر من حاضنة لتفريخ المزيد من القطط السمان، وبقرة حلوب لدر المزيد من الارباح لتجار الحرب على حساب قوت الشعب.

أما الحديث عن اعتماد أسس وضوابط الانسيابية على رغبة الطالب فهو الآخر حديث غير واقعي أصلاً. فاغلب الطلبة الذين يتوجهون إلى المعاهد ومدارس التعليم المهني يكونون مضطرين لذلك تحت ضغط الظروف المعاشية والاقتصادية التي تعاني منها عوائلهم، وعدم قدرة هذه العوائل على التكفل باعالة ابنائها لاكمال دراستهم الثانوية ومن ثم الجامعية، خاصة في ظروف السنوات العشر الأخيرة حيث الغيت الاقسام الداخلية وتنوعت الضرائب والاستقطاعات من الطلبة وارتفعت الايجارات واسعار المواد الاستهلاكية اليومية وتكاليف المعيشة الاخرى بشكل جنوني، مما دفع الكثير من العوائل الكادحة ومن ذوي الدخل المحدود لتشجيع ابنائهم على الانصراف عن استكمال الدراسة والتوجه لمواقع العمل، رغم شحة وانعدام فرص العمل، لمساعدتها على تغطية نفقات المعيشة اليومية بحدها الانساني الأدنى. كما تتحكم هذه الظروف الصعبة بالمعدلات التي يحصلون عليها والتي غالباً ما تكون منخفضة، الأمر الذي يضطر اعداداً كبيرة من الطلاب إلى التوجه لمعاهد ومدارس التعليم المهني بسبب عدم قبولهم في المدارس الاعدادية الاكاديمية. وما يلغي امكانية الحديث عن اعتماد التوزيع على رغبة الطالب هو كون الطالب في الفترة التي ينهي فيها دراسته المتوسطة يمر بمرحلة قلقة وعمر لا يمتلك فيه الوعي الكافي الذي يساعده على اتخاذ قرار حاسم لتحديد مستقبله، وغالباً ما يتدخل الاهل المحكومون بظروفهم المعاشية في تحديد هذا المستقبل. ويتجسد هذا التدخل بشكل أكثر حدة لدى الطالبات اللائي يواجهن وضعاً اجتماعياً خاصاً يصل احياناً إلى وضع يمنع فيه الأهل نباتهم من الذهاب إلى المدرسة أو المعهد الذي لا يقتنعون به. وتكون النتيجة هي ترك الطالبة المعنية لدراستها وبقاؤها بين جدران بيتها واضافة اعداد جديدة إلى جيش العاطلين.

من هنا يمكن القول ان الاسس والضوابط الموضوعية لتنظيم عملية الانسيابية، وفي ظل الوضع القائم، لا يمكنها ان تصمد أمام معطيات الواقع الصعب والمعقد، لذلك تتبخر وتتلاشى ولا يبقى من معاييرها إلا المعدل الذي يحصل عليه الطالب، ويضاف اليه عوامل أخرى تحرص مؤسسات السلطة على اخفائها، وهي الرغبة في وضع المزيد من الحواجز أمام اكمال الطلبة لدراستهم الاكاديمية لتخفيف الزخم المتوجه إلى الجامعات، ولتشجيع الطلبة والأدق لوضعهم أمام خيارات ضيقة جداً تضطرهم في النهاية إلى التوجه

إلى معاهد ومراكز التدريب المهني في الجيش ومؤسسات التصنيع العسكري تمشياً مع سياسة العسكرة التي ينتهجها النظام الحاكم.

ومن المنطقي اذا ما وجد الطالب نفسه في فرع لا يتماشى مع ميوله ورغباته ان تكون النتائج سلبية. وكما يؤكد علماء النفس يمثل الاختيار التربوي والمهني جانباً من جوانب تشكيل السلوك، فهو مشروط بالخبرات والحاجات التي تعزز طرقاً معينة للسلوك عند الطالب، وان رضاه عن فرع الدراسة والعمل والحياة يتوقف على المدى الذي يجد فيه منفذاً مناسباً لقدراته وميوله وسماته الشخصية وقيمه ومواهبه، وبعكسه يجد الطالب نفسه حائراً في متاهات الحياة وضائعاً في دروبها.

ان اعتماد المعدل الذي يحصل عليه الطالب في الامتحانات العامة معياراً حاسماً لتوزيع خريجي الدراسة المتوسطة على القنوات التعليمية والتدريبية، كما هو عليه الأمر الآن، يجعل من الانسيابية عملية غير عادلة ومجحفة بحق جمهرة واسعة من الطلبة، خاصة ابناء العوائل الكادحة من العمال والفلاحين والكسبة والموظفين الصغار وصغار العسكريين من المقيمين في المدن الصغيرة والارياف خاصة، بسبب الاهمال والتخلف الحضاري والثقافي الذي تعيشه هذه المناطق بالمقارنة مع العاصمة بغداد ومراكز المدن الكبيرة الأخرى، التي تتمتع بامتيازات علمية وتدريبية وتدريسية عديدة، سواء من حيث عدد المدارس وكفاءة الهيئات التدريسية وتوفير المختبرات ومستلزمات التدريس الأخرى أو من حيث وجود المراكز الثقافية والعلمية وغيرها. بالمقابل فان ما هو متوفر لابناء العوائل الغنية من امتيازات ودروس خاصة ومعلمين خاصين، لا يمكن ان توفره العوائل الكادحة لابنائها، عدا عن كون العديد من ابناء المسؤولين والمتنفذين الذين لا يحصلون على المعدل المطلوب لدخول الفروع الاكاديمية يجدون منافذهم الخاصة التي يتحايلون بها على ضوابط وأسس الانسيابية. لذلك لا غرابة حين نرى ان الغالبية العظمى من الطلاب المتسابقين في المعاهد المهنية والعسكرية هم من ابناء الطبقات الكادحة والفقيرة، في حين تنساب الغالبية العظمى من ابناء الطبقات البرجوازية والمتنفذة في القنوات الاكاديمية والتخصصية وتستحوذ على الزمالات والبعثات الدراسية، ويندر ان نجد من هؤلاء من ينساب في المعاهد المهنية.

يضاف إلى ذلك وجود العديد من القرارات الرسمية الصادرة عن «مجلس قيادة الثورة» ورئاسة الجمهورية أو من هيئات السلطة الأخرى، التي تعفي نسباً معينة من رجال الأمن والاستخبارات والعسكريين والحزبيين وغيرهم من ازلام «المهمات الخاصة» من الخضوع لمعيار المعدل وتمنحهم الحرية في اختيار الفرع أو المعهد . الذي

يرغبون أو الذي ترغب به مؤسساتهم الحكومية الخاصة. بالمقابل هناك العديد من المعاهد والمدارس المغلقة لعناصر الحزب الحاكم والمحسوبين عليه، وتمنع الجمهرة الواسعة من الطلبة من القبول فيها بغض النظر عن توفر المعدل أو شروط القبول الأخرى لديهم.

مسألة أخرى يمكن اضافتها هنا هي ان المعدل الذي يحصل عليه الطالب في الامتحانات العامة لا يعكس أحياناً مستواه العلمي وقدراته. فالعديد من الطلبة المجدين ولسبب أو لآخر قد يواجهون ظروفاً طارئة تحول دون حصولهم على المعدل المطلوب، في حين قد يحصل طلاب بمستوى أقل ولعوامل مختلفة على معدلات جيدة تؤهلهم لدخول الفرع الذي يرغبون.

كل ذلك يوضح الثغرات الجدية التي تحملها عملية الحصول على المعدلات واسلوب الاعتماد عليها باعتبارها المقرر الحاسم لدراسة الطالب وبالتالي لمستقبله وطموحه أو طموح عائلته ومجتمعه.

وعلى ضوء ما تقدم يمكن الاشارة إلى جملة من الاجراءات التي من شأن تنفيذها أن يجري تجاوز العديد من الجوانب السلبية التي تواجهها عملية الانسيابية في الوقت الحاضر:

١ ـ ان عملية اختيار الطالب بعد اتمامه مرحلة الدراسة المتوسطة لمجاله التربوي والمهني يجب ان تكون موجهة بالرغبة الحقيقية للطالب أولاً وقبل كل شيء ومن ثم بالدرجات.

٢ ـ خلق الحوافز المادية والمعنوية في مجالات العمل وفي الحياة الاجتماعية العامة التي تشجع الطلبة على قبول الاختصاصات المهنية كالزراعة والصناعة والتجارة والصحة. وفتح القبول في هذه الاختصاصات بدون تحفظ.

٣ ـ فتح المجال أمام المتفوقين والمتميزين من خريجي المعاهد المهنية للدخول إلى الكليات المناسبة لاختصاصاتهم من أجل الارتفاع بالمستوى المهني ولخلق حوافز جديدة أمام الطلبة.

٤ ـ الغاء قنوات الانسياب إلى مراكز التدريب المهني العسكري ومراكز التصنيع العسكري. وفصلها عن مجالات الانسياب الأخرى، والاعتماد في التقديم إلى هذه المراكز على الرغبة الحقيقية للطالب المتقدم كما كان عليه الأمر في السابق دون ممارسة أي ضغط أو اكراه أو اغراء.

٥ ـ الغاء كافة القرارات والاجراءات التي يستثنى بموجبها ازلام «المهمات الخاصة»

من الخضوع لضوابط التقديم وشروط القبول في المعاهد والجامعات والدراسات المختلفة .

٦ ـ معالجة الغبن الذي يحل بابناء الفقراء والكادحين وسكان النواحي والارياف من خلال تحديد نسب مئوية اضافة لزيادة المعدل حسب الظروف الاجتماعية والثقافية والتعليمية لكل منطقة أو مدينة .

٧ ـ رفع المستوى العلمي والعملي للكوادر الوسطية والارتقاء بالمستوى العام لقنوات الانسيابية من خلال التوجه إلى تأهيل الطلبة فيها بعد اتمام الدراسة الاعدادية وليس المتوسطة .

٨ ـ الغاء القرارات والتوجيهات المجحفة ، التي تكرس التمييز في قبول الطلبة في المعاهد والكليات على اساس الانتماءات السياسية والفكرية والعرقية .

٩ ـ مراعاة الظروف الاجتماعية الخاصة التي تعيشها طالباتنا وابداء مرونة أكثر تجاه التعامل مع رغباتهن ومواقف عوائلهن وواقعهن الاجتماعي الخاص .

بالتأكيد لا يمكن القول ان هذه الملاحظات قد غطت كل جوانب هذه القضية الحيوية التي تتعلق بمصير اجيال متعاقبة من طلبتنا ومستقبل بلادنا وتنميتها . وتبقى الدعوة قائمة لكافة المعنيين من مدرسين وتربويين ورجال اقتصاد وتخطيط والمختصين في مجالات علم الجتماع وعلم النفس والمنظمات الطلابية والشبيبية للمساهمة في القاء المزيد من الضوء عليها وتقويمها .

مايس ١٩٨٩



التحولات في المانيا الديمقراطية

د. كاظم حبيب

تمر جمهورية المانيا الديمقراطية (ج ا د) بازمة سياسية واقتصادية واجتماعية حادة وعميقة يمتد فعل عواملها الداخلية والخارجية العديدة إلى أكثر من عقدين. إلاّ ان الازمة قد تفجرت بشكل دراماتيكي مع بداية الهجرة الجماهيرية غير الرسمية لمواطنيها عبر هنغاريا وجيكوسلوفاكيا وبولونيا إلى النمسا ومنها إلى المانيا الاتحادية، ولاسيما بعد الاتفاق بين هنغاريا والنمسا على فتح الحدود بينهما وسبق ذلك اتفاق سري بين المانيا الاتحادية وهنغاريا على خروج مواطني المانيا الديمقراطية من هنغاريا إلى النمسا بجوازات المانية اتحادية أو عبر الصليب الأحمر، مقابل تقديم دعم اقتصادي واسع النطاق إلى هنغاريا من جانب حكومة المانيا الاتحادية. ومما ساعد في تعميق هذه الازمة وتسريع انفجارها وانهيار قيادة الحزب والدولة في المانيا الديمقراطية الموقف الخاطىء وغير المسؤول الذي اتخذته حكومتها من الهجرة الواسعة، التي شملت عام ١٩٨٩ أكثر ٣٤٣ الفاً، واعتبارها كل المهاجرين خونة للوطن والاشتراكية، وذلك بدلاً من اتخاذ الاجراءات السياسية والانسانية والاقتصادية المناسبة لوقف الهجرة الجماهيرية. وبذلك سمحت لألمانيا الاتحادية ان تزيد من تأثيرها السياسي في الاحداث وتشدد من هستيريا الهروب واحتمالات الانهيار الاقتصادي وتتسبب في عزلة الجمهورية على النطاق العالمي.

ان عمق الازمة يتجلى في اتجاهات عدة يمكن ان تتفرع عنها قضايا عدة أخرى. وفي المقدمة منها تبرز المشكلة الاقتصادية. فموارد ج أ د وقدراتها الاقتصادية على الاستجابة لحاجات التطور الاقتصادي والاستجابة لمتطلبات التموين الداخلي والتزاماتها الدولية وامكانياتها على

استيراد السلع الاجنبية تعتبر محدودة جداً. كما ان مستوى تطور القوى المنتجة، وبخاصة استخدام احدث منجزات العلم والتكنولوجيا في الاقتصاد الوطني ضعيفة جداً قياساً إلى المانيا الاتحادية، وقياساً لحاجاتها الذاتية. هذا الواقع يجد تعبيره الملموس في ضعف انتاجية العمل ونوعية المنتجات الموجهة للاسواق المحلية وارتفاع تكاليف الانتاج. وقد رافق ذلك اختلالات اقتصادية حادة في العلاقة بين مؤشرات الخطة والواقع الموضوعي والتنفيذ الفعلي، بين العرض للسلع والعرض للنقود، بين عرض السلع والطلب عليها، بين الانتاجية والاجور، بين الاسعار والاجور. . . . الخ. وزاد في الطين بلة ان بعض التقارير المقدمة إلى قيادة الحزب والدولة من المسؤول عن الاقتصاد لم تكن واقعية. وعمق الاشكالية غياب الصراحة والعلنية والصدق في اطلاع الجماهير على الاوضاع الحقيقية والتعاون معها في التحري عن الحلول العملية. ونتيجة لتخلف الانتاج ازدادت الحاجة إلى الاستيراد من الخارج وبالتالي ارتفعت المديونية الخارجية حتى بلغت في نهاية ١٩٨٩ حوالي (٦, ٢٠) مليار دولار مقابل دين لها على دول أخرى يتراوح بين (٧ ـ ٩) مليار دولار ولم تكن مثل هذه الارقام معروفة في داخل البلاد ولم يجر الحديث عنها اصلاً. وكان ٨٠٪ من تلك الديون ناشئة عن استيرادات سلعية استهلاكية، و٢٠٪ منها فقط لاغراض انتاجية. وخلال الأشهر الاربعة الأخيرة برزت بصورة خاصة مشكلة نقص الايدي العاملة الفنية والماهرة بسبب الهجرة الواسعة، خاصة وان أغلب المهاجرين هم من الشباب. وحسب الارقام المعلنة من وزارة العمل تتوفر في نهاية عام ١٩٨٩ امكنة عمل شاغرة يصل تعدادها إلى (٢٥٠) الف وظيفة. وستتفاقم هذه المشكلة مستقبلاً بسبب الهجرة المستمرة وتشجيع الاحزاب والقوى اليمينية في المانيا الاتحادية عليها، اذ انها قد رفعت من حجم جيش العاطلين هناك وتشغيل المهاجرين باجور أدنى بكثير من الاجور السائدة.

وستتفاقم مشكلة اقتصادية أخرى تنتج جراء الانتقال الحر بين الدولتين، حيث سيتسنى لمواطن المانيا الاتحادية اقتناء السلع الاستهلاكية من ج أ د باسعار رخيصة جداً بسبب فرق سعر العملة وتهريبها باساليب مختلفة إلى المانيا الاتحادية. وهكذا ستتجدد بحدّة واحدة من أبرز المشكلات التي أدت إلى اغلاق الحدود عام ١٩٦١.

والمشكلة الكبيرة التي تحتاج إلى معالجة معمقة هي علاقة التخطيط الاقتصادي مع السوق الداخلية والادارة المركزية المشددة الراهنة للنشاط الاقتصادي والتدخل الحكومي الكبير في شؤون المنشآت الاقتصادية العامة، وضعف الاستفادة من القطاعين الخاص والمختلط، وكذلك قضايا الانتاجية والتكاليف والاسعار والاجور النوعية، ومكافحة مظاهر الفساد الوظيفي والتصرف غير المشروع باموال الدولة من قبل كبار المسؤولين.

ويشغل بال الحكومة الجديدة الحاجة إلى مساعدة مالية وفنية واسعة من المانيا الاتحادية التي تصر على فرض شروطها الاقتصادية والسياسية. ويبدو ان إيجاد موازنة سليمة بين وجهي المسألة صعب جداً. والمانيا الاتحادية قادرة حقاً في الفترة الراهنة على فرض شروطها بهذا الشكل أو ذاك، ويبدو ان اوساطاً من المعارضة تؤيد هذه الشروط بصورة مباشرة وغير مباشرة لتدفع التطور صوب

الرأسمالية والتخلي عن المنجزات المتحققة رغم الاخطاء الفادحة التي ارتكبتها قيادة الحزب الاشتراكي الالماني الموحد والدولة. إن حكومة المانيا الاتحادية تطالب بشكل غير مباشر بازاحة هذا الحزب من المشاركة في الحكم والابتعاد السريع عن الاشتراكية واقامة الوحدة الفورية مع المانيا الاتحادية. والمسائل التي تطالب بها بشكل مباشر، هي الانتخابات الحرة والديمقراطية وفق المفهوم البرجوازي وحرية السوق. . لقد احتكر الحزب السلطة وهيمن على الحياة السياسية، وهناك اربعة احزاب اخرى لا تلعب إلا دوراً هامشياً في حياة البلاد السياسية وفي الاجراءات والتشريعات التي تصدرها الدولة. وهذا الاحتكار قد اضعف إلى أبعد الحدود الروح الكفاحية للشيوعيين واصاب حياة البلاد السياسية والاقتصادية باضرار جسيمة، منها انتشار الخدر السياسي والفساد لدى القيادة وكوادر غير قليلة، فقد أدى الاحتكار إلى تدهور الرقابة الشعبية على مجرى الاحداث أو حتى مشاركتها فيها. وظهر ان عدداً مهماً من قياديي الاحزاب الأخرى قد تمتع أيضاً بالامتيازات غير المبررة. وأوجد هذا الواقع فجوة كبيرة بين قيادة الحزب والدولة وقاعدة الحزب وجماهير الشعب.

والمشكلة الثالثة تتجلى في مصادرة قيادة الحزب والاجهزة الأمنية لابرز حقوق الانسان الاعتيادية والحريات الديمقراطية، وفي المقدمة منها حرية السفر وحرية التعبير وحرمان المعارضة من تشكيل احزابها في إطار الدستور وملاحقة المعارضين من انصار الحزب الحاكم وزجهم بالسجون أو محاربتهم بالرزق أو نزع الجنسية عنهم وطردهم إلى خارج الجمهورية ومصادرة حق الاضراب والتجمع والتظاهر والنشر. وقد اصبحت هذه الاوضاع تدريجياً اشبه بالغام موقوتة تهدد الوضع كله بالانفجار. وقد استمرت على نطاق واسع من جانب المانيا الاتحادية والدول الرأسمالية الأخرى الأساءة إلى الاشتراكية القائمة، وخاصة اثناء المؤتمرات الخاصة بحقوق الانسان.

وتستثمر حكومتا المانيا الاتحادية وبرلين الغربية واجهزة الاعلام والاحزاب السياسية السلبيات والاخطاء في ج أ د لتأجيج التذمر وتنظيم بعض قوى المعارضة ومساعدتها سياسياً واعلامياً ومالياً، داعية إلى فتح وازالة الحدود واشاعة الزيارات بين الاقارب والناس في البلدين، وإثارة الناس ضد الشحة السلعية القائمة في مقابل الوفرة السلعية في المانيا الاتحادية وانهيار سعر العملة الشرقية والحديث عن السجناء والمعتقلين والمبعدين السياسيين، بحيث ينسى الناس حقاً، وتحت وطأة ذلك، كل المكاسب التي تحققت.

والمشكلة الخامسة تكمن في الموقف المتطير الذي اتخذته قيادة الحزب والدولة من البريسترويكا في الاتحاد السوفييتي ونتائجها ونشاطهم مع قادة رومانيا وجيكوسلوفاكيا وكوريا الديمقراطية والصين ضدها عملياً، والاعلان عن عدم حاجة بلادهم إلى عملية تغيير أو اصلاح سياسي واقتصادي. وقد اوجد هذا الوضع اشكاليات غير قليلة لسياسة غورباتشوف الداخلية وللعلاقة بين الاتحاد السوفييتي وجمهورية المانيا الديمقراطية. كما ساعد هذا الوضع على نمو المعارضة لقيادة الحزب في ج أ د داخل الحزب وخارجه.

استقال هونيكر وانتخب مكانه كرينتس سكرتير عاماً للحزب وقررت اللجنة المركزية عقد

كونفرنس لمعالجة الاوضاع. غير ان القواعد اصرت على عقد مؤتمر استثنائي من خلال مظاهرات وتجمعات قبالة مقر اللجنة المركزية التي اضطرت إلى الاستقالة مع مكتبها السياسي. وانتخبت لجنة تحضيرية للمؤتمر. وفي أثناء ذلك توالت الاستقالات من الحزب حتى بلغ عدد الذين تركوه حتى انعقاد المؤتمر زهاء ٧٠٠ الف عضو جراء الاخفاقات التي سببتها القيادة وبتأثير الحملة التي شنتها المانيا الاتحادية، حكومة واحزاباً واعلاماً. فتسارع الانهيار إذ تفشت مشاعر الخيبة والاحباط في صفوف الحزب والاحساس بالاثم والخجل من تجاوز القيادة السابقة على النظام الداخلي والدستور. في مثل هذه الاجواء المعقدة جداً بدأ التحضير لانعقاد المؤتمر الاستثنائي.

واحدث تفجر الازمة فراغاً سياسياً وأخذت مختلف القوى السياسية، بما فيها اليمين المتطرف، تسعى لازاحة الحزب من السلطة ومما يزيد الوضع تعقيداً خصوصيات المسألة الالمانية في اوربا وتباين مواقف دولها، غربية وشرقية، من تطور الاحداث في ج أ د وازاء مواقف حكومة بون من «اعادة» وحدة المانيا. ويتجلى هذا أيضاً في موقف الدولتين العظميين من موضوع الوحدة الالمانية والبيت الاوربي المشترك. اذ ان حل المسألة يرتبط بالواقع الناشيء بعد الحرب العالمية الثانية في اوربا وبتطور الموقف من البيت الاوربي المشترك في ظل نظام أمن وسلام عالميين، اضافة إلى اعتراف العالم كله، حتى الآن، بوجود الدولتين المستقلتين على الأرض الالمانية والحدود الدولية لبولونيا.

ان الحكومة في ج أ د تمثل اليوم التحالف القديم نفسه الممثل في مجلس الشعب حيث تشكل الأكثرية فيه مجموعة الحزب الاشتراكي الالماني الموحد برئاسة هانز مودرو عضو رئاسة الحزب. إلّا ان هذا الحزب لم يعد القوة القائدة دستورياً، اذ اصدر مجلس الشعب في شهر تشرين الثاني قراراً بشطب الدور القيادي للحزب في الدولة والمجتمع. وتسعى الحكومة إلى التعاون مع قوى الطاولة المستديرة التي تضم كل الاحزاب القديمة والجديدة والتي تتحاور حول التهيئة للانتخابات العامة القادمة. وقد شكلت خمسة احزاب من مجموع ستة احزاب جديدة، تجمعاً جديداً في مواجهة الاحزاب القديمة التي اعلنت قبل فترة وجيزة عن خروجها من الجبهة الوطنية الموحدة التي كانت تضم الاحزاب الخمسة الرئيسية. وتهدد الاحزاب الجديدة بسحب تأييدها للحكومة القائمة وتضع شروطاً على تأييدها الراهن.

ان المشكلات التي تواجه الحكومة حالياً، وكذلك تواجه الشعب تتحدد اليوم في عدة مسائل عقدية نذكر في ادناه ابرزها:

١ ـ الموقف من اتجاه التطور الاجتماعي ـ الاقتصادي، أي هل سيتواصل السير بالاتجاه الاشتراكي أم العودة إلى الرأسمالية، كما يحصل اليوم بشكل متباين السرعة في كل من بولونيا وهنغاريا؟

٢ ـ الموقف من الوحدة بين الدولتين الالمانيتين، وبتعبير أدق، هل الاختيار سيقع على طريق التعاون والتنسيق والتطور التدريجي باتجاه الوحدة الكونفدرالية، أم التحاق المانيا الديمقراطية بالمانيا الاتحادية و«اعادة» تكوين الدولة الالمانية الكبرى وفق ما كانت عليه عام

١٩٣٧؟

٣ ـ كيف ستكـون علاقـة المانيا الديمقراطية بدول حلف وارشو وبالحلف ذاته وبمجلس التعاضد الاقتصادي؟

٤ ـ ما هو المـوقف من الحزب الاشتراكي الالماني الموحد، هل سيبقى أقوى حزب في مجلس الشعب، أم سيفقد الأكثرية الراهنة وبالتالي سيضطر إلى الانتقال إلى المعارضة، وكيف ستكـون علاقتـه بالاحـزاب والقـوى الأخـرى، القـديمة منها والجديدة، وهل ستشكل في ظل التهديدات اليمينية جبهة موحدة من قوى اليسار لخوض الانتخابات القادمة؟

٥ ـ المشكلات الاقتصادية الراهنة المتمثلة بقضايا التموين الاستهلاكي وتوفير المواد الاولية وتحديث المنشآت وتغيير اساليب الادارة الاقتصادية. . . الخ.

ان الاجابة عن هذه الاسئلة تبقى اجتهادية وغاية في الصعوبة إلى حين انتهاء الانتخابات العامة في شهر مايس. وقد بدأت هذه الاحزاب بخوض المعركة الانتخابية وطرح برامجها السياسية.

ويفتـرض ان نلاحظ بان حكـومـة المانيا الاتحادية واجهزة الاعلام فيها وكذلك الاحزاب السياسية تلعب دوراً متزايد القوة في المعركة الانتخابية الراهنة. ويؤكد الحزب الرئيسي الحاكم في المانيا الاتحادية ـ الحزب الديمقراطي المسيحي ـ شروطاً واضحة على كل حزب يريد الحصول على الدعم السياسي والاعلامي والتقني والمالي منه. ان المعركة الانتخابية لا يمكن عزلها عن الاوضاع السياسية في المانيا الاتحادية ولا عن الانتخابات العامة التي ستجري فيها في نهاية عام ١٩٩٠ ولا على الـوضـع الـدولي في اوربـا عمـوماً. ويبدو واضحاً بان كل الاحزاب في المانيا الاتحـادية ـ عدا حزب الشيوعيين الالمان والحزب الاشتراكي الالماني الموحد في برلين الغربية ـ تعمـل ضد الحـزب الاشتراكي الالماني الموحد من أجل ابعاده عن السلطة. وفي هذه الاجواء المعقـدة جداً وفي سبيل استعـادة الروح الكفاحية للحزب الاشتراكي الالماني الموحد وتماسك تنظيماته عقد مؤتمره الاستثنائي.

المؤتمر الاستثنائي

في جو من التأزم الحاد والقلق المشحون بالتوتر والاحساس بارتكاب القيادة للاخطاء الفادحة ازاء الحزب والجماهير الشعبية والمثل الاشتراكية، في جو من التردد ازاء السؤال عن مدى قدرة الحزب على تجاوز ازمته بتحقيق التغيير الثوري في حياته الداخلية، في اساليب وأدوات عمله، في علاقاته ومهماته ودوره، في مثل هذا الجو المضبب عقدت، في أكبر ملعب رياضي مغلق في برلين، يومي ٨ و٩ كانون الأول ١٩٨٩ الدورة الأولى للمؤتمر الاستثنائي.

واحتل المندوبون (٢٧٥٠) والضيوف (٩٢) وعشرات الصحفيين مقاعدهم في وسط الملعب

وعلى مدارجه الجانبية. واحتل شعار واحد صدر القاعة: المؤتمر الاستثنائي للحزب الاشتراكي الالماني الموحد.وافتتح. كروكر، رئيس اللجنة التحضيرية، الذي اقترح ان تتولى الهيئة التحضيرية ادارة الجلسات برئاسة هوفر محافظ درزدن. فقبل الاقتراح بالاجماع.

ثم قدم رئيس الوزراء، هانز مودرو، المسؤول الحزبي السابق لمدينة دريسدن، تقريراً مكثفاً وملموساً عن وضع الحزب والمجتمع والازمة التي تعصف بالبلاد. وأكد بشكل خاص على الوضع الاقتصادي المتدهور. ثم استعرض الخطوط الاساسية لسياسة حكومته القادمة حتى موعد اجراء الانتخابات العامة بصورة حرة وديمقراطية.

وأكد مودرو ان المهمة المركزية التي تواجه الحزب في هذه المرحلة تتلخص في انتخاب قيادة جديدة للحزب تتمتع بالقدرة والاهلية على الحركة من اجل وضع حد للتفتت والانهيار في صفوف الشيوعيين، وتتصدى للدعوات المتزايدة لحل الحزب وتشجيع الانقسامات فيه من جهة، والبدء بتطهير الحزب وتقويمه وتجديد حياته الداخلية ومهماته وعلاقاته ودوره في المجتمع، اضافة إلى صياغة برنامج الحزب ونظامه الداخلي بروح تنسجم مع التطور الجاري على النطاق الداخلي والاوربي والعالمي من النواحي السياسية والاقتصادية والاجتماعية والمنجزات العلمية، وفي ضوء خبرة الماضي وتراث الحزب والشعب الالماني. فاعضاء الحزب، كما اكد مودرو، بحاجة ماسة إلى استعادة الثقة بالنفس وبالحزب، واستعادة ثقة الجماهير بهم وبحزبهم. وحين تزداد الحاجة إلى ان يحتل الحزب موقعاً متساوياً مع بقية الاحزاب في المجتمع وان يشارك بحيوية في تحمل مسؤوليته مجدداً ومع الآخرين في بناء المجتمع الجديد.

وأشار مودرو إلى ان الحزب يعاني التمزق والتآكل الداخلي والاستقالات الواسعة وان القيادة السابقة باساليبها الستالينية واشتراكية الادارة المركزية المشددة والبيروقراطية الامرية، هي المسؤولة حقاً عما يعانيه الحزب والمجتمع من ازمة حادة وعميقة، وان المخرج منها هو اجراء حوار ديمقراطي حر، ملموس وصريح، يستند إلى المساواة التامة والاحترام المتبادل بين الاحزاب السياسية القائمة والكتل والقوى المتكونة حديثاً والتي تلعب دوراً بارزاً في عملية التغيير الجارية في البلاد. وبخلاف ذلك ان الازمة ستتفاقم وسيسهل احتواء ج أ د من جانب الاحتكارات في المانيا الاتحادية. وأشار إلى ان المصاعب التي يواجهها الاقتصاد الوطني، يمكن ان تتفاقم وتمتد إلى المجالات الاجتماعية والسياسية اذا سادت الفوضى استجابة لدعوات بعض العناصر غير المسؤولة إلى القيام باضرابات عامة، أو تولى المواطنون مقاضاة ومعاقبة المسؤولين السابقين أو اجهزة الأمن، أو اذا جرى تأجيج اعمال العنف والانتقام ضد اجهزة الأمن وبعض الحزبيين.

وازاء الشعارات التي رفعت في بعض المظاهرات والداعية إلى اعادة وحدة المانيا وفق عام ١٩٣٧ أكد مودرو بان هذه المسألة غير مطروحة على بساط البحث اصلاً، وان حكومته تلتزم بعقد الاتفاقيات الاقتصادية وتنفيذ برنامج للتعاون والتنسيق الواسعين مع المانيا الاتحادية في المجالات الاقتصادية والثقافية وحماية البيئة، كما تلتزم حكومته باحترام الحدود الدولية التي نشأت في أعقاب الحرب العالمية الثانية والاستناد إلى المبادىء التي اقرت في مؤتمر هلسنكي بصدد العلاقات بين

الدول وفي تأمين الديمقراطية واحترام حقوق الانسان. كما أكد ضرورة المساهمة المتساوية في بناء البيت الاوربي المشترك الذي يمكن ان يتسع لجميع الدول الاوربية، وبغض النظر عن نظامها الاجتماعي ـ الاقتصادي. وأبرز الدور السلمي الذي لعبته وستبقى تلعبه ج أ د في اوربا والعالم. وإذ حذر من محاولات المانيا الاتحادية لتعميق الازمة الاقتصادية في المانيا الديمقراطية، أشار إلى ضرورة تطوير اشكال التعاون والتنسيق مع الاتحاد السوفييتي وبقية البلدان الاشتراكية، واقامة العلاقات الاقتصادية الواسعة مع جميع الدول الرأسمالية على أسس من الاحترام والمنفعة المتبادلة.

لقد تميز تقرير مودرو، الذي قوبل بالتأييد الحار والتصفيق المتكرر من جانب المندوبين، بالخصائص التالية:

١ ـ جرأته وواقعيته في ادانة الماضي الستاليني لقيادة الحزب والدولة، وتشخيص الأزمة والمخاطر التي ما تزال تواجه الاقتصاد والمجتمع.

٢ ـ استحالة تجاوز الازمة دون تعاون كل القوى والاحزاب السياسية في البلاد، وعلى أساس الاحتفاظ بالمكاسب والمنجزات الكبيرة المتحققة سابقاً، والتخلص من النواقص والسلبيات والاخطاء التي وقعت، خاصة في السنوات الأخيرة، والاصرار على السير نحو الاشتراكية، أي الاحتفاظ بمنشآت الملكية الشعبية والأخذ باسلوب التخطيط الاقتصادي مع احترام آليات وقوانين السوق، وتنشيط دور القطاعين الخاص والمختلط وكذلك القطاع التعاوني.

٣ ـ أهمية التجديد الديمقراطي الكامل في الحياة السياسية والاجتماعية واعتماد التعددية والثقة بقدرة الشعب على تجاوز الأزمة.

٤ ـ ضرورة التجديد الحقيقي لبنية الحزب الداخلية والتخلص من الاساليب الستالينية في حياته.

ثم اعطيت الكلمة لغريغوري كيزي، الذي قدم تقريراً مكثفاً باسم اللجنة التحضيرية، وكذلك باعتباره مسؤول اللجنة التحقيقية التي شكلها الحزب للتحقيق بامتيازات وتجاوزات اعضاء القيادة المستقيلة، حول وضع الحزب ودوره في المجتمع والمشكلات والمهمات المباشرة التي يواجهها الحزب والمجتمع، مؤكداً على ما يلي:

* ضرورة انتخاب قيادة جديدة للحزب تمتلك القدرة على التعامل السريع مع الاحداث والاجابة عن الاسئلة التي يطرحها الوضع الجديد وتحظى بثقة الحزب.

* قطع الحزب وقيادته الجديدة لكل صلة بالستالينية وباشتراكية الادارة المركزية والبيروقراطية والأمرية.

* الادانة التامة لدور قيادة الحزب السابقة واحتكارها للسلطة واساءة استخدام الوظيفة وانتشار الفساد.

* اختيار «طريق ثالث» يرفض، حسب تعبير كيزي، اشتراكية الادارة المركزية والبيروقراطية والامرية من جهة، ويرفض ايضاً سيطرة الشركات الاحتكارية المتعددة الجنسية والرأس المال الكبير من جهة

اخرى، طريق قادر على تجسيد المصالح الاجتماعية والحيوية للشغيلة في إطار الديمقراطية، ويعتمد على حرية ومساواة الافراد وحقوهم الاساسية، باعتبارها اساساً للتطور الجماعي التضامني الذي يؤمن صيانة الثروة الطبيعية والثقافة الانسانية والبيئة.

* وأكد بأن الحزب يستلهم، في نشاطه الراهن واللاحق، تقاليد الحركات الثورية المتراكمة، وبخاصة الاشتراكية الديمقراطية والاشتراكية والشيوعية غير الستالينية والحركة المعادية للفاشية وحركة المسالمين. وقال «نحن لا نريد صيغة جديدة لحزبنا نحن نريد حزباً جديداً».

وفي معرض تناوله قضايا الحزب أشار إلى انه يقف بصلابة ضد حل الحزب وضد الانقسام فيه، ولكنه يعمل من أجل تجديد الحزب تجديداً كاملاً. فالقيادة القديمة اساءت إلى الحزب ومثله ومبادئه وإلى اسمه أيضاً، وينبغي بناء الحزب في ضوء فهم جديد لدوره في المجتمع الحديث، حيث تقوم وحدته على المجابهة والصراع بين الافكار في كل الحزب، بين منابره وتياراته الداخلية المختلفة، حزب يستند إلى العلم في الوصول إلى رسم سياساته ومواقفه ولا يدع العلم يبرر مواقفه وسياساته. وشدد على ضرورة اعادة النظر الكاملة في تركيب الحزب وهيئاته المختلفة واتجاهات نشاطه وعلاقاته.

وأشار بوضوح إلى الاخطاء السياسية التي ارتكبتها القيادة السابقة وعدم رؤيتها أو رفضها الجديد في حين كان في مقدورها اصلاح هذه الاوضاع منذ عام ١٩٨٥، أي منذ ان بدأ الحزب الشيوعي في الاتحاد السوفييتي عملية التغيير الثورية. وكانت الاوضاع حينذاك مناسبة لمثل هذا التغيير. ان التركة ثقيلة ويفترض بذل أقصى الجهود لتجاوز الازمة.

ثم حدد الموقف الجديد الذي تتبناه لجنة التحضير للمؤتمر بالنسبة لبعض المسائل الملحة كما يلي:

* ابطال صيغة الدور القيادي للحزب في الدولة والمجتمع وفي الدستور ومساواته مع بقية الاحزاب في البلاد.
* الغاء الفصائل القتالية في المعامل والمؤسسات وتسليم سلاحها إلى القوات المسلحة.
* الاصرار على حق وواجب الشيوعيين في مواصلة عمل تنظيماتهم الحزبية في مواقع الانتاج والسكن.
* الغاء جهاز أمن الدولة وتوزيع العاملين فيه على مواقع النشاط الاقتصادي وعدم التعريض بهم أو الاساءة لهم أو محاربتهم في ارزاقهم.
* دعوة من ترك الحزب بسبب ما نشأ من احباط وخيبة ومرارة إلى الحزب ثانية والمشاركة في تجديده.
* الاعتذار من الشعب عما لحقه من اساءات بسبب ممارسات القيادة السابقة.

وبعد ان انتهى كيزي من تقريره بدأت المناقشة التي تميزت بالحدة والتوتر والتفاوت الشديد في المواقف والاراء. واذ دعا البعض القليل إلى حل الحزب وبناء حزب جديد وتغيير اسمه والتخلص من الماضي المأساوي، أكدت الغالبية على ضرورة الكف عن التفكير بحل الحزب أو تشجيع

الانقسامت فيه، أو حتى تغيير اسمه، ودعا الجميع إلى الطلاق مع الماضي، هجر الاساليب الستالينية والفساد الوظيفي واستغلال المراكز. كانت المرارة والخيبة عامة ومؤثرة، وكانت الاراء المشحونة بالعاطفة تسود الخطب الأولى. كان المرء يسمع، بين الحين والآخر خطيباً يشير إلى النجاحات والمكاسب التي تحققت بسواعد وعقول الجماهير الشعبية وبضمنهم سواعد وعقول الشيوعيين. وان الماضي المؤلم يتضمن ايضاً صفحات مشرقة من النضال الثوري المجيد ومن الانتصارات التي يمكن ان تكون قاعدة لانطلاقة جديدة نحو الامام.

وتركز النقاش بشكل خاص حول مجموعة قضايا اساسية من اهمها:

١ ـ الديمقراطية وتجديد الحزب وتقليص جهازه وتغيير اساليب عمله والحفاظ على وحدته والتخلص من الستالينية واشتراكية الادارة المركزية واعتماد الماركسية واللينينية مع الاهتمام بالتقاليد الثورية للاشتراكية الديمقراطية والاشتراكية.

٢ ـ التعاون الواسع مع كل الاحزاب والجماعات السياسية القديمة والجديدة في تجاوز الازمة ومواصلة تطوير البلاد.

٣ ـ ادانة القيادة القديمة وتطهير الحزب منها والتخلص من اساليبها وتركتها الثقيلة والاحتفاظ بالمنجزات.

٤ ـ مواصلة التطور على طريق الاشتراكية وادخال الاصلاح الاقتصادي الثوري في البلاد ودمقرطة الحياة السياسية والاجتماعية والاقتصادية.

٥ ـ رفض الوحدة مع المانيا الاتحادية والاصرار على استمرار وجود وتطور المانيا الديمقراطية والتحري عن افضل السبل والوسائل لتطوير اشكال من التعاون والتنسيق مع المانيا الاتحادية.

٦ ـ تطوير التعاون الاقتصادي والسياسي مع البلدان الاشتراكية والرأسمالية على اسس المنفعة والاحترام المتبادل.

٧ ـ استقلال السلطات الثلاث، التشريعية والقضائية والتنفيذية، واطلاق حرية الصحافة والاعلام وحرية عمل الاحزاب والتنظيمات السياسية والاجتماعية والثقافية، واجراء انتخابات عامة حرة وسرية لمجلس الشعب واعتباره السلطة العليا في البلاد.

ورغم التباين في وجهات النظر فقد توصل المؤتمرون إلى تأكيد هذه القضايا التي وردت في تقريري مودرو وكيزي، حيث اصبحت ضمن المبادىء التي تعتمد في نشاط الحزب في الفترة القادمة.

وفي مجرى النقاش حول انتخاب القيادة الجديدة أو مواصلة الحوار حول البرنامج والموقف من الحزب برز تباين كبير في وجهات النظر وتشتت في الاراء، مما دفع ادارة جلسات المؤتمر إلى اقتراح استراحة طويلة نسبياً لمناقشة المقترحات والاتفاق حول اراء محددة، وعقد جلسة مغلقة يحضرها المندوبون فقط لمناقشة المسألة بعد الاستراحة. لقد كانت محاولة ناجحة لمنع استقطاب الاراء والتخندق.

وفي الجلسة المغلقة استمر التباين الشديد في وجهات النظر وكانت دلائل التعب الشديد تبدو

بوضوح على وجوه المندوبين. وازاء هذا التوتر في الوضع أخذ رئيس الوزراء مودرو الكلمة وناشد ضمائر المندوبين وذكرهم بالمصاعب التي تواجه الحزب والمجتمع ومستقبل البلاد ودعاهم إلى تحكيم العقل وإيجاد القاسم المشترك. وقد نجح مودرو، الذي يحظى باحترام وثقة المندوبين، في اقناع المندوبين بالمقترح الذي تقدمت به هيئة ادارة الجلسات والذي تضمن ما يلي :

١ ـ اجراء انتخابات القيادة الجديدة للحزب في الدورة الحالية للمؤتمر.

٢ ـ إرجاء مناقشة برنامج الحزب ونظامه الداخلي للدورة القادمة، للمؤتمر، أي في ١٦ ـ ١٧ كانون الاول ١٩٨٩.

وفي جو من الود الرفاقي وروح التسامح والرغبة في الوصول إلى نتيجة عملية تنقذ الحزب من حالة التفكك وغياب القيادة ومركزة العمل وفوضى مفاوضات المائدة المستديرة مع الاحزاب والقوى السياسية الاخرى واستعادة الثقة إلى صفوف الشيوعيين وتنشيط دورهم جرى انتخاب مئة عضو من المنـدوبين إلى هيئة رئاسة الحزب، بعد ان جرى التخلي عن اسماء اللجنة المركزية والمكتب السياسي والسكـرتير العام، كما جرى انتخاب كيزي رئيساً لهيئة رئاسة الحزب باغلبية ٩٥٪ من الاصوات. ثم جرى انتخاب ثلاثة مساعدين لرئيس الحزب وهم مودرو حيث حاز على (٩٩,٤٪) وهوفر (٩٨,٨٪) وربول (٨٩,١٪).

وجدير بالملاحظة ان عدداً من قياديي الحزب السابقين حظروا المؤتمر واستمعوا وكانوا في أروقة المؤتمر وأثناء الاستراحات فقط، يجيبون على استفسار الصحفيين، من مواقع الدفاع عن النفس وتبرير بعض التصرفات أو ادانة تصرفات أخرى، أو رميها على عاتق آخرين. كما ان عدداً منهم قد ابدى بعض الجرأة في تحمل مسؤولية بعض ما حصل في القيادة السابقة.

لقد تميزت الجلسات بديمقراطية واسعة حقاً وبالحيوية والعفوية في المناقشة. انها تجربة جديدة وغنية بالدروس رغم ما شابتها احياناً غير قليلة من الفوضى ونفاد الصبر.

ان التجربة التي يمر بها الحزب غنية جداً ودروسها ثمينة لكل الاحزاب الشيوعية والاشتراكية ولكل الثوريين والوطنيين في مختلف البلدان، ومنها اقطارنا العربية.

ان ما جرى ويجري في ج أ د، أو في بقية البلدان الاشتراكية، عملية معقدة وصعبة ومتناقضة ومحفوفة بالمخاطر أيضاً. ولكنها عملية موضوعية وضرورية لا مرّد لها، ومن يتخلف عنها، يصح عليه قول غورباتشوف: تعاقبه الحياة باقسى العقوبات.

صباح يوم السبت المصادف ١٦/ كانون الاول بدأت جلسات الدورة الثانية والأخيرة للمؤتمر الاستثنائي الالماني الموحد، والتي استمرت يومين وتناولت: العمل الذي على المندوبين مناقشته وتضمن الفقرات التالية :

١ ـ المصادقة على تقرير رئيس مجلس الحزب كيزي «حول المهمات الراهنة للحزب».

٢ ـ مناقشة التقرير الذي أعدته اللجنة المركزية المستقيلة ولجنة الرقابة المركزية المستقيلة أيضاً حول وضع الحزب حتى انعقاد المؤتمر الاستثنائي.

٣ ـ مناقشة الموقف من المقترحات بشأن تغيير اسم الحزب.
٤ ـ مناقشة البيان السياسي الخاص بمهمات الحزب حتى الانتخابات العامة في البلاد.
٥ ـ استكمال انتخاب اعضاء القيادة والمساعد الرابع لرئيس مجلس الحزب.

من معرض حديثه عن مهمات الحزب الراهنة أكد كيزي على ما يلي: «نحن نتحمل، ازاء هذا البلد، الذي هو وطننا، واجب النضال ضد نشوء فراغ سياسي تحتله القوى اليمينية. واذ نصارع من اجلنا، نصارع في الوقت نفسه من أجل جمهورية المانيا الديمقراطية، من أجل الأمن الاجتماعي لشعبنا. نعم فنحن نناضل من أجل استتباب الاستقرار والسلام في اوربا كلها». واعتبر خطاب كيزي اساساً صالحاً لعمل الحزب حتى الانتخابات العامة.

ولخص المؤتمر من خطاب كيزي جملة المهمات التي يناضل الحزب من أجل تحقيقها وسيخوض الانتخابات في سبيلها. وطرحتها جريدة الحزب المركزية كمهام للنضال كما يلي:

نحن نناضل من أجل:

* تحقيق التغيير الجذري ودمقرطة المجتمع حتى آخر زوايا البلاد.
* الديمقراطية الاشتراكية والتطور الحر للأفراد.
* نظام للسلام الاوربي في بيت اوربي.
* اقتصاد رفيع المستوى، والأجر حسب الانجازية والتشغيل الكامل.
* الدفاع عن ملكية الشعب وحيازتها من جانب الشغيلة فعلاً.
* مساهمة قوية للفلاحين.
* ايجاد بدلات مناسبة للسكن ودور الحضانة ورياض الاطفال، ومجانية التعليم والمعالجة الطبية.
* تغذية صحية يستطيع كل امرء على تأمينها.
* مساواة المرأة والرجل في الحقوق والمكانة الاجتماعية.
* دولة القانون.
* حماية البيئة.
* مجتمع ثقافي تتأمن فيه حرية ازدهار الادب والفن والعلم.

ونحن نناضل ضد:

* الفاشية الجديدة واليمين المتطرف وضد التعصب القومي ومعاداة الاجانب.
* حل المسألة الالمانية على أساس قومي متعصب.
* الافقار الاقتصادي لألمانيا الديمقراطية أو احتوائها من جانب رأس المال.
* بيع عقاراتنا واراضينا.
* مجتمع المزاحمة ومجتمع ثلثاه من الفقراء.
* البطالة والتشرد وتعاطي المخدرات والعهر.
* الاضرار بالبيئة.

* الوصاية الفكرية والتضييق على البحث.

ونحن لا نريد العودة أبداً إلى:

* الفساد وسوء استخدام الوظيفة.
* الامتيازات غير العادلة.
* الستالينية.
* سجن السياسيين.

نحن نريد تحمل مسؤوليتنا ازاء هذا البلد الذي هو وطننا!

وفي جلسة مغلقة ناقش المندوبون التقرير الذي كانت القيادة السابقة قد اعدته حول نشاطها ونشاط الحزب واوضاعه حتى تشكيل اللجنة التحضيرية للمؤتمر. وقد أعلن المندوبون عن رفضهم للتقرير باعتباره لا يعطي تحليلاً نقدياً علمياً للسياسة الخاطئة التي اتبعتها القيادة السابقة التي اوصلت الحزب والبلاد إلى الازمة العميقة الراهنة.

واختلف المندوبون عند مناقشة الموقف من مقترحات تغيير اسم الحزب. فمنهم من كان يرى ان اسم الحزب قد لطخ بالعار واسيء اليه وان الجماهير الحزبية وغير الحزبية لم تعد ترتاح اليه، والبعض الآخر طالب بالتغيير في سبيل تأكيد ان الحزب يريد تغيير اوضاعه جذرياً شكلاً ومضموناً، وأكد آخرون بان اسم الحزب يجب أن يبقى، وهو تأكيد على كون الحزب قد استطاع التخلص من قيادته الستالينية التي اساءت إلى الحزب والمجتمع. وان اسم الحزب لا يشوهه النهج الستاليني المدان.

وبعد مناقشة مستفيضة وعاطفية عموماً توصل المندوبون إلى حق الحزب كله، وكذلك حق كل الذين يهمهم استمرار نشاط الحزب واداء دوره ومهماته ابداء الرأي بشأن الموقف من اسم الحزب. وعليه تقرر الموافقة على ابقاء اسم الحزب القديم مضافاً اليه اسماً آخر يتم اختيار أحدهما في مؤتمر الحزب القادم وفي ضوء الاراء التي يقدمها الشيوعيون واصدقاء الحزب إلى حين عقد المؤتمر الاعتيادي. واصبح اسم الحزب المؤقت حالياً على النحو الآتي:

الحزب الاشتراكي الالماني الموحد ـ حزب الديمقراطية الاشتراكية. SED - PDS

ثم انتقل المندوبون إلى مناقشة مشروع النظام الداخلي الجديد للحزب. وقدم العديد من اعضاء المؤتمر مداخلاتهم بصورة مكثفة. وحظيت بالاهتمام مداخلة لجنة اعداد النظام الداخلي، لتحليل وتعليل النظام الجديد الذي تضمنت مقدمته ما يلي:

* «الحزب الاشتراكي الالماني الموحد ـ حزب الديمقراطية الاشتراكية هو حزب ماركسي اشتراكي. يسعى إلى تمثيل مصالح كل الشغيلة السياسية، ويعمل في سبيل خدمة الشعب من خلال تعبئة اعضائه وطرح برنامجه لحل المهمات الاجتماعية. ويمكن لكل مواطن من جميع الطبقات والفئات ان يكون عضواً فيه».

* «ويستند الحزب إلى التقاليد والارث النظري للحركة العمالية الالمانية والعالمية، والتي تكمن جذورها في الحركة الشيوعية والاشتراكية الديمقراطية، وكذلك في تقاليد الحركة الاشتراكية

والمناهضة للفاشية وحركة المسالمين والحركة اليسارية العالمية، وبشكل خاص لينين» .

* «والماركسية هي القاعدة النظرية للحزب. ويتعامل بشكل خلاق مع جميع النظريات ومناهج المفكرين المحفزة والتيارات السياسية الاخرى، التي تسهم في تنمية الشخصية في المجتمع الاشتراكي والتي تؤمن استمرار بقاء البشرية. انه يعتمد على العلوم الاجتماعية الحديثة في صياغة سياسته.»

* «ويعمل الحزب من أجل مجتمع يصبح فيه التطور الحر للأفراد شرطاً لحرية الجميع.»

* «ويعتمد الحزب في تحديد اهدافه من قيمه الأساسية، قيم السلام والتضامن وحماية البيئة والعدالة الاجتماعية والديمقراطية والتعددية الاشتراكية.»

* «ويعلن عن انه يعمل من أجل الأمن الاجتماعي لكل الناس باعتباره شرطاً لتطور الشخصية ويعمل من أجل حرية وكرامة كل المواطنين.»

* «وهدف الحزب بقاء اشتراكية انسانية وديمقراطية جديدة في جمهورية المانيا الديمقراطية، لا مكان فيها لاقتصاد الربح والاستغلال، ولا لاشتراكية الادارة البيروقراطية. ويعمل من أجل اقامة دولة القانون الاشتراكية في جمهورية المانيا الديمقراطية.»

* «والحزب يناضل بحزم ضد كل شكل من أشكال التعصب القومي والفاشية والعنصرية والشوفينية.»

* «ويساهم الحزب في النظام السياسي بشكل متساوٍ مع الاحزاب الأخرى. ويعمل على كسب الاكثرية في سبيل تحقيق المهمات السياسية وعبر ممثليه المنتخبين. ويعمل الحزب في ضوء دستور جمهورية المانيا الديمقراطية.»

* «يتحقق هدف الحزب وطريق تجديده عبر ممارسة وضمان الديمقراطية في حياة الحزب الداخلية. فالحزب الجديد يتخلى عن المركزية البيروقراطية القمعية، ولكنه يتحمل مسؤوليته التأريخية أمام الشعب.»

* «الحزب مع الاتحاد الطوعي والمساواة لاعضائه. انهم سادة الحزب. ويأخذ الحزب في حياته الداخلية بمبدأ تنوع الاراء ووحدة العمل، والتصويت الديمقراطي والرقابة، والعلنية، والسعي للاجماع والروح الرفاقية.»

* «التقاليد الاممية تصون الحزب وتطوّر علاقاته مع الشيوعيين والاشتراكيين والاشتراكيين الديمقراطيين وبقية الحركات اليسارية في العالم. انه يشارك مع جميع القوى المناضلة في سبيل حقوق الانسان والسلام وايجاد الحلول السلمية لمشكلات البشرية العامة. ويعتبر التضامن الاممي مع المناضلين في سبيل التحرر القومي والاجتماعي احدى مهماته الاساسية.»

وبعد ذلك عالجت مواد البرنامج جملة من القضايا بروحية جديدة نشير إلى ابرزها فيما يلي:

ـ حق عضو الحزب في التعامل الجاد مع مقترحاته وملاحظاته وانتقاداته، وفي توجيه الاسئلة إلى قيادات الحزب كافة.

ـ ومن أجل بلورة الاراء واعداد المواقف وتقديم مقترحات وقرارات للتعميم يحق للعضو

الحزبي العمل مع وحدات تنظيمية اساسية أخرى. كما يحق للاعضاء تشكيل المجاميع، مثل مجاميع العمل ومجاميع الاهتمام والمنابر.

ـ ويحق لهم ان يتوجهوا بارائهم إلى الرأي العام واستخدام اجهزة الاعلام لهذا الغرض.

ـ ومن واجب العضو اضافة إلى الواجبات الاعتياد ية، الالتزام بوحدة العمل لتنفيذ القرارات المتخذة بالاكثرية.

ـ لا يجـوز للرفاق المنتخبين إلى المراكز القيادية في الحزب ان يبقوا في نفس المستوى الحزبي أكثر من عشر سنوات.

ـ ينتظم الاعضاء المنتخبون إلى المراكز القيادية في الحزب في وحدات تنظيمية اساسية.

ينتخب رئيس مجلس الحزب من قبل المؤتمر باغلبية ثلثي اعضاء المؤتمر وبالطريقة السرية.

كما يجري انتخاب مجلس الحزب ولجنة التحكيم بالطريقة السرية وبالاغلبية المطلقة. أما مساعـدو ورؤوسـاء اللجـان فيجـري انتخـابهم من جانب مجلس الحـزب وبالاغلبية المطلقة وبالانتخاب السري. ويشكل رئيس مجلس الحزب ومساعدوه ورؤساء اللجان المختصة في الحزب هيئة رئاسة مجلس الحزب. كما تقرر تشكيل هيئة استشارية لرئيس الحزب تضم في عضويتها اعضاء شرف من قدماء الحزبيين وذوي الاختصاص والتجارب الغنية والمعارف الواسعة.

ومن هذا الاستعراض لبعض أبرز مواد النظام الداخلي إن الجديدفان يبدو في النقاط التالية:

الغي النص السابق الذي كان يؤكد على ان الحزب هو حزب ماركسي ـ لينيني، كما الغي النص السابق الذي يؤكد ان الحزب يستند إلى النظرية الماركسية ـ اللينينية، وجرى تأكيد كون الحزب ماركسياً فقط.

ولم ترد في النظام الداخلي أية اشارة إلى المركزية الديمقراطية، رغم ان الحزب قد أخذ في العديد من مبادئه بجوانب من المركزية الديمقراطية. ويبدو ان الحزب قد تخلى ايضاً عن مبدأ دكتاتورية البروليتاريا، وأكد كون الحزب يعمل عبر الانتخابات العامة ومجلس الشعب للحصول على الأكثرية لتحقيق مهمات الحزب والشعب، كما تخلى الحزب عن الدور القيادي في قيادة الدولة والمجتمع. وأشير إلى ان الحزب هو حزب الشغيلة، ولم يرد كونه حزب الطبقة العاملة، كما كان يرد في نظامه الداخلي السابق.

وتخلى الحزب أيضاً عن كون المانيا الديمقراطية تبني الاشتراكية المتطورة كما لم يشر إلى ان المـانيا الديمقراطية تمر بمرحلة الاشتراكية، ولكنه يعمل من أجل اقامة المجتمع الاشتراكي الجديد، الاشتراكية القائمة على المضامين الانسانية والديمقراطية.

بعد ان اقر النظام الداخلي الجديد بالاجماع، انتقل المؤتمر إلى مشروع البرنامج الجديد للحزب. وبعد مناقشة مستفيضة تبين للمندوبين ان المؤتمر غير جاهز لأقرار برنامج يتسم بالنضج الكافي كما انه لم يستوف امكانيات وضرورات مناقشته الواسعة في قاعدة الحزب وبين صفوف الجماهير. ولهذا تقرر تأجيل اقراره حتى انعقاد المؤتمر في آذار القادم. وفي نهاية جلسات الدورة

الثانية جرى انتخاب العضو المساعد الرابع لرئيس الحزب والعضو الواحد بعد المئة لمجلس الحزب.

لقد تميزت الدورة الثانية للمؤتمر الاستثنائي، والذي يمكن ان يطلق عليه بحق، مؤتمر انقاذ الحزب من الانهيار الواسع، عن الدورة الأولى بجدها الأكثر تفاؤلاً والافضل تماسكاً واحساساً بالقدرة على تجاوز الازمة وتخطي الصعاب التي واجهت الحزب. فقد قلّت الاستقالات ولوحظ انخراط شباب جدد في الحزب، وهي ظاهرة ايجابية في ظروف الحزب الراهنة، وفي جو القلق الذي رافق انفجار الازمة وتصاعد اعمال العنف هنا وهناك.

ان هذا المؤتمر، الذي أوقف احتمالات حل أو تبعثر الحزب واوجد أرضية صالحة وقاسماً مشتركاً لاعضائه، يمثل منطلقاً لتكوين جبهة يسار واسعة وقوية يكون بمقدورها صيانة مكاسب السنوات الاربعين المنصرمة وان تتخلص من السلبيات والنواقص ويدفع بالبلاد على طريق الديمقراطية نحو الاشتراكية.

وعلى المرء ان لا ينسى بان الصعاب التي تواجه وستواجه الحزب ما تزال كبيرة وأكبر منها تلك التي تواجه ج أ د من النواحي الاقتصادي والسياسية والاجتماعية، ولا يجوز التقليل من خطورتها. وهذا يعني ان على هذا الحزب، ولكي يستطيع النهوض بمهماته في جو من الديمقراطية الحقيقية، بذل اقصى الجهود لاعمال الفكر وطرح المبادرات الخلاقة والابداع في العمل وتعبئة كل الشيوعيين وأوسع الجماهير وتحقيق التحالف مع قوى اليسار وكل المخلصين بقضية الديمقراطية والاشتراكية. وبدون ذلك تتفاقم الازمة ويتفجر المزيد من المشكلات خاصة وان حكومة المانيا الاتحادية وقوى اليمين، ولاسيما قوى الفاشية الجديدة، تقف بالمرصاد للاجهاز على هذه الجمهورية وابتلاعها واقامة ما يسمى بالمانيا الكبرى، المانيا عام ١٩٣٧. وبالتالي ستثار من جديد قضايا الحدود مع بولونيا وجيكوسلوفاكيا وستثور مخاوف جدية في كل اوربا وفي العالم مما يمكن ان تسببه «المانيا الكبرى» للمرة الثالثة.

لقطات من المؤتمر:

* لأول مرة يعقد الحزب مؤتمره في اجواء بعيدة عن البهرجة والحماية الحكومية
* ولأول مرة يأكل المندوبون وجبات طعام اعتيادية كما يتناولها متفرجو الالعاب الرياضية
* قدم المندوبون مكنسة ضخمة إلى رئيس المؤتمر المنتخب بدلاً من الورود لتطهير الحزب
* حاصر المندوبون والصحفيون عدداً من قادة الحزب المستقيلين، موجهين لهم الاسئلة المحرجة متضمنة التهم فحاولوا الدفاع عن نفسهم وكانت الاجابات مكثفة وفيها محاولة للدفاع ورمي العبء على الرئيسيين من قادة الحزب، وبخاصة هونيكر وميتاغ وتش وأكسن وهاغر.
* ولأول مرة يقدم المندوبون إلى المؤتمر مطالعاتهم بصورة شفوية وفي ضوء اجتماعات عقدت مع القاعدة الحزبية وغير مراقبة من قيادة الحزب أو الهيئة القيادية في المؤتمر.
* ولأول مرة يعيش الحزب مؤتمراً مليئاً بالصراع واختلاف وجهات النظر ولكنه يتوصل في النهاية إلى موقف موحد وانتخاب قيادة قادرة على التفاعل مع الاحداث.

١٩٩٠/١/٢٠

المركزية الديمقراطية وجهان لميدالية واحدة

ننشر ادناة عرضاً موجزاً للنقاش الذي دار في مجلة «قضايا السلم والاشتراكية» حول المركزية الديمقراطية وذلك باشراف رئيس اللجنة رفيق سمهون (الحزب الشيوعي اللبناني).

رفيق سمهون: تبين التجربة التاريخية ان الجمع غير الصحيح بين الديمقراطية والمركزية يلحق الضرر بوحدة الحزب وبتطبيق خطه السياسي. فتقوض سمعته لدى الشعب وتهبط هيبته في أعين اعضاء المنظمات الاجتماعية الأخرى والحلفاء. ان مبدأ المركزية الديمقراطية يشكل وحدة ديالكتيكية. فهو يتضمن جانبين متلازمين، فالمركزية والديمقراطية وجهان لميدالية واحدة. وقد أدى تجاهل أحد هذين العنصرين في مختلف المراحل إلى اخطاء: فالمركزية المفرطة ولّدت قمع المبادرة والروح الخلاقة، والمبالغة المفرطة في الديمقراطية حولت الحزب من حيث الجوهر إلى ناد للنقاش. فما العمل لتلافي الوقوع في هذا التطرف أم ذاك؟

تحت شعار البيريسترويكا

أ. ماسياغين(الاتحاد السوفييتي)لقد رأت روزا لوكسمبوغ في ممارسة المركزية الديمقراطية الناشئة في حينه مؤشراً للمنظمة «المفرطة في المركزية». وقد اجابها لينين مؤكدا ان هذا المبدأ يعكس «أبسط احكام أي نظام لأي منظمة حزبية ممكنة»[1]. وهو مرتبط في الوقت نفسه بجوهر الحزب من طراز جديد (اللينيني)، الحزب الذي يسترشد بتلك النظرية ويصوغ تلك السياسة ويبني تلك المنظمة ويكوّن ذاك النمط للعضوية، التي تجسد **الاساس الثوري الفعال** في الحياة الاجتماعية.

واعتبر لينين ان الرفاقية الحزبية والثقة المتبادلة بين الثوريين في ظروف العمل السري تقف فوق أشكال الديمقراطية الشكلية. وان «الديمقراطية الحقيقية، لا الصبيانية، تدخل كجزء من كل في مفهوم الرفاقية هذا»[2]. بيد ان الأمر يختلف عندما يخرج الحزب من ظروف العمل السري ويصبح حزباً جماهيرياً: «... ان النظام الداخلي الشكلي ضروري بالذات من أجل ابدال العلاقات الضيقة على صعيد الحلقات بعلاقة حزبية واسعة»[3].

ان المركزية تؤمن وحدة الخط السياسي والايديولوجي والتنظيمي للحزب. ويساعد الانضباط على تطبيقه بجهود الشيوعيين كلهم. والديمقراطية تجعل الانضباط واعياً، بحيث يشارك اعضاء الحزب في وضع القرارات وينتخبون المسؤولين بحرية ويناقشون نشاط الهيئات المنتخبة من أعلى إلى أسفل. والقضية الجذرية هي عدم السماح بالتطور المفرط لأي من الجانبين على حساب الجانب الآخر: فينبغي ان تشّل المركزية البيروقراطية بتطوير الديمقراطية، بينما الانضباط يحمي الديمقراطية من الفلتان والفوضى.

وقد حذر لينين قائلاً: «يخلطون عندنا دائماً بين المركزية من جهة، والتعسف والبيروقراطية من جهة أخرى. وكان لابد لتاريخ روسيا من ان يؤدي، بالطبع، إلى مثل هذا الخلط، ولكن ذلك لا يجوز اطلاقاً للماركسيين»[4]. وقد اجاز ستالين لنفسه تحويل البيروقراطية إلى قاعدة.

والمؤسف ان مخلفات هذا الوعي المركزي تكبح الآن أيضاً البيريسترويكا في الاتحاد السوفييتي. فاللجان الحزبية المحلية غالباً ما تتجاهل ما تولده مبادرة القواعد، وهي لا تستطيع دائماً اقامة الصلات مع الحركات الجماهيرية الجديدة وتطويرها. ويلاحظ بوضوح العجز عن خوض النضال السياسي عندما يجري على نحو لا يتفق مع تلك القواعد التي كانت المنظمات الحزبية تحددها في السابق. وانعدام النقاشات السياسية الذي استمر خلال عقود ينعكس داخل الحزب نفسه، ومن هنا «عدم التمرس» السياسي للقادة

وعـامـة الشيوعيين في القواعد. وقد تجلى كل ذلك بصورة خاصة ابان انتخابات نواب الشعب في الاتحاد السوفييتي.

ومـع ذلـك تجـري في الحزب الشيوعي السوفييتي عملية استعادة الفهم اللينيني للمركزية الديمقراطية واغنائها في الوقت نفسه. وقد تم حتى الآن تحقيق الكثير في ميدان الديمقراطية:

- فتأمنت العلنية والصراحة لدى تقديم المرشحين للهيئات الحزبية بمشاركة اللاحزبيين.

- وتناقش بصورة نقدية سياسة الحزب وقيادته وصولاً إلى المكتب السياسي، كما كان الأمر، مثلاً، في الكونفرنس الحزبي العام التاسع عشر، الذي عاد كمؤسسة دائمة بعد توقف دام حوالي نصف قرن،

- يجري اشراك الشيوعيين العاديين في صوغ النهج الحزبي، وأخذت تعمل الصلة العكسية، وبدأت النقاشات في إطار التحضير للمؤتمر الثامن والعشرين للحزب الشيوعي السوفييتي المزمع انعقاده في تشرين الأول ١٩٩٠،

- تعمل اللجنة المركزية كهيئة منتخبة على أساس تركيبة متزايدة الاتساع عبر اللجان الست الدائمة التي انشئت في داخلها (اتخذ في الاجتماع الكامل للجنة المركزية في ايلول ١٩٨٩ قرار يقضي بتشكيل لجنة سابعة جديدة، هي لجنة مسائل السياسية القومية)،

- اصبح تقديم التقارير بانتظام أمراً واقعاً، وذلك لأن المسؤولين الملموسين صاروا يقدمون التقارير عن الاعمال التي انجزوها هم بالذات،

- تجري الانتخابات في جميع حلقات البنية الحزبية على أساس تعدد المرشحين، مع التصويت السري، وتستطيع جميع المنظمات القاعدية اليوم تقديم المرشحين إلى الهيئات العليا،

- ان الرهـان الآن لا يجـري على الـزعمـاء «مـدى الحياة»، بل على التبـديـل الديمقراطي المنتظم للقيادة، الأمر الذي يشكل ضمانة ضد عبادة الفرد والجمود،

- جرى تقليص الجهـاز الحـزبي واعـادة تنظيمه على نحو أمنّ الاولوية للهيئات المنتخبة في تحديد السياسة وتطبيقها،

- وأخيراً، انتهجت سياسـة توسيع استقلالية الاحزاب الشيوعية في الجمهوريات الاتحادية، واللجان المحلية.

وفي مجال الانضباط تجري ازالة الهوة بين الشعارات الصحيحة والاعمال المشينة وانجـزت عملية تطهيرية ضد العنـاصر الفاسدة، وكذلك ضد انتهاكات الاخلاق العامة والاخلاق الحزبية، ويتحمل القادة المسؤولية أمام رفاقهم، بالدرجة الأولى، وليس أمام

الهيئات العليا فقط. كما يعتمد في هذه الأخيرة نظام جديد أيضاً. فالمكتب السياسي، مثلاً، يتخذ القرارات، كقاعدة، على أساس الاجماع، الأمر الذي يشكل ضمانة ضد الصفقات التي كانت تجري خلف الكواليس في عهد الستالينية والركود.

ان النقاش الدائر في الحزب الشيوعي السوفييتي بمناسبة التحضير للمؤتمر الثامن والعشرين يطول المركزية الديمقراطية أيضاً. وتظهر منذ الآن ضرورة تدقيق مجموعة من الصيغ وممارسة تطبيق هذا المبدأ. ويتطلب الأمر تعزيز جانبه الديمقراطي، ووضع ضمانات محددة لذلك وازاحة المركزية الصارمة. وتدرك ضرورة منح المنظمات القاعدية تلك الحقوق التي تجعلها مستقلة إلى أقصى حد وتحميها من أي تدخل غير مبرر من الأعلى.

ويتعين التفكير بجدية في مسألة الاقلية وحقوقها. فبعد القرار المعروف للمؤتمر العاشر للحزب الشيوعي الروسي (البلشفي) حول حظر التكتلات واستخدامه لاهداف مغرضة في مرحلة عبادة الفرد، لم تظهر في الحزب الشيوعي السوفييتي أية اقلية كمؤسسة دائمة. ولا وجود لها الآن أيضاً ككل محدد. ومع ذلك لا يمكن شطب هذه المسألة من جدول الأعمال.

م. نارتا (تشيكوسلوفاكيا): اننا نعتبر اعادة بناء الحزب شرطاً حاسماً لاعادة بناء المجتمع فالشيوعيون التشيكوسلوفاك وقفوا باغلبيتهم الساحقة إلى جانب الاستفادة الخلاقة من تجربة الحزب الشيوعي السوفييتي وقرارات كونفرنسه التاسع عشر في تطوير الديمقراطية الحزبية الداخلية. والهدف واضح أيضاً، اذ ينبغي الارتقاء بنشاطنا إلى درجة أعلى. ويتحقق ذلك في مجرى اعداد البرنامج والنظام الداخلي الجديد.

وسوف تساهم في تطوير الديمقراطية الحزبية الداخلية في الحزب الشيوعي التشيكوسلوفاكي تلك التدابير الجديدة، مثل تحديد مدة تسنم مناصب السكرتير العام وسكرتير اللجنة في المقاطعة والمنطقة بعشرة أعوام، واجراء الانتخابات على أساس أكثر من مرشح واحد، وتقديم المسؤولين تقارير عن نشاطهم، ومنح الحزبيين حق تقديم مرشحيهم إلى الهيئات الأعلى. وتتجلى العلنية عندنا في ان الصحف تنشر التقارير عن جلسات اللجان الحزبية، ومداخلات أعضاء اللجنة المركزية، بما فيها المداخلات ذات الطابع النقاشي.

وسوف تحدد في النظام الداخلي المسائل التي ستكون موضوع النقاش الحزبي الداخلي أو الاجتماعي على مستوى البلاد باسرها والجمهورية والمقاطعة والمنطقة والمؤسسة، والنظام الذي سيجري بموجبه هذا النقاش.

والمركزية الديمقراطية ينبغي ان تكون وسيلة للحد من خطر القرارات السياسية

الخاطئة في المركز والاطراف. ويحتفظ النظام الداخلي للشيوعي، بعد اتخاذ القرار بالاجماع أو الاغلبية ومع تنفيذ هذا القرار، بحق المطالبة باعادة النظر في تلك الاحكام أو الموضوعات التي لا تتفق مع الظروف الجديدة في الحزب كله وعلى الصعيد المحلي.

ان احدى النواقص القائمة تكمن، في رأيي، في ان الهيئات القيادية، اذ تعترف بالدور الحاسم للمنظمات القاعدية، فانها تستخف، أحياناً، بالتحليل العميق للآراء السياسية لبعض فئات الشغيلة، ولمطالب بعض الفئات والجماعات لدى صوغ نظرية تطوير المؤسسة وترشيح الكوادر وتنقلهم. ونحن نعتبر ان النقد المبدئي للنواقص والاخطاء ضروري، ولكن تجري في الواقع العملي، أحياناً، محاولة العثور على «تعليل» لها أو تحميل الحزب كله مسؤولية اخطاء اشخاص محددين.

ان التطبيق الصحيح لمبادىء المركزية الديمقراطية يتوقف، بالدرجة الأولى، على الناس، على نوعية الكادر الحزبي الذي نكوّنه. وسوف تجري قبل المؤتمر الثامن عشر للحزب الشيوعي التشيكوسلوفاكي احاديث مع جميع أعضاء الحزب والمرشحين لعضويته بهدف تنشيط الشيوعيين وتعزيز الشعور بالمسؤولية لديهم، وتجديد الهيئات الحزبية على الصعيد المحلي بصورة جوهرية. ان شغيلة تشيكوسلوفاكية يؤيدون اعادة البناء ويطالبون بان يكون الحزب الذي يقودهم القوة الرئيسية فعلاً والمثال للمجتمع بأسره.

علي مالكي (حزب الطليعة الاشتراكية في الجزائر): من المعروف ان الجديد يشق طريقه بصعوبة بالغة. وكثيراً ما تختلف الآراء على مختلف مستويات القيادة الحزبية. وتبين التجربة العالمية ان ترسيخ الجديد يتطلب، أحياناً، الوقوف ضد الآراء السائدة، أي بصراحة مخالفة الانضباط الحزبي. ويحصل للاسف، ان صراع الآراء يخفت ويقتل كل جديد في المهد، وذلك من أجل الحفاظ على هذا الانضباط وصيانة وحدة الحزب.

ب. راميلسون (الحزب الشيوعي البريطاني): ألم يبرز هذا الموضوع للنقاش بسبب مظاهر سوء استخدام مبدأ المركزية الديمقراطية في الاتحاد السوفييتي وكذلك في تشيكوسلوفاكيا؟ سيكون من الصعب تحقيق التقدم ما لم نعترف بذلك. أي مبدأ، مثلاً، يتفق مع طرد آلاف الشيوعيين من الحزب الشيوعي التشيكوسلوفاكي بعد احداث عام ١٩٦٨؟ طبيعي انه بعد طرد مثل هذا العدد من الناس يحصل الباقون على الاغلبية في القيادة الحزبية. بينما تحرم الاقلية تماماً من امكانية النضال في سبيل آرائها، ومن أجل ان تصبح اغلبية. فكيف يمكن اذن الحديث عن الديمقراطية الحقيقية؟

سيف علي مقبل (الحزب الاشتراكي اليمني): (. . .) ان الحزب، اذ قوّم التجربة المرة بصورة نقدية، اختار بحزم نهج تطوير الديمقراطية. لا اقول ننسخ البيريسترويكا السوفييتية، ولكننا نعتبر: **انها ضرورية للجميع اليوم.** وقد تقرر، خلافاً للماضي، ان

تناقش الوثائق لدى التحضير للمؤتمرات في المنظمات القاعدية، وانه لن تكون خارج النقد أية هيئة، بما فيها اللجنة المركزية ومكتبها السياسي وامانتها. واستنتاجنا هو: **ان الافراط في المركزية يؤدي إلى اخطاء جدية ومصاعب لا تحصى في حياة الحزب، أما اذا كان هذا** الحزب حاكماً فتؤدي إلى عواقب مأساوية للمجتمع بأسره.

ب. **راميلسون**: ان مداخلة الرفيق مقبل تدفعني إلى طرح السؤال الآتي: ما هي الديمقراطية؟ انها بالدرجة الأولى ـ الخضوع للمحاسبة والحصول على المعلومات. فمن دونها لا يستطيع أحد المشاركة في اتخاذ القرار. أي ان المكتب السياسي هو الذي يقرر أما الآخرون فيدعمون. ان هذا لعب بالديمقراطية. وفضلاً عن ذلك، عندما نحرم من المعلومات فاننا لا نعرف مواقف أعضاء المكتب السياسي أثناء اتخاذ القرار، ولا نستطيع الحكم على من هو المحق. فلنفهم ان اعضاء الحزب لا ينتخبون انفسهم وانهم، خلافاً لبعض الوصوليين القليلين، جاءوا إلى المنظمة السياسية طوعاً، وانهم لن يتقيدوا بالانضباط فيها إلا عن وعي. **فالناس ينبغي ان يعرفوا دائماً من في الأعلى وماذا يفعل لكي يعملوا في الأسفل بصورة واعية**. وهم غير مستعدين لتحمل سلطة لا تخضع للمحاسبة، حتى ولو كانت هيئات هم انتخبوها.

ان السلطة تفسد، والسلطة المطلقة تفسد بصورة مطلقة. وخلال نصف قرن من العمل الحزبي لا أذكر ان التحولات الهامة في أي حزب شيوعي كان، بما في ذلك على صعيد القيادة، جاءت من الشيوعيين العاديين. فيجري الصراع البيروقراطي في الأعلى، وتستخدم الديمقراطية كسيف ديموقليس، وينتشر على نطاق واسع نظام التعاطف والاخلاص الشخصي.

لقد كانت لوكسمبورغ إلى حد كبير على حق عندما وقفت ضد المركزية. وعلى كل حال حصل بعد وفاة لينين ما حذرت منه روزا. ربما لم تكن لديها حجج دامغة، ولكن كان لديها فهم واحساس أكثر دقة. وكما نرى، التاريخ يتواصل في اليمن الجنوبي، وليس فيه فقط. فالقيادة في كل مكان تقترح شيئاً ما، ويصبح هذا قانوناً. هكذا تنفصل القيادة عن الجماهير، فلا يجري اقناع الناس، بل ارغامهم بشتى الاساليب على اتخاذ المواقف الملائمة للقيادة. فالمركزية تصبح، ان لم يكن نظرياً ففي الواقع هي الغالبة بصرف النظر عن مراسيم انتخابات القيادة في هذا الحزب أو ذاك.

غ. **اوتشيرباتي (حزب الشعب الثوري المنغولي)**: ان الضغط بدلاً من الاقناع يؤدي إلى استيلاء دائرة ضيقة من الصفوة واعضاء الجهاز على السلطة في الحزب. بيد ان المبدأ ليس هو المسؤول، في رأيي، عن هذه الظاهرة. بل ان المسؤولية يتحملها الناس الذين يشوهونه في التطبيق. وليس من قبيل الصدفة ان الاهتمام الاساسي في مجرى اعادة

بناء احزابنا واعادة تقويم تجربة الماضي المرة، يتركز على الكوادر واشاعة الديمقراطية في سياسة الكادر بمجملها.

أما المركزية فلا يجوز، في اعتقادي، نفيها بصورة عشوائية. ولكن ينبغي ألا تفرض فرضاً. وليس من قبيل الصدفة ان كلاسيكيي الماركسية اعتبروا كومونة باريس منظمة نموذجية، حيث اقترنت فيها حرية العمل في الاسفل مع الاعتراف الطوعي بضرورة القيادة المركزية والانضباط الواعي. والآن، مهم جداً بالنسبة لنا، في إطار الخط الاستراتيجي العام، تأمين المبادرة الواسعة والاستقلالية على الصعيد المحلي.

سعيد سالم: اعتقد ان كلا من لينين ولوكسمبورغ كان محقاً على طريقته. فالمركزية بالنسبة للاوربي الغربي تكاد تبدو له وكأنها دكتاتورية. وربما لهذا السبب يرفضها الرفيق راميلسون بهذه الحماسة. أما في روسيا فان الوضع والتقاليد كانت على غير ذلك. ولينين لم يعتبر مطلقاً ان استنتاجاته ذات طابع شمولي. ولكن نحن الذين سعينا، أحياناً، بحماسة إلى تطبيقها بصورة عمياء في كل الظروف، حتى عندما كنا نرى انها غير ملائمة. واعتقد انه مهما سميت: «مركزية ديمقراطية»، «ديمقراطية» فقط، أو كما نقول في العالم العربي «شورى»، فان الجوهر يبقى واحداً. فكل حزب يطبق المبدأ انطلاقاً من ظروفه الملموسة.

في الاردن بينت خبرتنا، مثلاً، انه ليس من السهل التقيد بالمركزية الديمقراطية بصورة دقيقة في ظل وجود خلافات عميقة داخل الحزب، على الرغم من الفهم العام للهدف الاستراتيجي، وحتى المرحلي. ان الاحزاب، في رأيي، تختلف وفقاً لكيفية حلها للتناقضات الداخلية. فبعضها يبقى موحداً قوياً، على الرغم من حدة الصراع الحزبي الداخلي، متبعاً مبدأ الوحدة في التنوع (النموذج اللينيني) وفي البعض الآخر يقع الانقسام، على الرغم من ان الجانبين يحافظ في معظم الحالات على الجوهر الماركسي اللينيني، ويبدي التعددية في إطار الحركة العامة. بينما تعرّض احزاب أخرى «المعارضين في الرأي» لعقاب حزبي صارم، وتفصلهم من المناصب في الحزب والدولة، بل وتصفيهم جسدياً (النموذج الستاليني).

تمارس البيريسترويكا السوفييتية تأثيراً ايجابياً في الاحزاب الشيوعية. وأنا على يقين من ان هذا التأثير سيتجلى بوضوح متزايد في المستقبل القريب. ولكن يطرح السؤال الآتي: **هل يمكن للبيريسترويكا ان تتقدم في جميع الاتجاهات بدون نقد الستالينية؟** فالبعض يعتقد ان هذا النقد يعني الاساءة لتاريخ احزابنا ويؤدي إلى اضعاف دورها وتأثيرها.

هل يمكن اصلاح خطأ ما بدون ايضاح جوهر وأسباب وظروف وقوعه، بدون

الكشف عن عواقبه، بدون النقد والنقد الذاتي بهدف تربية الحزب والجماهير؟ هل من الصحيح ان تجري هذه العملية سراً، وان تشارك فيها القيادة فقط، وان تصحح الهفوات بواسطة التوجيهات والأوامر الجديدة، أي بالطريقة نفسها التي كانت هي نتيجة لها؟ وهل سيكون الحزب والجماهير في مثل هذه الحالة في مأمن من تكرار الاخطاء؟ هل يمكن العودة إلى الأسس اللينينية بطريق غير لينيني؟

كمال وجدي (الحزب الشيوعي المصري): يمكن ان يعتبر البعض ان البيريسترويكا في الاتحاد السوفييتي ترمي إلى وضع حدٍ لمبدأ المركزية الديمقراطية. ان المهمة في رأيي، هي تأمين استخدامه الصحيح في الظروف الملموسة. ان الجمع الكامل بين جانبي هذا المبدأ يؤمن الوحدة واتخاذ القرارات الصحيحة. ويمكن ان تنشأ خلافات داخل كل حزب. وهي تحل على أساس اغلبية الاصوات في القيادة أو المؤتمر.

والمؤسف انه على الرغم من الاتجاه العام نحو اشاعة الديمقراطية فان الانقسامات في الحركة الشيوعية لا تتوقف. وقد حدثت انقسامات عديدة في الحزب الشيوعي المصري في الاربعينات. وكان الحديث يجري كثيراً آنذاك عن المركزية الديمقراطية، ولكن كل مجموعة كانت تفسرها على هواها انطلاقاً من مصالحها الضيقة.

وبعد احياء الحزب عام ١٩٧٥ خضنا النضال ضد النزاعات الانقسامية، ونحاول الجمع بين المركزية والديمقراطية بصورة صحيحة. ونعتبر الحوار الديمقراطي الطريق الوحيد لتجديد خط الحزب. ونقوم لهذا الغرض باصدار نشرة داخلية هي «الوعي». وعندما تظهر خلافات تنظيمية أو سياسية تنشر فيها جميع الآراء . وبعد النقاش الواسع يتخذ القرار. علماً بانه تسبق الاجتماع الكامل للجنة المركزية سلسلة من الاجتماعات يشارك فيها الكادر الحزبي، حيث تناقش مشاريع القرارات. وبعد اتخاذ القرار ينبغي ان يخضع الجميع لرأي الاكثرية.

الطيب علي أحمد (الحزب الشيوعي السوداني): تتوفر للاحزاب الحاكمة امكانية تجسيد مبدأ المركزية الديمقراطية بالشكل الصافي، كما حدده كلاسيكيو الماركسية اللينينية. ولكن ثمة احزاباً تعمل في ظروف سرية أو شبه علنية، حيث السرية الصارمة ضرورية. لقد خضنا أكثر من عشرين عاماً النضال في ظروف لم يكن من الممكن فيها مطلقاً التقيد بقواعد الديمقراطية، حيث كانت الأسس المركزية في المقام الأول.

هكذا فقد تمكنا من الحفاظ على تنظيمنا وحمايته من ضربات الاعداء وتأمين فاعليته. واليوم، بعد الانقلاب العسكري في ٣٠ حزيران ١٩٨٩، عندما اضطررنا إلى العودة للسرّية مجدداً، لم نؤخذ على حين غرة كما حدث بعد الانقلاب الرجعي المضاد عام ١٩٧١. لقد كان قرار اللجنة المركزية بالحفاظ على البنى شبه العلنية، على الرغم من

نجاح الانتفاضة الشعبية في نيسان ١٩٨٥، صحيحاً، وكان الشيوعيون السودانيون أول من هب لمقاومة نظام الحكم العسكري الحالي.

ولكن تجربة ١٩٧١ ـ ١٩٨٥ كانت لها جوانبها السلبية أيضاً. **فالحزب لم يصبح جماهيرياً**، والشيوعيون العاديون لم يشاركوا في وضع خطه، لأنه تعذر اجراء المناقشات الجماعية بسبب القمع. ونمت كوادر مجربة في ظروف السرية، ولكن الرقابة الحقيقية من جانب المنظمات القاعدية على نشاط الهيئات القيادية كانت معدومة.

لقد ترك العديد من المثقفين في السودان الحزب الشيوعي لأنهم يعتبرونه جامداً. فهم يرون الديمقراطية مجسدة في الليبرالية البرجوازية. ويتعين الدفاع عن مبادىء المركزية الديمقراطية من هذه اراء. ان النقاش أمر جيد جداً، ولكن ينبغي ان **نتحلى بالانضباط والخضوع** لقرار الاغلبية، ولو اضطررنا إلى التخلي عن شيء ما خاص بنا. وثمة في «العالم الثالث» امثلة على محاولة البعض انشاء حزب شيوعي مغاير، لا يقوم على مبادىء المركزية الديمقراطية، ولكنه انزلق في النهاية إلى مواقع الليبرالية البرجوازية.

رحيم عجينة (الحزب الشيوعي العراقي): ان التطبيق الصحيح لمبدأ المركزية الديمقراطية والجمع بين عنصريه **يحمي من الانقسامات**. أجل، انه يحتاج إلى تطوير خلاق واغناء، ولكن **لا يجوز التخلي عنه بأي حال من الاحوال**. انني اعتبر ان صيانة وحدة الحزب وتوطيده، وتوسيع صلاته مع الجماهير هي المعيار الاساسي لصواب الخط السياسي. ومن الضروري حتماً العمل على **التطبيق الالزامي للقرارات التي اتخذتها الأكثرية**.

وفي الوقت نفسه أود ان اؤكد ان سوء استخدام الهيئات الحزبية لحقوقها بأي شكل من الاشكال يؤدي إلى انخفاض هيبة الشيوعيين ويقوض الثقة بهم. وهذا بصورة خاصة بالنسبة للاحزاب الحاكمة. والمؤسف ان المركزية في عدد من البلدان الاشتراكية تحولت إلى بيروقراطية، لم تشمل الحياة الحزبية فحسب، بل وحياة المجتمع الاقتصادية والسياسية وحتى الثقافية.

ان تجسيد المبدأ يتوقف على وجود التقاليد الديمقراطية وتكوين الكوادر للحلقة القيادية. وانتهاك الديمقراطية لا ينجم عن المبدأ نفسه، بل عن تطبيقه بصورة غير صحيحة. وقد تعلم جيل كامل من الشيوعيين المترعرعين في ظروف العمل السري ان السرية والديمقراطية لا يجتمعان، وان المركزية هي الاساس. ويبدو انه حان الوقت لوضع الأمور في نصابها: فالمركزية ضرورية من أجل وحدة الاعمال والتنظيم، ولكن الديمقراطية لاتقل أهمية للحياة الحيّة والفاعلة. والتركيز على أحد جانبي المركزية الديمقراطية تحدده مرحلة النضال وطابع المهمات التي يعكف الحزب على انجازها.

رفيق سمهون: لقد استوعبنا المركزية جيداً خلال سنوات طوال. أما الآن فقد حان الوقت لتركيز الجهود على توسيع الديمقراطية من دون أي تذرع بالظروف الاستثنائية. لقد مرت فترة لم يعقد فيها حزبنا في لبنان أي مؤتمر خلال ٢٥ عاماً. فعلى الرغم من خروج الحزب من السرية وعمله في ظروف شبه علنية ثم علنية تماماً، إلا انه في كل مرة كانت تنوجد «التبريرات» لتأخير انعقاده. هكذا جرى انتهاك مبدأ الديمقراطية اللينيني.

لقد ابتعدنا الآن، للاسف، عن لينين في فهم مبادىء الديمقراطية وتطبيقها. ولكن لا يكفي مجرد الاعتراف بهذه الحقيقة المحزنة. تعالوا نفكر معاً، دون ان ننسى الظروف الخاصة التي يعمل فيها كل حزب، حول كيفية خلق الآلية التي يمكن ان تضمن عدم الانتقاص من الديمقراطية الحزبية الداخلية، واحترام حقوق الاقلية، وتوفر لهذه الاقلية امكانية الدفاع عن رأيها حتى بعد اتخاذ القرار. وإلا فاننا سنفقد الكثير من الرفاق.

ان حرية النقاش لا تلغي، بالطبع، قواعد معينة، أي بما ان القرار قد اتخذ فينبغي تنفيذه بصرف النظر عن آراء بعض الرفاق. ولا يجوز أيضاً السماح بالنشاط التكتلي. اوافق مع الرفيق راميلسون بانه ينبغي ان تكون لدى أعضاء الحزب امكانية متساوية للاطلاع على المعلومات. وهذا ما ينبغي ان تهتم به الهيئات القيادية على مختلف المستويات. هكذا فقط يمكن التوصل إلى قرارات تكون في صالح الحزب بأسره.

ان ضرورة توفير المعلومات بديهية، بما في ذلك عندما نطرح المرشحين إلى المؤتمر أو الكونفرنس. فنشاط وعمل كل واحد منهم وسيرة حياته ينبغي ان تكون معروفة للحزبيين كافة. فكيف تجري الانتخابات في المؤتمر نفسه؟ ان لجنة خاصة تهيىء بالاشتراك مع اللجنة المركزية قائمة باسماء المرشحين وتقترحها على المؤتمر. اعتبر ان ذلك ممكن، ولكن الديمقراطية لن تحترم إلا اذا حصل أي مندوب إلى المؤتمر على حق اضافة اسماء إلى القائمة في القاعة مباشرة.

ومن أجل ضمان الديمقراطية الحقيقية ينبغي أيضاً تحديد صلاحيات جميع هيئات الحزب بدقة. فبعض الامناء العامين يقول الآن: ان الهيئة القيادية بين جلستي اللجنة المركزية هي نحن (اقرأ: أنا). ويبدأ صراع غير سليم على المنصب القيادي. اننا بحدّنامن الامتيازات وبتحديدنا بدقة للصلاحيات نقيم عائقاً أمام الحسد الاعمى والوصولية والانقسامات غير المبدئية. فالمبدئية وشجاعة الشيوعيين الشخصية هي الضمان الرئيسي لنجاح الحزب. ان تاريخ حركتنا كله يحفظ اسماء اناس شجعان لم يخشوا، مهما كانت الظروف، ابداء مواقفهم الخاصة والدفاع عنها على الرغم من الآراء السائدة.

لقد طرح الرفيق الطيب مسألة بالغة الأهمية حول المثقفين. ولكنني أرى انه ينبغي ان نأخذ خصوصيتهم في الاعتبار لدى مناقشة مبدأ المركزية الديمقراطية. فكم من الضرر

سبب في الماضي تدخل المراجع الحزبية العليا غير المبرر في نشاط المبدعين! ولكن هؤلاء كانوا يتصرفون بناء لقناعاتهم، فكانت النتيجة ان حرمت احزابنا من الكوادر الفكرية اللامعة. اعتقد ان ذلك لا يجوز.

هل يمكن اتهام المبدأ؟

ب. راميلسون: اصبح واضحاً من النقاش ان ثمة، ان لم يكن اجماع، تقدماً كبيراً في اتجاه التناول العام: الجميع يوافقون على المركزية الديمقراطية، ولكن مع ذلك لا يضمّنون هذا المصطلح محتوى واحداً. فاذا دار الحديث فقط حول الطريقة التي تتأمن بواسطتها مشاركة الشيوعيين في صوغ القرارات، وتنفيذها بعد اقرارها من قبل الاغلبية، فلا اعتقد انه ستظهر خلافات ما في هذا الصدد.

بيد ان الحياة هي الحياة. فخلال ٧٠ عاماً تكون ما يشبه «قانون السلوك». لقد نجم عن خصوصية العملية الثورية في روسيا، ومورس في الحزب الشيوعي السوفييتي والاتحاد السوفييتي، ومن ثم صار يطبق في الاحزاب الشيوعية كافة. هكذا نشأ مفهوم نظري غير صحيح: «الديمقراطية» صفة، و«المركزية» هي الاسم الموصوف، وصار التركيز بصورة اساسية على الأخيرة.

ان ما يميز الديمقراطية الشيوعية ليس المركزية ابداً، فاذا كنا نؤمن بانها تعني، بالدرجة الأولى، المشاركة في اتخاذ القرارات وامكانية الدفاع عن رأي الاقلية ومسؤولية القيادة أمام الحزب، وان مستوى الديمقراطية يتوقف على الظروف الملموسة في المجال التاريخي والجغرافي والسياسي، فلماذا لا نكتفي بها؟ ما الحاجة إلى المركزية؟ آمل انني لن اتهم بالتحريفية بسبب الدعوة إلى التخلي عن هذا المصطلح بمفهومه المحرّف خلال عقود من الزمن.

ك. لال (حزب الشعب التقدمي في غويانا): يبدو لي صفة «الديمقراطية» بحد ذاتها تحد من مجال «المركزية» وترسم اطرها. ان الجمع المعقد بين عنصرين يبدوان متناقضين، غير سهل في احزاب كحزبنا، حيث يتعين تنوير الناس قبل الحصول على رأيهم المؤهل، فلا يجرؤ الجميع دائماً على انتقاد مواقف القيادة، على الرغم من ان لكل شخص الحق في ذلك. في مثل هذا الوضع يمكن ان يتقدم عدة اشخاص «في الأعلى»

باقتراحات توافق عليها القاعدة من دون اعتراض. من هنا ضرورة حث النقاش الحقيقي وممارسة سياسة فعالة لاعداد الكوادر، لكي يتعلم أعضاء الحزب تحليل الواقع من مواقع نقدية.

في ظروف الثقافة السياسية المتدنية، خصوصاً بين الحزبيين القليلي التعليم، يرتدي نشر المعلومات أهمية بالغة بالنسبة لفهم القواعد للاهداف الاستراتيجية. وعندئذ فقط يستطيع الشيوعيون العاديون تقويم واقع الأمور على نحو أفضل. ولكن عندما تنعدم هذه النظرة الواسعة على مستوى القاعدة، فلماذا لا يمكن للقيادة ان تدعو الجماهير الحزبية إلى تأييد هذا القرار أو ذاك الذي تعتبره هذه القيادة قراراً صحيحاً؟ بديهي ان هذا الوضع أبعد ما يكون عن الحالة المثلى، ولكن ما العمل في مثل هذا الوضع؟

رحيم عجينة: اعتبر المسألة حول مشاركة الشيوعيين العاديين في صوغ خط الحزب واغنائه، وتعديله عند الضرورة، مسألة ذات أهمية بالغة. وكل من لديه خبرة في العمل الحزبي يعرف الدور المهم الذي تضطلع به المنظمات القاعدية في منعطفات التاريخ الحاسمة. ان اغلبية الشيوعيين ـ في حزبنا على كل حال ـ تنفذ توجيهات المركز، حتى عندما تكون لديها مواقف انتقادية ازاءها. ولكننا لم نتمكن من تربية روح المبادرة لدى الشيوعيين في وعي الظاهرات الجديدة في الحياة الاقتصادية ـ الاجتماعية والسياسية، وتقديم الاقتراحات بشأن تجديد استراتيجية الحزب وتكتيكه. فهم ينتظرون رأي القيادة التي تفكر عنهم وتصوغ النهج. ونحن نسعى الآن إلى تنشيط الحياة الداخلية بحيث تبدع المنظمات القاعدية الجديد، وبحيث يصغي الشيوعيون إلى رأي القيادة ويستوحون في الوقت نفسه مشاعر مختلف فئات الشعب وامزجتها. ذلك هو أحد متطلبات المركزية الديمقراطية.

هـ. موهيكا (الحزب الشيوعي الفنزويلي): اعتقد ان المركزية الديمقراطية مبررة **فقط عند تعزيز الثورة الاشتراكية ثم تتحول فيما بعد إلى تسلط يعيق تطور المنظمات** الحزبية. فنحن، الشيوعيين، نتحدث عن مشاركة الجماهير الشعبية في اتخاذ قرارات الدولة، عن السياسة الاعلامية المفتوحة، في حين نفرض ما يسمى المركزية الديمقراطية للسكرتيرين الاوائل أو العامين عندنا.

سعيد سالم: ان المركزية الديمقراطية لم تستنفد نفسها، وهي قادرة على «العمل» في مختلف أشكال التنظيم. بيد ان أغلبية احزابنا ما تزال تتسم بالبنية الهرمية. فهل هذا هو الشكل الممكن الوحيد؟ أم ان هذا الشكل الوحيد هو نتيجة لتأثير الكومنترن، ولتفضيل العام على الخاص؟ انه سؤال ملح، فالاستقلالية المتزايدة للاحزاب تعزز وتنوع نشاطها. ومن المحتمل تماماً أيضاً **ظهور أشكال تنظيمية جديدة**.

يمكن الحديث، مثلاً، عن مبدأ «تقسيم السلطة» داخل الحزب بين اللجنة المركزية كهيئة «تشريعية»، والمكتب السياسي والسكرتارية كهيئتين تنفيذيتين ولجنة الرقابة الحزبية كهيئة «قضائية»، حيث تكون كلها متساوية في حدود صلاحياتها وتخضع للمؤتمر. وفي كل الاحوال ينبغي ان يكون للمركزية أساس ديمقراطي صحيح، وللديمقراطية أساس مركزي.

أ. ماسياغين: لقد كشف نقاشنا عن ميل إلى اتهام المركزية الديمقراطية بكل ما عانته الاحزاب من مآس تقريباً: ظهور الستالينية، ابتعاد المثقفين، الانقسامات. **ولكن، هل يمكن القاء تبعة كل ذلك على المبدأ؟** فالمبدأ لا يعمل من تلقاء ذاته. الشيوعيون هم الذين يطبقونه أو لا يطبقونه. ونحن لا نريد الاعتراف بانه ليس دائماً هو المذنب عندما تسير الأمور على نحو سيىء. فكما لاحظ الرفيق سمهون بحق، لا يكفينا احياناً الجرأة لكي نقول لهذا القائد أو ذاك: انك غير مصيب في عملك.

انىا ندعو جميعاً اليوم إلى الديمقراطية ونستخدم أكثر التعابير حدة ازاء المركزية. **فهل صحيح هذا الفصل الميكانيكي؟ وهل يجوز ان ننسى ان المركزية في الحزب هي ضمان الديمقراطية من حيث الجوهر؟** فمن دونها، مثلاً، لن يصل صوت الشيوعي العادي ابداً إلى القيادة، لأنه سيبتلع ويتبدد في الاسفل.

ومهما انتقدنا ممارسة المركزية الديمقراطية، فان ما من حزب شيوعي، حاكم على الأقل، اثبت انه قادر على العمل من دونها. وأنا شخصياً اوافق على رأي من يعتبر ان هذا المبدأ شمولي على طريقته، اذ يضمن تجربة الديمقراطية السياسية المكتسبة خلال قرون، وليس فقط ما يرغم من ان ظروف نضال الحزب البلشفي قبل الثورة هي التي فرضت هذا المبدأ عليه.

ان المجتمع السوفييتي يتطور اليوم بحيث يستبعد خطر احتكار رأي مختلف الفئات والجماعات. فالعلنية الواسعة، وبالدرجة الأولى، التي تؤمنها وسائل الاعلام العامة العاملة على نحو جديد، والحركات الاجتماعية المتنوعة بآرائها وبرامجها، والسوفييتات المنبعثة، التي ينعكس فيها مجمل عالم المشاعر السياسية المعقد ـ كلها دليل لا يدحض على ذلك. ويصبح الحزب الشيوعي السوفييتي أيضاً حزباً مفتوحاً لمناقشة أية مسائل، حتى تلك التي كان مفروضاً عليها حظر ايديولوجي خلال عقود من الزمن. فيمكن الآن للشيوعيين الافراد ولمجموعات أعضاء الحزب الدفاع عن وجهات نظرهم داخله. وتتكون قناعة راسخة مفادها انه **لا توجد في الحزب ولا يمكن ان توجد فيه محاكم تفتيش روحية.**

الرفيق كفياتوفسكي طرح مسألة الاستقلالية وحدودها. ينطلق الحزب الشيوعي السوفييتي من ان قرارات الهيئات المنتخَبة المركزية ملزمة لجميع المنظمات الحزبية.

وتطرح مسألة طابع هذه القرارات وعددها. واعتقد انه من الضروري ان تحل أكثرية القضايا على الصعيد المحلي انطلاقاً من الظروف الملموسة. واستناداً إلى ذلك يجري اعداد النظام الداخلي الجديد للحزب الشيوعي السوفييتي، وسوف تعني الاستقلالية امكانية ان يتصرف الشيوعيون انفسهم بملاكات اللجان الحزبية وان يغيروا بناها.

وفي الوقت نفسه اعتبر مهماً جداً استنتاج الاجتماع الكامل للجنة المركزية للحزب الشيوعي السوفييتي في ايلول ١٩٨٩ حول عدم القبول بفكرة الفيدرالية داخل الحزب وانقسام منظماته على أساس قومي. ان الدور الموحد للحزب الشيوعي السوفييتي بوصفه ضامناً لوجود الدولة المتعددة القوميات ضروري ضرورة ملحة، خصوصاً في المرحلة الراهنة المعقدة بالنسبة للبلاد.

رفيق سمهون: في رأيي، ان نقاشنا كان في وقته ومفيداً للجميع، على الرغم من ظهور تناولات مختلفة لمبدأ المركزية الديمقراطية اللينيني وتطبيقه العملي. ولكن هذا أمر طبيعي ومفهوم. فنحن جميعاً نعمل في ظروف مختلفة: البعض في ظروف السرية، والبعض الآخر في ظروف شبه سرية، وآخرون في وضع التعددية الديمقراطية، البعض في سدة الحكم، والبعض الآخر في المعارضة، حيث يخوض النضال في سبيل التقدم الاجتماعي والبدائل الديمقراطية والحرية الحقيقية لشعبه.

وقد بدا لي ان الحديث عندنا دار، بهذا الشكل أو ذاك، حول **الجمع الدقيق بين الديمقراطية والمركزية**، والترابط الديالكتيكي بين هذين العنصرين المكونين، وتجسيد هذا المبدأ بمفهومه اللينيني، انطلاقاً من الظروف الملموسة لكل بلد. وقد ركز معظم الرفاق الاهتمام على تطور الديمقراطية (لأن التركيز ظل خلال فترة طويلة على المركزية)، وأكد آخرون الترابط بين المركزية الديمقراطية والقواعد الأخرى لعمل احزابنا. واعتقد ان تنوع الآراء والتناولات هذا اغنانا جميعاً بالمعارف والافكار الجديدة.

---

(١) لينين، المؤلفات الكاملة، المجلد ٩، ص ٣٩ (باللغة الروسية).

(٢) المصدر نفسه، المجلد ٦، ص ١٤٢.

(٣) المصدر نفسه، المجلد ٨، ص ٣٨٠ ـ ٣٨١.

(٤) المصدر نفسه، المجلد ٢٤، ص ١٤٤.

(٥) من الواضح ان الحركة الشيوعية لا تعطي تقويمات واحدة لاحداث ١٩٦٨ ـ ١٩٦٩ في تشيكوسلوفاكيا. كما تختلف الآراء حولها في البلاد التي دخلت في تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٨٩ أي بعد حصول هذا النقاش ـ مرحلة التحولات الاجتماعية السياسية العميقة. وسوف يجد القارىء تحليلاً مفصلا لهذه التحولات في الاعداد القادمة ـ المحرر.

توهج اكتوبر من جديد

فولوديا تيتيلبويم

نحو الديمقراطية الشاملة

ان الزمن، بالنسبة لي، وكما يبدو بالنسبة للعديد من الشيوعيين اتراب اكتوبر، يغيّر صورته. فتصورات مرحلة الشباب، التي تطابقت زمنياً مع العقد الثاني من عمر السلطة السوفييتية، تختلف اختلافاً شديداً عن التصورات الراهنة، حيث نحتفل بذكرى الثورة الثانية والسبعين، وقد تجاوزنا السبعين من العمر ايضاً. وهذا امر طبيعي، فكل شيء يتغير.

في سنوات الشباب تقبلنا اكتوبر بوصفه حدثاً انعطافياً من احداث التاريخ العالمي، فلم يكن مجرد الاستيلاء على قصر الشتاء، انقلاباً سياسياً آخر، بل اندفاعه نحو المستقبل، في الزمان والمكان، ولاازال اتمسك بهذا الموقف حتى الآن. فقد تردد صدى ثورة اكتوبر في العالم كله، وظهرت تحت تأثيرها اغلبية الاحزاب الشيوعية، وطرأت تغيرات عميقة على السياسة والحياة الاجتماعية. وقد بدا لنا، نحن الذين سحرنا بهذا الحدث، ان مقدمة تاريخ البشرية بدأت نهايتها، وتحققت خطوة جذرية نحو بداية تأريخها الحقيقي. وادركنا وتحسسنا بالبداهة، آنذاك، ان الاتجاه الجديد لا عودة فيه. وان الطريق الوحيد لجميع الشعوب هو تكرار اكتوبر بصورة حرفية، بصرف النظر عن الزمان،

* السكرتير العام للحزب الشيوعي الشيلي .

وخصائص البلدان والقارات المختلفة.

جرت محاولة اقامة السوفييتات في شيلي عام ١٩٣٢. وكنت آنذاك في السادسة عشرة من العمر. ومن الاسهل، بالطبع، اليوم ان نرى فيها تقليداً ميكانيكياً واستنساخاً لمخططات بعيدة عن واقعنا الوطني. ولكنها كانت تتفق مع روح العصر، الذي كانت تحلق فيه الفكرة القائلة بان الثورة ستشمل العالم بأسره. وانها عملية مستمرة. وحتى لينين نفسه اعتبر عام ١٩١٧ ان الثورة العالمية لن تتأخر كثيراً. وعلى الرغم من ان الوضع عام ١٩٣٢ كان مغايراً، فان نجاح اكتوبر كان جذّاباً بصورة ساحرة. فهو الذي ولد الديمقراطية المباشرة وسلطة الشعب للملايين. ولم يشهد الفضاء الاجتماعي شيئاً من هذا القبيل من قبل.

ولكن فيما بعد خنقت الستالينية نبضات اكتوبر الديمقراطية لسنوات طوال، الامر الذي انقلب مأساة على شعوب الاتحاد السوفييتي والاحزاب الشيوعية كافة. فلازمتهم صفة اعداء الديمقراطية الحتميين العاملين باسمها ضد الحرية. من هنا الوضع المأساوي الذي يعيش فيه حتى الآن العديد من الاحزاب الشيوعية. والحقيقة، انني آمل في ان يحل ذلك اليوم الذي ستتمكن فيه حركتنا من التخلص بصورة نهائية من الضرر الذي الحقه بها املاء «بروكست»* الستاليني، والتجاهل المطلق للخصائص الوطنية للثورة، وخيانة مثل الحرية والبناء. واعتقد انه ينبغي العودة الى اصول اكتوبر الديمقراطية، ومحتوى الماركسية الانساني.

اجل، لقد كانت تلك قفزة في تطور البشرية الروحي وفي الوقت نفسه مواصلة للتقليد المرتبط ليس بمثل المنورين أو الطوباويين فحسب، بل وبالجذور الاكثر عمقاً لطموحات الانسان الانسانية، التي تعود باصولها الى الاديان. افلا تدعو المسيحية الى اللاعنف والسلام بين الناس والاحترام المتبادل، أو لم تحمل في مرحلتها المبكرة روح التحرر على شكل شيوعية بدائية؟ أوَلَمْ يكن اكتوبر مشبعاً بهذه الطموحات؟ ولكن من المهم الاسترشاد بكون الديمقراطية عشية القرن الحادي والعشرين لا يمكن ان تكون برجوازية أو بروليتارية، بل فقط انسانية عامة، شاملة، ومن دون أية قيود. ان الحرية عزيزة على الجميع.

يمكن ان نسمع، احياناً، ان اكتوبر ليس سوى احد تعرجات التاريخ، أو، على العكس، انه كان ناجماً عن ضرورة التجديد البنيوي للعالم. انني على يقين من ان الثورة العظيمة ليست حادثة عرضية: فلو لم تقع عام ١٩١٧، لحدثت بهذا الشكل أو ذاك لاحقاً، ولكن في ظروف واشكال مغايرة، لان التطور الاجتماعي وحركة المجتمع الارتقائية بحتاجان بصورة دورية الى تحولات عميقة. وهي، بالطبع، لن تتكرر على الارجح ابداً

على نمط اكتوبر الذي نجم عن مجموعة من الظروف المحددة. ولكن زمن التحولات النوعية في العالم لم يول، على الرغم من ان مكان واساليب تحقيقها متغيرة ومتحركة.

كانت اوربا، في حينه، هي المنطقة الهائجة في العالم. أما اليوم، فكما تدل الاحداث في فنزويلا والوضع الحرج في الارجنتين أو بيرو، اصبح الغليان سمة القارة الامريكية اللاتينية، حيث فقد الملايين من الناس الامل في امكانية الحياة الانسانية الطبيعية: الغذاء، والمسكن، والرعاية الطبية، والراحة، ولكن هنا، في كل مكان، ينبغي **ان تسير الثورة جنباً الى جنب مع الديمقراطية الاوسع**، مهما كانت خصوصيات الاشكال الوطنية التي تتطور في اطارها. وربما هذه هي السمة العامة التي تتطلبها الممارسة الثورية الراهنة. وانا لا اوافق على رأي من يراهن على الاقلية، مهما اتسمت به من حزم.

وواضح ايضاً ان «حق» المقرر الطبيعي لمصائر الثورة ليس حكراً على حزب واحد ولا امتيازاً له. فقد آن الآوان للتخلي عن عادة التأكيد ان من يسمي نفسه شيوعياً هو وحده قادر على تصدر النضال من اجل التغيرات الجذرية. ففي طليعة الجماهير الشعبية تسير قوى لا تسعى الى ذلك بالقول، بل بالاعمال اليومية. والدليل على ذلك الثورتان المظفرتان في امريكا اللاتينية: في كوبا ونيكاراغوا. علماً بان المنظمة التي كانت تسمي نفسها شيوعية في نيكاراغوا وقفت ضد جبهة التحرير الساندينية.

في مجرى التطور الاجتماعي تتغير التصورات عن العملية الثورية، وعن اهدافها وقواها. ولكن ينبغي ألا يماثل ابداً بينها وبين الدكتاتورية، والغاء الحريات والمكتسبات السابقة، والاعمال المتطرفة على طراز بول بوت، بل فقط مع التدابير المنطلقة من مصالح الانسان فعلاً، وحاجاته وامانيه. وفي الوقت نفسه ينبغي ألا ننسى ان الرجعية والاوساط المحافظة لا تقبل حتى الاشكال السلمية غير العنفية للتقدم الاجتماعي. فلنتذكر شيلي، حيث اعقبت انتصار الاغلبية الشعبية في الانتخابات، التي اعربت عن رغبتها في الحد من امتيازات الاقلية، مرحلة من الرجعية المتطرفة الفاشية، والهجوم الشامل على الديمقراطية. وكان الشيوعيون في مقدمة المدافعين عنها. ولا يمكن ان ننسى دروس التاريخ هذه. فتجربة نضال حزبنا تبين ان مصائره **لا تنفصم عن الديمقراطية، التي لا تنفصم بدورها عن تجديد المجتمع.**

امران مترابطان: فتحقيق الديمقراطية الكاملة غير ممكن من دون التغيرات الاجتماعية الكبيرة، التي هي بدورها مستحيلة من دون توسيع الحريات. ولكن الرقابة الديمقراطية الصارمة على السلطة وابعاد البيروقراطية عنها ضروريتان من اجل حماية الانسان من تشويهات الثورة وانحرافاتها المأساوية والجرائم التي يزعم انها ترتكب باسم المثل والاهداف العليا. فالبيروقراطية هي التي تضع المصالح الاجتماعية في خدمة

مصالحها الفئوية الضيقة، مما يؤدي الى نشوء اوضاع حرجة. وباختصار، يتطلب الامر رقابة جماعية وسلطة شعبية وتنوع المواقف ووجهات النظر.

في ذلك نرى جوهر التفكير الجديد، الذي يشكل استيعاب الجماهير له ضمانة لتطور الديمقراطية الفعلية، وتحولها الى ديمقراطية شاملة. اجل، انها نتاج للثقافة الغربية، نتاج متناقض، نما في تربة العبودية وظل خلال زمن طويل لا يتعايش مع ظروف الاستبداد الشرقي، حيث التصورات عن جوهر الحياة البشرية وقيمها، حول جوهر السياسة، تختلف عن التصورات الغربية بصورة حادة. اما اليوم فالاتجاه نحو اضفاء طابع شمولي على الديمقراطية، على الرغم من انه لا يتجلى في كل مكان، يصبح اتجاهاً ذا اهمية شاملة لا عودة فيه. وهو مميز للكثير من البلدان الاشتراكية، وهو ما كان ينبغي، في رأيي، ان يحصل منذ البداية: فالهدف النهائي للاشتراكية هو اضمحلال الدولة، وادارة الاشياء لا الناس، والانتقال الى الادارة الذاتية الشيوعية. وهذا الانتقال يفترض وجود سياسة عالية، ومعارف اجتماعية عميقة، لانه سيتنامى نزوع الناس الى المشاركة النشيطة في مناقشة القرارات واتخاذها وتنفيذها، تلك القرارات التي يتوقف عليها مصير المجتمع ومصائرهم هم.

اعتقد ان البيريسترويكا في الاتحاد السوفييتي مدرسة لامتلاك ثقافة التعامل هذه، وخطوة كبرى في التطور الديمقراطي العالمي. وربما لم يسبق ان انخرط الناس في يوم ما بمثل هذا النشاط في الممارسة الاجتماعية، محددين مسارها. ولكن، في رأيي، لاتزال تحتفظ بحدتها قضية الكوادر الحكومية والحزبية التي تربت بروح التفكير القديم. وتتفاقم المصاعب لكون المعضلات تراكمت خلال فترة طويلة جداً، في حين انه لم تظهر إلا منذ فترة وجيزة امكانات البحث الديمقراطي عن سبل تذليلها، وهو بحث يتطلب وقتاً معيناً وفناً.

الثقافة والسياسة

فضلاً عن اشاعة الديمقراطية، تصبح الثقافة وتأثيرها الثوري عاملاً متزايد الاهمية في تجديد العالم المعاصر. ونتساءل: ربما كانت التغيرات الجوهرية في الميدان الروحي اليوم كافية لتأمين التقدم الاجتماعي، دون انتظار التحولات السياسية الكبيرة.في رأيي ان المسألة ليست مسألة ما الذي ينبغي القيام به بالدرجة الاولى. فالترابط الدينامي بين الثقافة والسياسة ضروري، كما بينت تجربة ما بعد اكتوبر. لا يتحقق ذلك دائماً في الممارسة، الامر الذي يؤدي الى تشويهات اجتماعية كبيرة. ففي الاتحاد السوفييتي، مثلاً، لوحظ

اختلاف في نبض التطور الروحي. وسبّب تخلفه النسبي قضايا معقدة جداً وتفاوتات اجتماعية. ويعود سبب ذلك الى ايقاف ستالين للثورة الثقافية قبل الاوان، لانه رأى في نتائجها الاولى (نمو الطاقة الذهنية والروح النقدية في المجتمع، الخ) خطراً على سلطته الشخصية وعلى قاعدتها المتمثلة بالنظام الاداري الاوامري.

ظل الشيوعيون لفترة طويلة يتجنبون صفة المثقفين. فقد بدت لهم مهينة، بل وحتى معادية للثورة، لان «الزعيم العظيم» كان يستخف بها، ولم يكن متبَعاً الاعراب عن الآراء الشخصية. وقد تحاشوا هذا المصطلح، بوصفه مصطلحاً هرطقياً، يمكن ان يدنس الحزب، الذي كان الاعتقاد فيه بعصمة ستالين شبيهاً بالايمان بقداسة بابا روما لدى الكنيسة الكاثوليكية. وابتعد الفكر النظري والبناء الحزبي عن الواقع - عن التقدم العلمي والروحي في العالم. ومع تطور الثورة العلمية التقنية تراجع هذا التقدم اكثر فأكثر في وعي الشيوعيين، الذين عجزوا عن الاستفادة من انجازاتها، ونتيجة لذلك اصبحت صورة الشيوعيين باهتة عموماً، وصارت رديفاً للتخلف.

كانت هناك استثناءات بالطبع. فعلى سبيل المثال، بقي بيكاسو عضواً في الحزب الشيوعي الفرنسي، ولكنه لم ير بتاتاً ضرورة للعمل وفق اسلوب ما يسمى الواقعية الاشتراكية، والتقيد بالتوجيهات. ولكن في معظم الحالات الاخرى ساد التكيف والعمى والجهل على العقل والابداع، حفظ الاقتباسات، بؤس المصطلحات، انعدام الحياة في الشعارات والوثائق المقرة - تلك كانت لوحة غير كاملة للتخلف الفكري الخطير للاحزاب الشيوعية. فالثقافة والسياسة يمكن ان تستمدا القوة من بعضها البعض (بالطبع، الحديث لا يدور حول الثقافة النخبوية، بل حول الثقافة الانسانية والديمقراطية العامة).

العيب الآخر الذي لم يستأصل حتى الآن من حركتنا هو معارضة البروليتاريا بالمثقف (بصورة عدائية احياناً). نعتقد ان العامل في بداية القرن الحادي والعشرين، هو بالدرجة الاولى ممثل للعمل الذهني. ولا يمكن ان يكون غير ذلك في عصر الثورة العلمية التقنية، عصر السيبرنتيك وانتشار الكمبيوتر والروبوت. من هنا تأتي ضرورة تجديد احزابنا، وبالدرجة الاولى الكوادر. فقد كان الاختيار في الماضي يجري وفق مؤشر الاخلاص وعدم الاعتراض والتماثل. ومن المهم تغيير الموقف من دور العاملين الحزبيين، والعودة عملياً الى مبدأ: الحزب - ذهن عضوي وعقل جماعي. وتطبيق هذا المبدأ اشبه بالثورة. ففي هذه الحالة فقط ستكون لدى الحزب علاقات راسخة مع الاجيال القادمة.

في عهد الستالينية جرى في الاتحاد السوفييتي الاخلال بالعلاقة بين الجماهير والحزب، وهو ما تعمل البيريسترويكا على اصلاحه. فلم يكن الحزب المعبر عن الاماني

الشعبية ، بل اصبح اشبه بالحاجز بين المواطنين وآلة الدولة ، وجزءً من الهرم البيروقراطي ، يعمل على حل القضايا من الاعلى . في حين ان القوة الطليعية لا يجوز ابداً ان تكون كرجل الاطفاء ، بل على العكس ان دورها يكمن في تطوير وحفز مبادرات وطموحات المواطنين الديمقراطية والتقدمية ، ومنظماتهم المختلفة ، وفي دعم البدايات البديلة البناءة .

ولا يمكن التهرب من هذه المهمات غير المنجزة ، ففيها يكمن احد اسباب الركود ، والوضع المنذر بالازمة في الاشتراكية ، وتردي علاقات الحزب بالطبقة العاملة الذي ادى الى الاضرابات في نهاية المطاف . ان هذه الاضرابات ليست موجهة ضد اسس الاشتراكية ، أي سلطة الشغيلة انفسهم ، بل ضد بقرطتها ، واضفاء طابع شكلي على المنظمات النقابية والمنظمات الاجتماعية الاخرى ، ضد التفكير القديم لقسم لا يستهان به من الحلقة الوسطى من الجهاز الحزبي ، اولئك الذين لا يؤمنون باستقلالية الجماهير المبدعةويخشون تطورها وانفلاتها من السيطرة .

بيد ان البيريسترويكا في الاتحاد السوفييتي والبلدان الاشتراكية الاخرى تحمل في القرن الحادي والعشرين صورة اكتوبر كمنطلق للتاريخ الحديث . ولا يساورني شك في انه سيحتفل بذكراها المئوية الاولى ، ومن ثم الثانية (تراود ذهن المرء لا ارادياً هنا الاحتفالات التي جرت هذا العام بالذكرى المئتين للثورة الفرنسية العظمى) بوصفها **انتصاراً لافكار مجتمع العدالة الاجتماعية ، الذي وفر لكل فرد امكانية التعبير المبدع عن الذات والكشف عن المزايا الشخصية .**

وسيصبح ذلك تحدياً للرأسمالية حتى في مناطقها الاكثر تطوراً . ولكن اليوم ، يبدو انه ينبغي ايضاح امور كثيرة . فلماذا تمكّن ستالين الى هذا الحد من تشويه النظرية اللينينية حول الحزب والدولة السوفييتية ، وتحريف التناول الماركسي لقضية الانسان؟ ما هي الوسائل التي صاغتها الاشتراكية لكي لا تتكرر مأساة زمن عبادة الفرد؟ كيف يمكن تحقيق التوازن بين القيم العامة والوطنية ، وعدم السماح ، كما كان يحدث في الماضي ، بتردي العلاقات بين البلدان الاشتراكية ، وصولاً الى نشوب النزعات المختلفة؟

لا شك في ان الاشتراكية وجدت في الآونة الاخيرة الاجابات الضرورية عن الكثير من الاسئلة الناشئة . واعتقد ان التفكير الجديد يدعو عن صواب الى الامتناع عن نسخ أي نماذج ، الامر الذي حملته معها حتماً اكثر من ثورة ، دون ان تكون راغبة في ذلك احياناً ، وألحق الضرر بالثورات الاخرى . فمن المهم في العالم المترابط الذي يكتسب طابعاً امميا التشديد على **الحق اليساري في الاختيار .**

لدى حزبنا خبرة معينة في طريق الثورة اللاعنفي . وهي خبرة فريدة من نوعها ،

ولاتزال تتسم بأهمية كبيرة بالنسبة لنا. ونحن لا نستطيع الاكتفاء بتكرارها، بل علينا الاستفادة منها في الظروف الجديدة والعثور على سبيلنا نحو الاشتراكية، على ألا ننسى الدروس المأساوية (عدم مهادنة الامبريالية الامريكية والرجعية الداخلية للتطورات الثورية، حتى ولو كانت غير عنيفة). وكان هذا الموضوع مادة للنقاش الحاد الذي دار في المؤتمر الاخير، الخامس عشر للحزب الشيوعي الشيلي[1]. فقد جرى الحديث عن التقويم السطحي السائد سابقاً، لاعدائنا الخارجيين والداخليين على حد سواء، الذين دبروا الانقلاب العسكري بالتحالف مع الشركات فوق القومية. وكذلك عن كون العالم تغير بصورة حادة، ليس منذ عام ١٩١٧ أو عام ١٩٢٢، عندما تأسس الحزب الشيوعي الشيلي، بل وكذلك خلال عشرين عاماً انصرمن على مؤتمره السابق، وعن انه لا يجدر بالحزب المتطلع الى المستقبل (فاغلبية الشيليين دون الثلاثين من العمر) ان ينظر الى العالم عبر المنظار القديم.

وكما نرى، كانت المسائل المطروحة حادة. اجل، لقد طرحت الماركسية للمرة الاولى التعليل العلمي لقوانين التطور الاجتماعي، وقدمت المفتاح لفهم ديالكتيك تجديد العالم. ولكننا اليوم نسير في مؤخرة الثورة العلمية التقنية ونتخلف في ميدان معرفة التغيرات الجارية في العمل والبنية الاجتماعية للمجتمع. ونشعر بنقص الافكار حول التحولات في اسلوب تفكير الشغيلة، الناجمة عن برمجة الانتاج واضفاء طابع ذهني عليه وادخال الروبوت اليه، ونجد انفسنا غير مستعدين لتقبل الطرق الجديدة لتنظيمه وتطويره. وقد توصل المؤتمر الى الاستنتاج الآتي: لا يجوز الاقتصار على الصيغ السياسية، دون تحقيق قفزة جدية في الميدان النظري. ولابد من وجود مختلف الخبراء والاختصاصيين هنا. فمن الضروري اضفاء طابع ذهني على نشاط الحزب. فتعقد التطور الاجتماعي يؤدي الى ان وزنه السياسي وهيبته لا يحددهما فقط عدد العمال المنتمين اليه.

ويطرح تقدم المعلوماتية متطلبات جديدة على النشاط السياسي («بنوك الذاكرة» وما شابه)، التي سوف تتطور، دون شك، مقدمة معطيات اكثر كمالاً ودقة عن هواجس الناس وآمالهم، والانعطافات في الرأي العام والاقتصاد، وعن الاشكال المختلفة لحل هذه القضايا أو تلك. ولاستخدام هذه المعطيات بصورة صحيحة من المهم ايضاً رفع مستوى العمل الذهني للحزب بشكل نوعي. وليس المقصود تحويله الى ما يشبه الكمبيوتر أو الروبوت، بل الى حزب لعصر الثورة العلمية التقنية، التي حققت انقلاباً في جميع ميادين المجتمع عملياً. وعلينا ان نتصور بدقة الاتجاهات الجارية والناشئة من اجل صوغ سياسة واقعية. واساس ذلك هو المعلوماتية، التي توفر امكانية التجريب والتحقق المسبق من مختلف المبادرات السياسية والديمقراطية، الرامية الى تأمين نجاح الاشتراكية.

التقدم الاجتماعي والثورة العلمية التقنية

يرددون في الغرب باستمرار ان الاشتراكية في حالة تقهقر، واما ما يسمى «ثورة داخل الثورة» وتجديد اكتوبر واعادة بناء وما يشابه، فهي ازمة للاشتراكية، أو اشبه بحالة نزع. تلك هي الهجمات الدعائية الجديدة. اما بالنسبة لنا، نحن الشيوعيين، فالبيريسترويكا في الاتحاد السوفييتي هي بمثابة الوصول الى التخوم المرتبطة ببقاء البشرية وتأمين مستقبلها. وان تحقيق ذلك وجعل القيم الانسانية قاعدة عامة، يعني ترسيخ العقل في الاوساط الاجتماعية الواسعة، بما فيها الاوساط الرأسمالية.

صحيح ان الحدود الطبقية لا تختفي وسيبقى الاستغلال، وتخلف «العالم الثالث»، واكثر من مليار من الجائعين وعدد هائل من الناس المحرومين من ابسط الحقوق. فبعضهم لم ير المستشفيات، والبعض الآخر لم يشاهد صناديق الاقتراع. ان الثورة التكنولوجية الجديدة تحرك العالم، بالطبع، ولكن الرأسمالية لاتزال هي التي تستفيد من ثمارها بالدرجة الاولى حتى الآن. وبذلك تضاف الى قضاياها التقليدية قضايا جديدة. لنأخذ على سبيل المثال سانتياغو، عاصمة شيلي، حيث يعاني هنا باستمرار ٥ ملايين انسان من السخام الذي يكوّن طبقة سوداء على رئات سكان المدينة، ويتكدس على اسطح المنازل.

وهذا الامر وحده يؤكد اهمية اعادتنا النظر في التوجه السياسي: الانعطاف من المهمات التقليدية الى المهمات الوطنية العامة، من المستقبل البعيد الى الحاضر. ويبدو التناول السابق وحيد الجانب، فقد اصبح بالياً، لانه يرتبط بعدم المساس بالاطروحات المذهبية الاساسية.

وهكذا ظهرت قضايا عامة، ويمكن حلها بوضع انجازات الثورة العلمية التقنية في خدمة الانسان. وهذا يفترض اندماجها بالتقدم الاجتماعي. ويبدو لي اننا، نحن الشيوعيين، لم نول هذه الصلة الاهتمام الكافي، ولم نر في الثورة العلمية التقنية الشريك، والحليف الاهم للثورة الاجتماعية. لقد جعلت منها الرأسمالية هذا الحليف والشريك، ولكن في خدمة مصالحها الخاصة ـ لعدم السماح بالتحولات الراديكالية، والبقاء على قيد الحياة.

ان التكنولوجيا الحديثة تخلق بذلك الشر والخير في آن واحد فتساهم، مثلاً، في نهب الدول الرأسمالية الصناعية للبلدان النامية، من جهة، وتسهل عمل الناس وتجعل اوقات الفراغ اكثر متعة، من جهة اخرى. والمخرج واحد، هو عدم رفض الثورة العلمية

التقنية بسبب العواقب السلبية، بل تطويرها المتسارع في اطار الاشتراكية وفي مجرى تجددها.

يتساءلون اليوم كثيراً: ما هي الاشتراكية الحقيقية؟ انها ليست نسخة عن النماذج القائمة، على الرغم من انها تفترض غلبة مصالح الاغلبية على مصالح الاقلية. انها بالنسبة لنا ديالكتيك المكتسبات الاجتماعية والعلمية التقنية. وفي هذا السياق كان اكتوبر خطوة عملية هامة الى الامام. ولينين لم يفكر ببناء الاشتراكية على غير هذا النحو. لنتذكر افكاره حول التنظيم الامريكي الفعال للانتاج. وعن رفع انتاجية العمل، التي اعتبر نموها احد الشروط الحاسمة لانتصار النظام الجديد. واكرر، ان ستالين، بوقفه الثورة الثقافية قبل الآوان، برمج من حيث الجوهر، التخلف العلمي التقني للاشتراكية عن الرأسمالية، وسارت البلاد على الطريق المعهود.

في حين ان الرأسمالية ابدت قدراً اكبر من المرونة في تطوير المجال الروحي والمواصلات واساليب التأثير في امزجة الناس. وتملأ اوقات فراغ الناس بمساعدة وسائل الاعلام العامة وصناعة اللهو الحديثة، التي تأخذ في الحسبان الجانب العاطفي من حياة الناس، وتنوع المصالح والبواعث والحاجات الشخصية على نحو اكثر جاذبية مما في البلدان الاشتراكية. وقد غدا عصر السرعة عصراً لتطور السياحة. وينبغي ان تبدي الاشتراكية تفكيراً جديداً في جميع هذه الميادين ايضاً: القضاء على الخمول، ولغة الدعاية المتخشبة، ورتابة البرامج الترفيهية، وان تتخلى عن الرقابة في ميدان الفنون، وان تنخرط بنشاط اكبر في العملية الثقافية العالمية العامة والتبادل المعلوماتي. ففي ظروف تحول البشرية اكثر فأكثر الى اسرة عالمية واحدة لا يمكن ان يجري التطور تحت غطاء حديدي.

التبعية المتبادلة المتناقضة

ان العالم الراهن اكثر ترابطاً، ولكنه سيبقى دائماً متنوعاً، على الرغم من الاتجاه الرامي الى تدويل المجتمع الدولي واضفاء طابع شمولي عليه. فليس ثمة بلدان متشابهة ولا اناس متشابهون، ومهما تعززت الصلات بين الشعوب تحت تأثير الثورة العلمية التقنية، فان الذاكرة التاريخية والعادات والتقاليد الوطنية تبقى قائمة. فهي، ببساطة، لا يمكن ان تلقى جانباً، ولا يمكن ان تلغى بمراسيم. واذ نتحدث عن تناقض عالمنا الذي يزداد تكاملاً باطراد، لابد ايضاً من الاشارة الى انبعاث قوة الحركات الدينية في الربع الاخير من القرن العشرين، الامر الذي ينطوي في بعض الحالات على خطر على الامن الدولي

ويتعين على الشيوعيين فهم الفسيفساء المعقدة للحقائق الجديدة لنهاية القرن. فالعالم ينبغي ان يكون موحداً لكي يبقى على قيد الحياة، ولكن لابد في الوقت نفسه من ان تؤخذ في الحسبان التناقضات الاجتماعية الحادة، وكذلك حقيقة ان ٤٠ مليون انسان، نصفهم تقريباً من الاطفال الذين تبرز مسألة بقائهم على قيد الحياة بحدة اكبر، يموتون من الجوع سنوياً في البلدان النامية. وينبغي ألا ننسى ان ملايين الناس في افريقيا وآسيا وامريكا اللاتينية يعيشون في ظروف اساليب الانتاج البالية. اجل، ثمة حاجة الى عالم خال من العنف، ومن المهم حل القضايا العالمية الشاملة ايضاً، ولكن ينبغي ان نرى وراءها العيوب الاجتماعية الكثيرة، وآلام البشرية الهائلة الناشئة عن تخلف «العالم الثالث» وبؤسه، ونمو ديونه. ان هذه القضايا لا تحل بصورة تطورية، وينبغي في بعض الحالات تعجيل التحولات الثورية لتأمين ظروف البقاء للناس.

ومع ذلك تبدو جلية اهمية طرح القضايا العالمية الشاملة في برامجنا. ففي شيلي، مثلاً، نواجه انخفاض خصوبة التربة وتصحر الاراضي، واختفاء مختلف انواع النباتات والحيوانات، وازدياد عدد الامراض نظراً لتردي البيئة وتلوث الهواء في المدن، الخ. وكلها ناجمة عن النشاط الاقتصادي للشركات فوق القومية، التي لا تأبه بعالم الحيوان والنبات في اراضي الآخرين. ولكن كان على الحزب الشيوعي ان يبادر في الماضي، دون انتظار ظهور «الخضر»، الى بدء الحملة الايكولوجية وتصدر النضال من اجل حماية الطبيعة. فنحن ملزمون بالسير في طليعة كل ما هو جديد.

ان المهمات التقليدية تظل باقية، ولكن لا يجوز التركيز عليها فقط دون رؤية المسائل الاجتماعية الناشئة. اذ من اجل حل بعضها تنشأ خصيصاً احزاب مستقلة وتتشكل حركات اجتماعية بديلة. فما من قضية انسانية يمكن ان تكون غريبة عن الشيوعيين: العلاقات بين الاجيال والجنسين، العائلة، المخدرات، الامراض الجديدة بما فيها (الايدز). اننا نرى واجب الشيوعيين لا في مجرد معرفة كل شيء، بل وفي تكوين وجهة نظر مؤهلة حول مختلف المسائل. وإلا فلن يتمكنوا من اقامة صلة سياسية مع الناس.

يتسم العديد من بلدان امريكا اللاتينية اليوم بالتمدن المشوه. ففي شيلي يعيش اكثر من ثلث السكان في العاصمة، التي تشكل ضواحيها احزمة للبؤس والامراض والجريمة والادمان على المخدرات. ولم يجد الشيوعيون حتى الآن حلولاً لهذه القضايا، في حين ان هذه الحلول يمكن ان تشكل الاساس لوضع استراتيجية ديموغرافية وفقاً لظروف الفيض السكاني المتزايد في «العالم الثالث». ونعتقد انه ينبغي الانتقال من الاطروحات، التي كانت صائبة ذات يوم وتبدو بدائية الآن، الى طرح المسائل الملحة فعلاً، المتفقة مع الحقائق المعاصرة. ويتطلب ذلك نظرية للديمقراطية ناجمة عن تفكير عميق، هدفها

اجتذاب الفئات الواسعة الى المشاركة الواعية في ادارة شؤون المجتمع، وتجديده. ان الحديث، بالطبع، لا يدور حول الاعتماد على امكانات الدولة، ولاسيما انها هي نفسها - بما في ذلك الدولة الاشتراكية - تحتاج الى رقابة شعبية.

لا اعتقد ان القرن العشرين قد شطب على الاشتراكية، بل على العكس لقد غدت الاشتراكية قوته المحركة، حيث فتحت الباب في القرن القادم امام النظام الجديد. ولكن من الواضح ايضاً ان الثورة، بعد انتصارها، تصطدم بمصاعب اكبر، لانها تأخذ على عاتقها كل عبء المعضلات المتراكمة في المجتمع، التي لا تستعصي على الحل احياناً فحسب، بل وتزداد تعقيداً في احيان اخرى ايضاً. وكثيراً ما تنشأ معضلات جديدة: انخفاض الانضباط في العمل تزايد اللامبالاة، ظهور الامتيازات، انفصال القول عن العمل، الخ. كل ذلك يصبح تدريجياً كابحاً للتطور الاجتماعي، ويخفض اهمية ما تم تحقيقه، وعلينا، نحن الشيوعيين، ألا نسمح بانتقال مصاعب الاشتراكية الى القرن المقبل.

حتمية التجديد

اعتقد ان البيريسترويكا في الاتحاد السوفييتي ينبغي ألا تفهم على انها تخل عن اكتوبر، بل تطهير له من التشويهات. وقد نضجت هذه الحاجة بصورة خفية خلال فترة طويلة، لان الناس رأوا ان الوضع الفعلي للامور آنذاك كان يختلف عن الدعاية الرسمية. وقد تطلب الزمن تحولات حاسمة وتحققت القفزة الاجتماعية، على الرغم من ان الكثيرين فقدوا الامل فيها. وبهذا المعنى فان البيريسترويكا عبارة عن تطور ثوري.

ان حدة ما يجري في الاتحاد السوفييتي تتوقف الى حد بعيد على عمق الاخطاء الاجتماعية المرتكبة في الماضي وحجم التشويهات. وينطبق ذلك سواء على نظام الملكية العامة، أو على مؤسسات السلطة وميادين الحياة كافة، . وباختصار، يجري الحديث عن عملية مؤلمة جداً. فالتجديد يصطدم بمقاومة النزعة المحافظة التي ترفض التخلي عن مواقعها وتنظم صفوفها، ويصطدم كذلك بأسس التفكير القديم - وليس بالامر السهل التغلب على هذه المقاومة. ويعاني الشيوعيون ايضاً هذا المرض. ففي كل حزب ثمة اناس ينظرون الى الوراء، ويرون في الاخلاص للقديم وسيلة وحيدة للحفاظ على الوحدة.

ويمكن ان نقول ان البيريسترويكا انها اشتراكية تسعى الى مواكبة عصرنا العاصف. ولكن تبين ان الاهمال قد اصاب الكثير، في حين ان السرعة تتوقف، كما نعرف، على

حالة الطرق ونظام النقل نفسه. ان «الثورة داخل الثورة» تعيد تنظيمها، وتهيئها للعصر القادم. ويتساءل البعض: اذا كانت هذه العملية ذات طابع دائم، فالى أي حد تكون افكار تروتسكي المعروفة افكاراً صحيحة؟ اعتقد ان الثورة من حيث جوهرها مستمرة، ولكن ليس بمعنى تصديرها، بل بالمعنى المستقبلي البناء. فالعالم لا يقف في مكانه، بل هو في حركة وتغير دائمين. ولكي لا نسير في المؤخرة، ينبغي ان نكون مستعدين للتحولات، للنشاط التحويلي. ولذا ينبغي ان تتسم تناولاتنا عضوياً بالتجديد العميق الدائم.

بهذه الطريقة فقط يمكن ان نحافظ على آفاقنا. وهذا يعني ضرورة استيعاب الماركسية وتطبيقها بصورة خلاقة. ولكن الكثيرين اعتادوا على تقبلها كشيء ثابت في جوهره وغير متغير، اما من حاول تغيير شيء ما فيها، فقد اعتبر عدواً لها. وعلى العكس، تهدف تعاليمنا الى التجديد الاجتماعي، وهي مدعوة الى ان تكون متفقة مع الحقائق الجديدة وان تقدم بانوراما عن العالم اكثر سعة وغنى. ومن المفيد ان نأخذ في الحسبان ان ثمة قوى كثيرة اخرى متعطشة الى التحولات ومستعدة الى التغيير الذاتي من اجل ذلك. واعتقد ان الاتفاق الفكري والسياسي ممكن معها. ولكن المهم عدم التخلي عن الروح الديالكتيكية للتعاليم الماركسية، الامر الذي يفترض حتماً تجديد اسلوب تفكيرنا.

لقد وجه مسار التاريخ تحدياً للحركة الشيوعية، فهي اما تتجدد واما ستجد نفسها عبارة عن تحفة في متحف القرن الحادي والعشرين. وثمة خطر كبير جداً في ان يفقد الشيوعيون تأثيرهم. ويحاول البعض تفسير ذلك بخمود بواعث اكتوبر، الذي ارسى بداية حركتنا. ولكن اعتقد ان الامر يختلف.

فتاريخ الحركة الشيوعية معقد، بما في ذلك تاريخ تكون القوى التي تتألف منها. فانا اعتقد ان الشيوعيين الشيليين سوف يعتبرون في وقت لاحق يوم تأسيس حزبهم لا الثاني من كانون الثاني (يناير) ١٩٢٢ ـ عندما تقدموا بطلب الانتساب الى الكومنتيرن ـ بل قبل عشر سنوات من ذلك التاريخ عند تأسيس حزب العمال الاشتراكي. وقد تقرر اطلاق اسم الحزب الشيوعي عليه فيما بعد بالاجماع. ولم يكن ذلك، كما حصل في عدد من الاحزاب الاخرى، نتيجة الانقسام أو الاختلاف الفكري. ولذا اعتقد ان عام ١٩١٢ سيعتبر تاريخ ميلاد الحزب الشيوعي الشيلي، ومدينة ايكيكي، مكان ولادته، وليس راتكاغوا. وبديهي ان الامر ليس في التاريخ، فمن المهم القيام بجردة لكل ما فعله الحزب وما لم يفعله خلال فترة وجوده، واجراء حساب لما في جعبة الحزب: ما له وما عليه، ما هي المصاعب التي تواجهه، ومدى امكانية تذليلها في المستقبل.

واعتقد انها قابلة للتذليل. ولكن بشرط واحد، هو التجديد. فبدونه لا يمكن ان يصبح الحزب حزباً عصرياً، جماهيرياً ذا نفوذ، قادراً على تحويل المجتمع بطريقة

ديمقراطية. ولكي يكون حزبنا على مستوى القرن الحادي والعشرين ينبغي ان يكون لديه وجهه الخاص واسلوب تفكيره، وان يكون قادراً على تطبيق الماركسية بصورة خلاقة وفق الواقع الوطني.

ونرى الحركة الشيوعية كاستمرار لاكتوبر، ولكن ذات موقف نقدي، غير اعمى ازاء تجربتها التاريخية واخطائها واخفاقاتها. وينبغي ان تكون مفتوحة امام الافكار التجديدية، وان تحافظ على الصلة مع الطبقة العاملة، انطلاقاً من كون هذه الطبقة قد تعرضت للتغيير.

ويتغير العالم كله، بما فيه بلد اكتوبر. ولا يمكن تجاهل تطورات معينة طرأت على الرأسمالية: **فالامبريالية لم تكن مرحلتها الاخيرة**. وقد اظهر هذا النظام قدرة، اكثر من الاشتراكية، على استيعاب الانجازات العلمية التقنية، بما في ذلك من اجل الحفاظ على الذات. ومن اجل ذلك كيّف ايضاً بعض اشكال الديمقراطية الملائمة لوجوده. ويتعزز، على الرغم من كل المصاعب، الاتجاه لازالة الطابع العسكري عن العلاقات الدولية وتوحيد الجهود المشتركة لحل القضايا العالمية الشاملة والحيلوية دون الكارثة النووية أو الايكولوجية. ومن المهم ان يعمل الشيوعيون انطلاقاً من هذه الظروف الجديدة، ووفقاً لها. ان مهمة تحرير العمل وازالة مختلف اشكال اغتراب الانسان تظل قائمة، وهي لا تنجز باجراءات خيرية. والنضال من اجل تأمين الامكانات المادية الاساسية والحقوق والحريات للناس مستمر. **فهذا هو السبب الاخلاقي الرئيسي الذي يبين لماذا نحن شيوعيون.**

اجل، ان الضمير والاخلاق هي التي تحركنا. اننا نعمل بموجب الدوافع الاخلاقية. ان يكون المرء شيوعياً - ان يكرس نفسه بالكامل للاهداف الانسانية، وحياته من اجل الآخرين، فان ذلك يعني، في بلادنا مثلاً، ان يكون دائماً عرضة لخطر الموت والسجن والنفي وفقدان العمل. والذين يقدمون على ذلك ويسلكون هذا المسلك، فانهم لا يفعلون ذلك من اجل غرض ما. ولذا اعتقد ان الجانب الاخلاقي يجب ان يكون اوضح، وان يتجلى في الدوافع والاعمال، لانه تجري محاولة تصويرنا وكأننا انصار للعنف، اعداء للحرية، وليس ورثة لاحلام المسيحيين الاوائل حول السعادة البشرية. ولكن اذا كان اولئك وقد وجهوا انظارهم نحو السماء، فنحن نعنى بالهموم الدنيوية.

* بروكوست: وهو في الاسطورة القديمة . عملاق كان يمدد ضحاياه على سريره فمن كانت رجلاه أطول من السرير قطعهما، ومن كانت رجلاه أقصر شدهما لتصبحا بطول السرير - المترجم.

(١) انظر: اوسيل نونيس. حزبنا لم يشهد مثل هذا المؤتمر بعد. ث. ج. ص ٢١٤.



الاستجابة لمتطلبات الحياة بجرأة أكبر

جان شيلمان

ان وثيقة العمل التي طرحها المكتب السياسي لحزب العمل السويسري في حزيران (يونيو) من العـام الجاري على الشيوعيين لمناقشتها، تواصل تحليل المسائل الاساسية المتعلقة بدور الحزب الشيوعي وموقعه في العالم المعاصر وفي سويسرا. وقد صغنا وأقررنا مجموعة كاملة من الوثائق المماثلة، سواء ذات الطابع العام أو المتعلقة باتجاهات معينة للنضال الذي نخوضه من أجل تحويل المجتمع على أساس تعميق الديمقراطية وتوسيعها.

والمـادة الـراهنة تنطلق من حقائق الحاضر ولا تأخذ في الحسبان تلك العمليات كالثورة التكنولوجية وافقار «العالم الثالث» فحسب، بل وعواقب الريغانية والتاتشرية وتأثير الليبرالية الجديدة، من جهة، والتناقضات في البلدان الاشتراكية التي تفاقمت إلى حد جعل من الممكن الحديث عن ازمة الاشتراكية، من جهة أخرى.

التقويم الصحيح لافاق التقدم الاجتماعي

في النقـاش حول المصـاعب والتناقضات التي تعيشها البلدان الاشتراكية تتعالى اصوات تدعو إلى العودة إلى الوراء وتقول ان ثمة حاجة إلى قدر أقل من الاشتراكية ومزيد

* السكرتير العام لحزب العمل السويسري

من السوق. أما في الواقع فاعتقد ان الاشتراكية عندما وجدت نفسها في لحظة معينة أمام مفترق طرق، لم تختر الطريق الصحيح. واليوم تبرز مسألة الوصول إلى هذا الطريق الصحيح الذي لا يؤدي إلى الازمة وتقهقر المجتمع، بل يؤمن الديمقراطية الكاملة ومشاركة الجماهير في القرارات السياسية وفي تكوّن التفكير الجديد.

ان التفكير الجديد لا يعني فقط الاهتمام بالسلام، على الرغم من ان هذا هو الأمر الرئيسي. فإلى جانب المسائل الجارية حول الحد من التسلح ونزع السلاح، من المفترض اعادة تقويم قضايا مثل الخطر الايكولوجي، وحماية البيئة، ودفن النفايات الصناعية أو اعادة تصنيعها، والاستهلاك المفرط (إلى حد مضر بالانسان، أحياناً) في بلدان معينة والجوع في بلدان اخرى، وهدر لموارد الكوكب.

كل هذه القضايا تقع في مجرى التفكير الاشتراكي. واعتقد ان الاشتراكية بالذات هي التي ستقدم الاجابات عن أهم مسائل العصر. ولكن ينبغي قبل ذلك ان تكتسب وجهها الخاص وترسخ نفسها كنظام للتضامن والاهتمام بالخير العام.

اذ يتناول البعض وضع الحركة الشيوعية وآفاقها من منظور الرؤية الجديدة، فانهم يميلون إلى الاستنتاج بانها تعيش أعمق ازمة في تاريخها - خصوصاً في البلدان الاشتراكية - وانها تواجه خطر فقدان وحدتها ومغزى وجودها.

لا أستطيع الموافقة تماماً على هذا التقويم المتشائم، على الرغم من ان مصاعب جدية تنتظر فعلاً اولئك الذين يواصلون الامتناع عن رؤية الواقع كما هو وينسون الحتمية القاسية للقوانين الاقتصادية.

ولكن الحركة الشيوعية المعاصرة أبعد من ان تكون متجانسة، فثمة في داخلها فوارق كبيرة، بل وحتى تناقضات. فلدى بعض الاحزاب برنامج واضح للعمل يتيح لها السير إلى الامام حتى في الاوضاع المعقدة. بينما لا تستطيع احزاب أخرى، بما فيها احزاب في بلدان الغرب المتطورة صناعياً، حتى الآن تلمّس طريق المستقبل واجتذاب الشبيبة. ويتعين عليها مواجهة قضية بقائها كقوة سياسية.

أنا شخصياً على يقين من ان نظريتنا الماركسية - اللينينية قادرة على تقديم الاجابات عن الكثير من مسائل العصر الملحّة، ولكن شرط استخدامها بصورة خلاقة مع المراعاة الدقيقة للحقائق الموضوعية، التي تختلف بشدة من مرحلة إلى أخرى، ومن بلد إلى لآخر. فحالة الاقتصاد والوضع السياسي والتقاليد الثقافية، كل ذلك يفرض على الشيوعيين ان يكون لديهم تناولهم المستقل في كل حالة ملموسة.

ومن جهة أخرى، يصعب ان نجد مثالاً اليوم على عدم تأثير هذا القرار أو ذاك المتخذ في بلد معيّن في وضع البلدان الأخرى. ذلك هو الديالكتيك المتناقض للتنوّع

والترابط. وهذا يعني ضرورة النقاشات وتبادل الافكار والتقويم النقدي لتجارب بعضنا البعض.

ولكي تنبعث الحركة الشيوعية وتكتسب نفساً جديداً وتتقدم إلى الامام، من المهم قبل كل شيء ان تحدد بصورة صحيحة آفاق التقدم الاجتماعي في بلدها وفي العالم. وهذا لا يخص الشيوعيين وحدهم، بل وكل من يسعى إلى تغيير الحياة نحو الافضل، ويأخذ على عاتقه مسؤولية النضال من أجل السلطة أو الاحتفاظ بها، مستنداً إلى ثقة الشعب وتأييده.

لقد انقضت عقود منذ ان انتصرت ثورة اكتوبر، التي أدت إلى ظهور الاحزاب الشيوعية في الكثير من البلدان كقوة فكرية سياسية اصيلة للحركة العمالية، مختلفة عن القوى الاخرى. ولم تتحقق الآمال التي انتشرت في الماضي بتغيير كل شيء من الاساس دفعة واحدة.

لا اعتقد ان صانعي اكتوبر ارادوا ذلك عندما دشنوا عصر الاشتراكية، ولكن بعد ذلك جرت محاولة لزرع الاشتراكية بشكل جاهز، أي أشبه بارغام شخص ما على ارتداء بدلة وفقَ قياس آخر لا يناسبه.

ان هذا التناول لم يساهم، على أقل تقدير، في تقدم قضية الاشتراكية. ففرض ارادة الآخرين لم يؤدِ يوماً ما بتاتاً إلى تحقيق نتائج جيدة. وتصدير الثورة ومحاولات فرض هذا النمط السياسي أو ذاك بالقوة، رغماً عن ارادة الشعوب، ليست مفيدة وغير جائزة.

ان القوة في عصرنا لا يمكن ان تحقق شيئاً سوى سيطرة قسم من المجتمع على القسم الآخر. فالتحولات التقدمية حقاً في صالح الانسان لا يمكن ان تجري إلا بالتدريج، مع تطوير ما هو قائم فعلاً. ويتعين على الثوري في أيامنا ان يضع باستمرار يده على نبض الحياة اليومية، محوّلاً هذه الحياة خطوةً خطوة، مستنداً إلى الديمقراطية وإلى مشاركة كل مواطن في عملية التحولات بصورة طوعية.

كيف يكتسب المجال السياسي الجديد؟

لقد جرى النضال في السابق من أجل لقمة العيش، من أجل أبسط الحقوق. أما اليوم، في البلدان الرأسمالية المتطورة، وعلى الرغم من ان الكثيرين هناك أيضاً ما يزاولون بعيدين عن الازدهار، فليس الرخاء المادي هو أكثر ما يهمّ الناس، بل نوعية الحياة، ومستقبل الاطفال، والتعليل الهادف للعمل، وحماية البيئة، وقضايا السلم ونزع السلاح، وتذليل الهوة بين الشمال الغني والجنوب الفقير، التي تنطوي على خطر على البشرية

باسرها.

كل هذه المسائل ينبغي ان تصبح دافعاً للتحولات السياسية. والذي لا يفهم الواقع الجديد ولا يعمل بنشاط في هذه الاتّجاهات، بل يظل يركز على المصالح المادية الصرف فقط، محكوم عليه بالموت السياسي، في رأيي. ولعل أحد الاسباب التي أدت إلى ظهور الشكوك حول مغزى وجود الحركة الشيوعية، يكمن بالذات في انها منذ ولادتها **توجّهت نحو الدفاع عن فئات السكان الأكثر حرماناً بواسطة اعادة توزيع الثروات التي ينتجها المجتمع.**

وينبغي القول ان الشيوعيين اذ ناضلوا إلى جانب الفئات الاضعف والأقل حماية، حققوا الكثير من أجل تحسين وضعهم. فنحن في سويسرا، مثلاً، كنا أول من خاض النضال من أجل حقوق المسنين، وتطوير نظام الظمان التقاعدي. وحصلنا بذلك على دعم كبير من المجتمع. ولكن الآن، بعدما فقدت هذه القضية حدّتها بقدر كبير، خفّ اهتمام الكثيرين، ممن ساروا معنا، بالحزب.

وينشأ نوع من المفارقة: فبعد ان نحقق التحسين في هذا الاتجاه أو ذاك، فاننا نفقد الدعم هنا، لا أريد القول اننا ينبغي ألا ندافع عن الضعفاء اليوم. فقد ظهر في سويسرا فقر جديد، فالمجتمع في هذا البلد يتحرك «بسرعتين مختلفتين»، حيث لا يستطيع الجميع اللحاق بوتائر «الازدهار». ونحن إلى جانب هؤلاء. ولكن اذا اقتصرنا في اعمالنا على هموم هذا الجزء من السكان فقط، فاننا سنجد انفسنا لا محالة **على هامش الحياة السياسية.**

ويدور الحديث عن اكتساب **مجال سياسي جديد**، ودراسة مطالب ومصالح فئات الشغيلة المعاصرة، التي لا تعمل عملاً يدوياً بقدر ما تعمل عملاً ذهنياً، وليس فقط الذين يعملون في الانتاج بل وفي قطاع الخدمات أيضاً ـ حيث ان عدد هؤلاء يزداد باستمرار، علماً بانهم لا يميلون إلى اعتبار انفسهم جزءاً من الحركة العمالية.

في ظل الرأسمالية سيبقى دائماً بؤساء ولا يجوز نسيانهم. ولكن من الضروري فهم أمر آخر أيضاً. فهؤلاء الناس اقلية في المجتمع المتطور، وليسوا دائماً ذوي اتجاه تقدمي. واذا كان الحزب السياسي يهدف إلى المشاركة في ادارة البلاد، **فلا يمكن ان يعتمد على هذه الاقلية فقط.**

ان هذا لا يعني التخلي عن مثلنا ـ أي اقامة مجتمع يؤمّن حياة متساوية للجميع، بحيث يكونون قادرين على اظهار مؤهلاتهم. ولكننا نعرف أيضاً نتائج محاولات ادخال المساواتية وفقاً للمستوى المتوسط، بل وحتى الأدنى، وفقاً لـ «شيوعية الثكنات». وحتى لو حاولنا رفع الجميع إلى المستوى الاقصى، فستظهر مع ذلك عوامل موضوعية وذاتية تتيح

للبعض التفوق على الآخرين.

ولذا فاننا نرفض بصورة قاطعة محاولات ادخال المساواتية، وتحويلها إلى مبدأ. فعدم المساواة قائمة، وينبغي النضال من أجل تخفيفها. ولكن الوسيلة الرئيسية لذلك هي، في رأينا، **فكرة التضامن**. فالمساواتية تعني التفاهة والجمود، أما التضامن والانعتاق فهما مؤشران للصحة الاخلاقية ورافعتان لارتقاء المجتمع.

الركود يعني المأساة

خلافاً للاشتراكيين الديمقراطيين والايكولوجيين والقوى التقدمية الأخرى الداعمة لفكرة التضامن، كان الشيوعيون حتى الآن الوحيدين الذين استطاعوا تغيير علاقات الملكية بصورة جذرية واضفاء طابع عام على وسائل الانتاج الاساسية وخلق التربة الموضوعية للتحولات الاجتماعية والسياسية العميقة.

ولكن يطرح السؤال الآتي: إلى أي حد نجحت الاحزاب الشيوعية التي وصلت إلى السلطة في انجاز مهمة أخرى، وهي ادارة المجتمع الجديد بحيث **يتفوق فعلاً على الرأسمالية في جميع المؤشرات**، وإلى أي مدى فتحت الافق الفعلي لمستقبل الشعوب الوضاء.

وللاسف، فان المصاعب الاقتصادية وتسلّط البيروقراطية والتمايز الاجتماعي في بلدان ما يسمى الاشتراكية القائمة، لا تسمح حتى الآن بالرد على السؤال المطروح رداً ايجابياً. فعندما تكون البلاد عاجزة عن جمع محصول الشمندر السكري وتصنيعه واغراق رفوف المتاجر بالمنتوج الجاهز، من الصعب الحديث عن آفاق الازدهار.

في المؤتمر السابع والعشرين للحزب الشيوعي السوفييتي طرحت قضايا ذات أهمية بالغة للتطوير المطّرد للمجتمع السوفييتي عبر تذليل التناولات العقائدية الجامدة عن الاشتراكية، والقضاء على البيروقراطية، ونهوض الجماهير الشعبية، وتوزيع الوظائف بين الحزب والدولة. بيد ان الحياة اظهرت ان القرارات والخطب وحدها لا تكفي، فثمة حاجة إلى برنامج واضح ودقيق للتحولات، ولابد من تحقيق **تقدم ملموس** حتى وان لم يكن عاصفاً.

ان المصاعب التي تعيشها الاشتراكية لا تعني ان لا مستقبل للشيوعيين. ففي البلدان الرأسمالية المتطورة نحن نسعى إلى الكشف عن النواقص وطرح الاقتراحات الملموسة، وحفز النضال الشعبي لدعمها. واذ نواجه بهذا الشكل أبشع مظاهر الرأسمالية، فاننا نساهم في التقدم الفعلي في الميادين الاقتصادية ـ الاجتماعية والثقافية، وفي قضية

اشاعة الديمقراطية في النظام القائم.

في الانجازات الاقتصادية المحددة التي حققتها الرأسمالية، التي يجري الحديث كثيراً عنهـا اليوم، أرى فضل المعارضة الكبير، المعارضة المؤلفة من الشيوعيين والاشتراكيين والقوى اليسارية الأخرى. ان وجود مثل هذه المعارضة ضروري، الا تفسر البيروقراطية والجمود في البلدان الاشتراكية إلى حد كبير في انه في ظل دكتاتورية الحزب الواحد، ظلت خلال عقود من الزمن تقمع كل معارضة نقدية، كل مظاهر عدم الموافقة على السياسة الرسمية، وكل تفكير مغاير؟

لقد تحقق الكثير بالطبع منذ ثورة اكتوبر في هذه البلدان، التي كان اغلبيتها ذات مستوى منخفض من التطور الاقتصادي ـ الاجتماعي. بل يمكن في بعض الاتجاهات الحديث عن تقدم لا مثيل له. ولعله لولا الاخطاء وحتى جرائم الستالينية والركود لكانت الانجازات أكبر بكثير.

لا اعتقد ان مسؤولية الماضي الصعب ينبغي ان تلقى على الشيوعيين كافة. ولكن الحقيقة انه جرى في سياق انجازات معينة، تمايز في المجتمع، وحل الركود وكبح التطور على كل صعيد. وأحد اسباب ذلك يكمن، في رأيي، في الجمود العقائدي للنظرية الاشتراكية والممارسة.

فنبذت تماماً، على سبيل المثال، مقولة كالسوق. ولكن ما السيء فيها اذا كانت تتيح تشجيع الانتاج واشباع المتاجر بالسلع؟ وكم طال الزمن الذي خنقت فيه كل مبادرة، وكل فكرة جديدة بحيث نسي الناس المسؤولية! ووصل الأمر إلى حد ان الكثيرين في البلدان الاشتراكية شككوا في لحظة معينة بقدرة الشيوعيين على ادارة المجتمع.

تجري في الاتحاد السوفييتي اليوم عملية تحولات عميقة. وثمة مصاعب كثيرة على هذا الطريق، كما نرى. كما ترتكب اخطاء، فادحة أحياناً. ولكنني على يقين من انه لمن الخطأ الأكبر، بل انه لمأساة، ابقاء كل شيء على حاله. فكل حركة افضل من الركود.

وفي رأيي ان مشاركة الشعب الاوسع والأكثر نشاطاً في البيريسترويكا هي التي تجلب لها النجاح. فلا يمكن تحقيق الكثير من فوق بقوة الاقلية. والمهم ان يثق الناس بضرورة التحولات وواقعيتها.

ان كل حزب شيوعي حر في ان يفعل ما يشاء، ولكنه سواء أكان حزباً حاكماً أم معارضاً، يمكن ان يفقد ثقة الشعب به في إطار العملية الديمقراطية. ويتوجب علينا، نحن الشيوعيين، ان نخضع لارادته المعبَّر عنها بطريقة ديمقراطية. واعتقد ان هذا التناول يمكن ان يتيح تقدم البلدان الاشتراكية أيضاً بثقة.

من بين متطلبات العصر الأكثر أهمية حق كل شعب في اختيار طريقه بحرية، وهو

ما تحدث عنه فيديل كاسترو اثناء لقائه مع ميخائيل غورباتشوف. واذا كان الناس يعتقدون ان الاشتراكية قد فشلت فمن حقهم المطالبة بالعودة إلى الوراء. كما ان بامكانهم في البلدان الرأسمالية أيضاً، اذا أرادوا، الدعوة إلى الانتقال إلى الاشتراكية. فالديمقراطية، والديمقراطية وحدها هي التي تؤمن امكانية الخيار.

ان الحياة لم تثبت توقعاتنا بان الرأسمالية سوف تكبح حتماً التقدم الاقتصادي والعلمي ـ التقني. ولعل خطأ الشيوعيين في بعض البلدان انهم استرشدوا في مراحل معينة، بمبدأ «كلما ساء الوضع كان الأمر أفضل»، وبذلك اعاقوا العملية الموضوعية لتطور وارتقاء القوى المنتجة للمجتمع البرجوازي.

لقد ناضلنا نحن في سويسرا دائماً ضد الجوانب السلبية للرأسمالية فقط. فنحن، مثلاً، نعتبر الاستعمار باشكاله القديمة والجديدة غير مقبول اطلاقاً ونطور بهذه الروحية التضامن الاممي بهدف ازالة نظام الاضطهاد الاستعماري. ونقف اليوم ضد استخدام انجازات العلم والتقنية من أجل فرض الارادة السياسية لبلدان معينة على الأخرى، وبالدرجة الأولى في «العالم الثالث».

وقد ربطنا دائماً كل تقدم على الجبهة الاجتماعية بنمو انتاجية العمل وريعية المؤسسات والعمل الأفضل للنظام الاقتصادي بمجمله. ولم يكن الشيوعيون مطلقاً اعداء للتقدم العلمي ـ التقني. بيد انه يحمل في طياته عواقب سلبية على الانسان. لذا فان مطلبنا هو: ان من الضروري ازالة هذه العواقب، واخضاع النمو الاقتصادي لمتطلبات نوعية الحياة.

يتهم الشيوعيون، أحياناً، بانهم دعاة اضفاء طابع «دولتى» عام على الاقتصاد وكل وسائل الانتاج والقرارات الاقتصادية. وهذا ليس صحيحاً. فنحن ندعو إلى تعزيز دور الدولة في التنظيم الاجتماعي، وليس ابداً في قيادة الاقتصاد. وقد دفع بعض البلدان الاشتراكية غالياً ثمن الخلط الخاطيء بين الدور الاجتماعي والاقتصادي للدولة. أما تناولنا نحن فيختلف.

ففي وثائق حزب العمل السويسري نطور نظرية التقدم الاجتماعي الجديدة في ظروف التعددية والاجماع المعين في المجتمع. ويجري الحديث عن مراعاة افضل للمتطلبات الايكولوجية والتقاليد الثقافية والقيم الاخلاقية للشعب. أما في ميدان الاقتصاد فالحديث يدور حول التقويم الواقعي لدور الدولة وامكانات تنظيم العلاقات السلعية النقدية.

كل هذا ليس مجرد تحسين، بل تحولات عميقة. ويطرح هنا سؤال حول طابع الثورة، وعن ماهية الاشتراكية وكيفية الوصول اليها، وفرض الرقابة على وسائل الانتاج.

ونحن نعتبر انه لا يكفي انتخاب النواب ومنحهم السلطة التشريعية، بل ينبغي ان تنتشر الديمقراطية في الميدان الاقتصادي ايضاً.

ان التحولات العميقة تحتاج إلى قرارات ثورية. أما الاشتراكيون الديمقراطيون، اذ يراهنون على التعاون الطبقي، فانهم يحققون أحياناً التحسينات، حتى الجوهرية منها، ولكنهم لم ينجحوا مطلقاً في اخضاع التطور الاقتصادي في ظل الرأسمالية لمصالح التقدم الاجتماعي. ولذا فانهم يمرون بأزمة لا تقل خطورة عن الازمة التي يعيشها الشيوعيون. فتحقيق الشراكة الطبقية أسهل عندما يكون الاقتصاد في حالة نهوض دائم، عندما يكون هناك ما يمكن اقتسامه. بيد ان اعادة هيكلة الصناعة، وازاحة الكثير من المنتجين التقليديين من قبل الشركات فوق القومية يخلقان العديد من المعضلات الاقتصادية ـ الاجتماعية. في مثل هذه الظروف يفقد التعاون الطبقي اساسه المادي، وبالتالي مغزاه.

والسبب الآخر لازمة الاشتراكيين الديمقراطيين يكمن في انهم وضعوا دائماً ديمقراطيتهم في مواجهة الممارسة التسلطية للاحزاب الشيوعية الحاكمة وقمع الحريات المدنية في ظل الاشتراكية، وخلطوا بين الشيوعية والسعي إلى الاستيلاء على السلطة بالقوة من خلال اقامة دكتاتورية الاقلية. بيد ان العمليات الجارية اليوم في البلدان الاشتراكية تحرم الاشتراكيين الديمقراطيين من هذه الحجة، أي من قسم كبير من الاساس الايديولوجي. ولذا يتعين عليهم ان يفكروا ملياً في بقائهم السياسي.

لا ننسى المثال الاشتراكي

تطرح المسألة حول اضفاء طابع اشتراكي ـ ديمقراطي على الاحزاب الشيوعية، وعن انه لا توجد فوارق بينها وبين الاشتراكيين اليساريين. يمكن تصور ذلك نظرياً. ولكن لا يجوز في الواقع نسيان ان الاشتراكية الديمقراطية تأخذ على عاتقها طوعاً دور المدير لشؤون الرأسمالية. والحديث لم يعد يدور عن الاجماع الممكن بهدف التقدم في هذه المسألة أو تلك، بل عن التعاون الطبقي الفعلي.

لنأخذ، على سبيل المثال، الاشتراكيين الفرنسيين، الذين حكموا منذ عام ١٩٨١ لفترة معينة مع الشيوعيين في إطار الاكثرية اليسارية. لقد افلحوا في البرهنة على ان اليساريين قادرون على تحقيق التقدم في عدد من الاتجاهات، بيد انهم حلوا مسائل الاقتصاد بالطرق الرأسمالية، بل وأكثر من ذلك ـ اظهروا قدرة لا تقل عن قدرة الرأسماليين في قمع العمال المضربين. وواصلت حكومة الاشتراكيين الحرب الاستعمارية في تشاد، وشاركت مع الامريكيين في قصف لبنان. وباختصار لم يبق إلا شيء نزير يسير من افكار

الاشتراكية ومبادئها.

ان على المخلصين فعلاً لهذه المثل ان يكونوا على استعداد للتضحية بشيء من اجلها، من أجل العلاقات الجديدة مع البلدان النامية وتوطيد قضية السلام ونزع السلاح، والتحولات الاجتماعية واشاعة الديمقراطية في الاقتصاد. وهنا بالذات تبرز الفوارق بين ممثلي قيادة الاشتراكية الديمقراطية الحاكمة، وقواعد الاشتراكيين الذين نتعاون معهم يومياً على أساس المصالح المشتركة.

فعندما يكون بالامكان العمل معاً في الكانتون أو المقاطعة، تكون ثمة آفاق لتحقيق التحولات. اذ ليس بامكان الشيوعيين تحقيق ذلك بمفردهم. ولكن، اذ نعمل مع الاشتراكيين الديمقراطيين والقوى الأخرى على حل المسائل الملموسة فاننا لا ننسى المثال الاشتراكي أي جعل حياة الناس أفضل، ووضع حد للسيطرة والعنف، واقامة علاقات جديدة بين دول العالم.

ويمعزل عن الخلافات الايديولوجية تتوطد آفاق الاعمال المشتركة للقوى التقدمية. ومنذ عام ١٩٧١ يسير حزبنا على نهج تلاحم الشعب، وهو أمر غير ممكن في سويسرا من دون التعاون مع الاشتراكيين. وثمة عامل آخر لا يمكن إلا أخذه في الحسبان. فالساسة المحترفون يظهرون على شاشة التلفزيون باستمرار ويملأون الصحف، وفي هذا السياق يفقد عدد متزايد من الناس الاهتمام بالاحزاب والانتخابات. ولكنهم ليسوا محايدين في آرائهم وافعالهم مطلقاً، فهم يشاركون في الحركات الاجتماعية الجبارة، ومن بينها الاضرابات. وهذه ظاهرة جديدة لا يمكن لأي حزب تجاهلها.

وينطبق ذلك على البلدان الاشتراكية أيضاً. فعلى سبيل المثال، اظهرت اضرابات عمال المناجم في الاتحاد السوفييتي انه إلى جانب الارادة السياسية الواضحة في اجراء التحولات لدى القيادة الحزبية، يمارس الشغيلة بوسائلهم الضغط من أجل تعجيل البيريسترويكا وهذا يؤكد، مرة أخرى، ان المثل الشيوعية ليست مجرد حديث فارغ عندما تكون مدعومة باعمال الشغيلة الملموسة. وهم - سواء عندنا أم في الاتحاد السوفييتي - يطالبون بالحاح باجراء التحولات العميقة.

كل تقدم عبارة عن ثورة صغيرة

فما هو السبيل لتحويل المجتمع في البلدان المتطورة صناعياً، على غرار بلدنا؟ لا طريق آخر سوى اقامة اغلبية تعددية تستند إلى آفاق جديدة للتقدم. وهذا يعني جمع قوى الشيوعيين والاشتراكيين والايكولوجيين وكل من لا يوافق على سيطرة رأس المال.

ولا يكفي هنا العمل عن طريق التعاون الطبقي فقط. بل ينبغي استخدام جميع روافع الديمقراطية وتحقيق ـوأنا اصر على ذلك ـ الممارسة الثورية. ان مغزى الثورية ليس في الاستعداد للانتصار العظيم غداً، بل في **العمل اليومي بين الجماهير** ـ في المؤسسات والدوائر والاحياء السكنية.

وهذا لا يتناقض ابداً لا مع فكرة أوسع اجماع ممكن بين القوى الاجتماعية، ولا مع اولوية القيم الانسانية العامة على القيم الطبقية الصرف. ومهمة الشيوعيين هي في دفع الحلول التقدمية إلى أبعد مدى ممكن.

ودون ان ندعي اننا المعبرون الوحيدون عن جميع الآمال، فاننا مدعوون مع ذلك للسير في طليعة النضال من أجلها. وبواسطة الحوار وتعبئة القوى الاجتماعية حول البرنامج السياسي المشترك نسعى على كل صعيد، **وفي كل مرحلة، إلى تحقيق التقدم في صالح الديمقراطية، وكل تقدم من هذا النوع يمكن ان يعتبر وكأنه ثورة صغيرة.**

ولا يمكن تحويل المجتمع السويسري إلا بالتوصل إلى موافقة الاغلبية، الكبرى بقدر الامكان، على كل قرار. وهذا عمل طويل ودؤوب، ولكنه مثمر. ونعتزم السير في هذا الطريق إلى الامام. وعلى أية حال لا ننوي ابداً الاكتفاء بما يريدون التنازل عنه في إطار التعاون الطبقي. فليس من الضروري توطيد كل نجاح فحسب، بل وتطويره **وطرح مطالب جديدة بعيدة المدى أيضاً.**

ان افق التقدم هذا، اضافة إلى عمليات اعادة البناء في البلدان الاشتراكية، **تزيل إلى حد بعيد مغزى الانقسام القائم في الحركة العمالية تاريخياً، وبالدرجة الأولى بين الشيوعيين والاشتراكيين الديمقراطيين.** ولا أريد المبالغة في تلك الخلافات التي تبقى قائمة بيننا سواء على مستوى المذاهب، أو في استخدام اشكال النضال السياسي. فلا يمكن تحقيق التحسينات من دون نقد، من دون المقارنة بين وجهات النظر المختلفة.

واعتقد ان الأمر الرئيسي هو الفهم المشترك لحقيقة انه لا يمكن تحقيق التقدم إلا بتحالف جميع القوى المعارضة لنظام سيطرة رأس المال. ولكن هذا لا يعني تطابق البرامج التي يصوغها «العاملون في الجهاز» في مقرات الاحزاب السياسية. اننا نسعى إلى تحقيق التلاحم في الاسفل بواسطة الحوار الديمقراطي ومشاركة الفئات الواسعة وكل فرد في اتخاذ القرارات.

وفي رأيي، ان كل حزب سياسي، بما في ذلك الحزب الشيوعي، لا يكون حزباً مؤهلاً إلا اذا كان يستند إلى حقائق مجتمعة ويتقدم باقتراحات ملموسة ترمي إلى تحسين حياة الناس اليومية، وبالدرجة الأولى، في الميدان الاجتماعي. بيد ان على الحزب الشيوعي ان **يكون حاملاً لمشروع البديل عن الرأسمالية، أما في ظل المجتمع**

الاشتراكي ـ فمشروع التطوير الشامل للنظام الجديد.

وبالتالي، على الشيوعيين ان يكونوا في طليعة النضال، ليس من أجل تحسين وضع الشغيلة فحسب، بل ومن أجل تطوير القوى المنتجة في المجتمع أيضاً، من أجل التقدم في ميدان الثقافة. ولابد من البحث النظري المستمر والتجديد الفكري، فالماركسية ليست عقيدة جامدة، يمكن تطبيقها في كل الظروف. انها ينبغي ان تساهم في الادراك العميق للعالم المتغير.

نحن بحاجة إلى طاقة الجميع

لقد بينت التجربة الضرورية الملحة للانفتاح السياسي: **اشراك غير الشيوعيين في لوائحنا الانتخابية، الحوار مع الذين ـ وان كانوا لا يشاركوننا الآراء، ويتخذون موقفاً متحاملاً من حزب العمل السويسري ومن الاشتراكية القائمة ـ على استعداد للعمل معنا في اتجاهات ملموسة محددة.** ففي مجرى هذا العمل المشترك تراهم كثيراً ما يكتشفون بدهشة اننا نقدم الاجابات عن الكثير من الاسئلة التي تشغل بالهم. هكذا، اذ يجمع الحزب بين النظرية والممارسة، يجتذب قوى جديدة ويتجنب التحول إلى قوة هامشية.

ان الحزب ليس هدفاً بحد ذاته، بل أداة لتحويل المجتمع. ومهمته الرئيسية هي العمل من أجل ان يشارك أكبر عدد ممكن من المواطنين في هذه القضية. ونأمل في ان يأتي الينا اناس جدد، حاملين معهم طاقتهم وثقافتهم. ولا ننوي محاسبتهم عما اذا كانوا يقرأون صباح الأحد الصحف أو يصغون إلى الموعظة في الكنيسة. ان أهم ما نريده منهم هو المشاركة بنشاط في النقاشات حول سياسة الحزب، والتناول النقدي والاسهام الشخصي الخلاق في النضال العام.

تحمل الوثائق التي أقرها حزب العمل السويسري في مؤتمراته، ومشاريع الحزب حول المسائل المختلفة بصمات هذا الابداع. أما بالنسبة للمشاركة في تحقيقها فمن الطبيعي ان يشارك كل المناضلين فيها في ضوء مصالحهم. فمهمة الحزب هي معرفة الاستفادة إلى اقصى حد من طاقة اعضائه. وما من اوامر ترغم الناس الذين اتوا بملء ارادتهم إلى المنظمة السياسية، على ان يفعلوا ما يعتبرون ان لا فائدة منه.

من هنا فهمنا للمركزية الديمقراطية. فهي ينبغي ان تؤمن الحرية الكاملة واقصى درجات النقاش بحيث **لا تهمل فكرة واحدة ولا تقمع**. وبعد ان يتخذ القرار، يعمل على تنفيذه بنشاط أكبر مَن يرتبطُ بهذا الاتجاه من النضال. **والأمر الوحيد الذي نعتبره غير جائز هو ان يعمل شيوعي ما أو مجموعة من الشيوعيين خلافاً للخط المقر بصورة جماعية.**

اننا نراهن على ارادة وقدرة كل فرد في الاسهام بقسطه في وضع هذا القرار أو ذاك وتنفيذه، نراهن على حماسته. ولكن اذا لم يعد الانسان في مرحلة يرغب في تحمل عبء العمل الحزبي أو لم يعد قادراً على ذلك، فانه يذهب بنفسه، ولا أحد يطرده من الحزب، **ولا يجوز استخدام العقوبات التنظيمية أيضاً بحق الشيوعي الذي لا يوافق على القرار المتخذ حول مسألة ملموسة، ولو كانت مهمة، ولا يشارك في تنفيذه.**

ربما يحن البعض إلى «الازمنة الطيبة القديمة»، عندما كانت القيادة تأمر: ينبغي ان يتحرك الجميع كشخص واحد. وكان يحدث ان تلبي الاكثرية. ولكن ما هي النتيجة التي تنجم عن هذا النشاط القسري؟ فليكن عدد المنفذين أقل، ولكن ليكونوا مهتمين ومؤهلين حقاً. فضلاً عن انه لا يجوز ارغام الناس الذين لا يحصلون على أية امتيازات من عضويتهم في الحزب، بل يقدمون فقط وقت فراغهم وقواهم، ويجنون المشاكل أحياناً كثيرة.

الاستقلالية الكاملة وحرية العمل، التعددية والحوار النقدي ـ هذه المبادىء لا تتأكد في حياة احزاب معينة فحسب، بل وفي حركتنا كلها أيضاً. وتتردد أحياناً آراء تقول اننا نبتعد عن التضامن العالمي للشيوعيين، الذي كان خلال عقود يجري تحت شعار الامية البروليتارية.

ان حزب العمل السويسري لا ينوي تقديم النصح لأحد. اننا نشارك في لقاءات الشيوعيين العالمية، وفي النقاشات السياسية والنظرية الجارية في حركتنا، على أساس الاحترام المتبادل وعدم التدخل في شؤون الاحزاب الأخرى. فكل حزب منها يتحمل المسؤولية أمام شعبه. والتاريخ يقرر من هو المحق.

الاعدام في العراق

صدر مؤخراً تقرير لمنظمة العفو الدولية عنوانه «عقوبة الاعدام ضد حقوق الانسان». ادناه نقدم للقارىء نصّ الفصل الخاص بالعراق من هذا التقرير.

الوضع الشرعي: ابقاء العقوبة

الاعدامات من ١٩٨٥ ـ منتصف ١٩٨٨ : يُبلّغ عن اعدام مئات كل عام على جرائم سلب وسرقة في زمن الحرب، وقتل متعمد، والفرار من الجيش، والخيانة، والتخريب باستخدام الاسلحة والمتفجرات، وتزوير وثائق رسمية، وفساد اقتصادي.

عوامل اخرى: اعدامات علنية، محاكمات غير عادلة، لا حق في الاستئناف ضد احكام تفرضها محكمة الثورة والمحاكم الخاصة المؤقتة، تطبيق القانون بمفعول رجعي، اعدام الاطفال، اعدام السجناء رغم الحكم عليهم بالسجن.

اسلوب الاعدام: شنقاً، رمياً بالرصاص.

يحتفظ العراق بعقوبة الاعدام لتفرض الزامياً أو اختيارياً في مجموعة واسعة من الجرائم الجنائية والسياسية المنصوص عليها في قانون العقوبات (رقم ١١١ لعام ١٩٦٩)، وفي عدد كبير من القرارات التي لها مفعول القانون، صادرة عن مجلس قيادة الثورة. وقد تفرض عقوبة السجن بدلاً من عقوبة الاعدام، حيث تكونُ هناك ظروف مخففة أو اسباب لمنح

الرحمة. اما اذا ثبت وجود ظروف مشددة، فقد تفرض عقوبة الاعدام في جرائم يعاقب عليها عادة بالسجن المؤبد.

يميز قانون العقوبات بين الجرائم العادية والجرائم السياسية، ويقتضي فرض حكم بالسجن المؤبد بدلاً من الاعدام بالنسبة للاخيرة. إلا ان هناك ستة انواع من الجرائم تُستبعد من تصنيف الجرائم السياسية، حتى ولو انها ارتُكبت بباعث سياسي. وهذه الجرائم هي: تلك المرتكبة «بباعث اناني دنيء» وتلك الضارة بالامن الخارجي للدولة، وجريمة القتل أو محاولة القتل المتعمد، ومحاولة اغتيال رئيس الجمهورية، والجرائم الارهابية، والجرائم «المخلّة بالشرف» كالسرقة، والاختلاس، والتزوير، وخيانة الامانة، والاحتيال، والرشوة، وهتك العرض، والفرار من الجيش.

ويتضمن قانون العقوبات المعدّل تحديداً لفئات كثيرة من الجرائم المنطوية على عقوبة الاعدام، التي تعتبر ضارة بالامن الداخلي والخارجي للدولة، والتي يترتب عليها صدور حكم الزامي بالاعدام. وتشمل هذه جرائم سياسية معينة خالية من العنف، كالنشاطات السياسية لاعضاء حاليين وسابقين في حزب البعث العربي الاشتراكي. ومن الجرائم الاخرى التي يعاقب عليها بالاعدام بموجب قانون العقوبات، توجيه اهانة علنية وفاضحة لرئيس الجمهورية أو نائبه، أو لاعضاء مجلس قيادة الثورة أو اعضاء حزب البعث أو المجلس الوطني أو الحكومة.

اصدر مجلس قيادة الثورة في الفترة الواقعة ما بين عام ١٩٧٨ وعام ١٩٨٦، قرارات تتعلق بسبع جرائم جديدة يعاقب عليها بالاعدام، بما فيها القرار رقم ٤٦١ لعام ١٩٨٠ المتعلق بالانتماء أو الانتساب الى حزب الدعوة الاسلامية. ويجوز تطبيق هذا القرار بمفعول رجعي، خلافاً لاحكام قانون العقوبات والدستور. وفي آذار/ مايس ١٩٨٤، صدر قانون العقوبات الخاص بالجيش الشعبي، الذي يتضمن ١١ جريمة يعاقب عليها بالاعدام اذا ارتكبها افراد الجيش.

لا يجوز الحكم بالاعدام على من كان دون الثامنة عشرة من العمر وقت وقوع الجريمة، كما لا يجوز تنفيذ الحكم في المرأة الحامل إلا بعد اربعة اشهر من الولادة. والمحاكم المختصة بفرض احكام الاعدام هي المحاكم الجزائية الكرى، والمحاكم العسكرية الدائمة، ومحكمة الثورة، ومحاكم خاصة مؤقتة ينشئها مجلس قيادة الثورة لغرض محاكمة مجموعات معينة من السجناء.

يجب احالة القرارات الصادرة عن المحاكم الجزائية الكبرى الى محكمة التمييز تلقائياً خلال عشرة ايام من اجل مراجعتها، حتى ولو لم يقدَّم طلب استئناف بصددها. ويجب مراجعة احكام الاعدام من قبل هيئة عامة تتكون من جميع قضاة محكمة التمييز.

والاحكام التي تؤكدها محكمة التمييز تُحال الى وزير العدل، الذي يجب ان يعرضها على رئيس الجمهورية لتصديقها.

تجري محاكمة افراد القوات المسلحة امام محاكم عسكرية دائمة، تخضع احكام الاعدام التي تفرضها لمراجعة المجلس العام لمحكمة التمييز العسكرية.

ومحكمة الثورة هي محكمة خاصة دائمة أُنشئت عام ١٩٦٨، تتمتع بصلاحية اصدار الاحكام في قضايا تنطوي على جرائم مرتكَبة ضد الامن الداخلي والخارجي للدولة، وعلى مجموعة واسعة من الجرائم الاخرى. واجراءات هذه المحكمة يجب ان تتقيد بأحكام قانون اصول المحاكمات الجزائية لعام ١٩٧١، لكن الاحكام الصادرة عنها تكون نهائية غير خاضعة للاستئناف أو التمييز، وفي آب/ اغسطس ١٩٨٢، أُلغيت المحكمة الخاصة في كركوك، وهي محكمة خاصة دائمة اخرى أُنشئت عام ١٩٧٤ لمحاكمة الاكراد المتهمين بارتكاب جرائم سياسية، ولم تكن قراراتها خاضعة للاستئناف. وقد انشئت ايضاً خلال السنوات الاخيرة محاكم خاصة مؤقتة للنظر في قضايا تنطوي على احكام الاعدام.

يكون تنفيذ الاعدام شنقاً داخل السجن أو في أي مكان آخر يحدده القانون، بينما يجري اعدام افراد القوات المسلحة رمياً بالرصاص، ولا يجوز تنفيذ الاحكام قبل التصديق عليها بمرسوم جمهوري، ورئيس الجمهورية مخول منح العفو أو تخفيف احكام الاعدام.

ترد تقارير عن حدوث مئات الاعدامات في العراق كل عام، ويقال ان كثيراً من الضحايا يجري اعدامهم بدون محاكمة، أو بعد محاكمات فورية. ولم يكن بالامكان دائماً التأكد مما اذا كانت جميع هذه الاعدامات تجري داخل نطاق القضاء. وقد سجلت منظمة العفو الدولية اسماء حوالي (٥٢٠) شخصاً ورد انهم اعدموا بسبب جرائم سياسية ما بين عامي ١٩٧٨ و١٩٨١. فخلال شهري آذار/ مارس ونيسان/ ابريل ١٩٨٠ وحدهما، ورد ان ١٠٠ شخص اعدموا، وقيل ان اكثر من ٦٠٠ شخص اعدموا خلال عامي ١٩٨٢ و١٩٨٣. ومازالت التقارير ترد منذ عام ١٩٨٤ عن اعدام المئات كل سنة، لكن منظمة العفو الدولية لا تعرف عددهم بالضبط. فباستثناء حالات قليلة، لا تنشر الحكومة علناً انباء هذه الاعدامات، كما ان كثيراً منها، خاصة عمليات اعدام السجناء السياسيين والفارين من الجيش، ورد انها تحدث سراً داخل السجون.

كان بين الذين اعدموا اعضاء احزاب سياسية محظورة، واشخاص اشتُبه بمعارضتهم للحكومة، وطلاب وفارون من الجيش، ومدنيون اعتقلوا كرهائن، بما فيهم اطفال، كما كان بينهم اكراد وعرب وتركمان. وتفيد المعلومات المتوفرة ان معظم السجناء السياسيين يُحاكمون امام محاكم خاصة دائمة أو مؤقتة، وان معظم احكام الاعدام تصدر

عن محاكم من هذا النوع. وتُعقد اغلبية هذه المحاكمات سراً، ويكون الاتصال فيها بمحام من تعيين الحكومة محدوداً جداً (يقتصر في بعض الحالات على يوم المحاكمة)، وكثيراً ما يُعتمد الاعترافات المُنتزعة تحت التعذيب كأساس للادانة.

كثيراً ما يُحرم المتهمون بارتكاب جرائم يعاقب عليها بالاعدام من حقهم القانوني في استدعاء شهود من طرفهم، أو في تقديم ادلة تدحض التهم الموجهة اليهم. ويُقال ان دور محامي الدفاع غالباً ما يقتصر على التماس الرحمة أو تخفيف الحكم. وقد صدرت احكام اعدام بحق بعض السجناء السياسيين بعد محاكمات فورية في محاكم عسكرية. وورد ان بعض السجناء السياسيين اعدموا بعد ان كان قد حكم عليهم بالسجن. وفي ٣٠ و٣١ كانون الاول/ ديسمبر ١٩٨٧، ورد ان اكثر من ١٥٠ سجيناً سياسياً اعدموا في سجن ابو غريب قرب بغداد، وقيل ان بعضهم كانوا قد حكموا بالسجن.

وفي منتصف عام ١٩٨٦، حكمت محكمة خاصة مؤقتة بالاعدام على سبعة اشخاص اتهموا بالفساد الاقتصادي. وفي كانون الثاني/ يناير ١٩٨٧، حكمت محكمة اخرى من هذا النوع بالاعدام على سبعة شبان اكراد اتهموا بارتكاب «اعمال اجرامية وتخريبية باستخدام الاسلحة والمتفجرات». ولم تتوفر لدى منظمة العفو الدولية تفاصيل اجراءات المحاكمة المتبعة في هاتين القضيتين.

وأُعدمَ اطفال لم يبلغوا الثامنة عشرة من العمر. ففي تشرين الثاني/ نوفمبر وكانون الاول/ ديسمبر ١٩٨٧، ورد ان خمسة فتيان اكراد تتراوح اعمارهم بين الخامسة عشرة والسابعة عشرة كانوا بين ٣١ كردياً اعدموا رمياً بالرصاص بعد محاكمات عسكرية فورية. وورد ان ثمانية آخرين تتراوح اعمارهم بين الرابعة عشرة والسابعة عشرة اعدموا في سجن ابي غريب في ٣٠ و٣١ كانون الاول/ ديسمبر ١٩٨٧. وقد بلغ منظمة العفو الدولية ان الاطباء كان يُطلب منهم في هذه الحالات اصدار شهادات وفاة تفيد ان الضحايا كانوا قد بلغوا الثامنة عشرة من العمر وقت اعدامهم.

وورد ان السجناء، بمن فيهم القاصرون، تعرضوا للتعذيب قبل اعدامهم. فقد اعيدت جثث الضحايا الى عائلاتهم وهي تحمل آثار التعذيب، بما فيها نزع الاظافر وقلع العيون. واعيدت جثة رجل اعدم عام ١٩٨٥ الى عائلته ورأسه مقطوع. وعند استلام جثث الضحايا، يُطلب منن العائلات دفع «اجور الاعدام» المعتادة، التي تتراوح عادة ما بين ٥٠ و٣٠٠ دينار عراقي (حوالي ١٦ الى ٩٦ دولار امريكي)* لكل جثة، من اجل تغطية نفقات الدولة على بنود كالرصاص، والتوابيت، والنقل. كما ان العلائلات تُمنع ايضاً من اقامة جنازة أو مراسيم دفن علنية للضحية.

* حسب سعر الدينار بالسوق السوداء ـ المحرر.


أدب وفن



كيف نرثي بيكيت؟

لقد اكتملت عزلة الكاتب بموته أخيراً، تاركاً لنا الكلام كشخصيات مسرحه الهاذية بحديثها المليء بالصمت دون ان يجيبها أحد.

سنختلف، ربّما، حول بيكيت مثلما اختلفنا من قبل، أما هو فسيلزم الصمت كعادته، موغلاً في عزلته وبحثه المتواصل عن الآخر انساناً أو إلهاً.

وإذا كان كثيرٌ من النقاد الماركسيين خاصة لم يستطيعوا ان يكتشفوا الجانب الانساني المضيء والخفيّ في آن واحد في عالم بيكيت فليس ذلك شارةً للتعميم، فقد احتفى به الشاعر الفرنسي اراغون وكرّس له عدداً خاصاً من مجلته (الآداب الفرنسية) عام ١٩٦٣ كما اعتبر الناقد الشهير لوكاتش، في واحدٍ من كتبه، ان شعبية بيكيت تتمثل «في إظهار عبث الوجود الانساني وافلاسه التام كقدرٍ مشؤوم مسلّط فوق رأس الانسان» وهذا يشير في رأي لوكاتش إلى «النقطة التي يجب ان ننطلق منها لنعلن الكفاح ضد عالم واقع في شبكة التوجيه المناور» لذلك ليس من المستبعد، في رأي لوكاتش أيضاً، ان يغدو قاريء بيكيت «مناضلاً ضد العقلية المناورة» للرأسمالية.

أما الناقد الماركسي الانجليزي جون بيرغر فانه يذكر في واحدةٍ من مقابلاته انه خاض سجالاً عنيفاً مع صحيفة الحزب الشيوعي البريطاني حول تقييم مسرحية (في انتظار غودو) إذ اتهمتها الصحيفة بانها تعبر عن تشاؤمية البرجوازية الصغيرة.

وفي هذا الصدد يذكر جون بيرغر انه ذهب ـ إثر هذا السجال ـ هو والامين العام للحزب الشيوعي البريطاني وخمسةٌ من أعضاء اللجنة المركزية لمشاهدة المسرحية مرة أخرى.

ولعل قارئنا العربي لم يتح له الاطلاع على أدب بيكيت إلاّ عبر مسرحيتين مترجمتين أو ثلاث: (في انتظار غودو) و (الايام السعيدة)، وبعض المسرحيات القصيرة المنشورة هنا أو هناك.

كذلك يتذكر محبو المسرح النقاشات التي دارت حول مسرحية (لعبة النهاية) حين عُرضت في مسرح الجيب في القاهرة عام ١٩٦٢.

وحتى عبر هذا اليسير من نتاجات بيكيت الغزيرة المتنوعة يتلمّس القاريء، ربما، شيئاً آخر غير هذه التقييمات العارضة التي تختزل ثقافة أو أدباً بكلمتين (مسرح العبث) أو (أدب اللامعقول)، ففي هاتين المسرحيتين (في انتظار غودو) و (الايام السعيدة) ثمة حنانٌ بالـغ ورغبةٌ في التواصل واصرارٌ على البحث، وامساكٌ باللحظات السعيدة الهاربة من الانسان وسط اللامبالاة، حتى وهو يقترب من الموت كما (في الايام السعيدة) أو من الفراغ واللاجدوى (في انتظار غودو).

أما أساليب بيكيت الفنية التي تتجاوز المألوف والتي تمتد من التجريد إلى المباشر الفـظّة بتدخل الكاتب في صُلْب موضوعه على طريقة الروائيين الكلاسيكيين، فان في تنوعها وغرائبيتها ما يجعلنا أقل وثوقاً بمفهومنا المتطرّف عن الحداثة وأحكامنا المطلّقة في النقـد وتحريمنا وتحليلنا في ما ينبغي ان نتناوله أو نتجنبه من الموضوعات والشخوص، مختلقين أحياناً معارك وهميةً بدلاً عن تناول ما هو معطىً في الادب ودراسته في ضوء الواقع والادب نفسه.

أليس هذا التنوع قريباً من تنوّع شخصية بيكيت ذاتها في وجوهها المختلفة.

مَنْ منهما يعبّر عن الآخر وإنْ بشكل خفيّ، وإن بشكل مغاير؟

لقد ظنّ الكثيرون ان بيكيت أبعد الناس عن السياسة وأحداث عصره، ولكن بيكيت المتوحد، الحزين، الصامت هو ذاته بيكيت رجل المقاومة ضد النازية الذي نجا باعجوبةٍ من الجستابو في باريس عام ١٩٤٢ هارباً إلى مدينة روسيون، وهو ذاته الذي اشتغل عاملاً زراعياً، وعمل في الصليب الأحمر، وأعلن احتجاجه على اعتقال المسرحي التشيكوسلوفاكي ف هافيل، قبل ان يصبح هذا الأخير رئيس جمهورية جيكوسلوفاكيا الحالي.

كيف نرثي بيكيت؟

عبد الكريم كاصد



مقدمة في عمارة المدن العربية

نظرة خاصة لمدينة بغداد المدورة

د. جاسم الدباغ

اصبحت اعادة البناء وتطوير المدن العربية تعتمدان غالباً على نقل نماذج الابنية الغربية، مع محاولة تزويق الابنية بعناصر معمارية غريبة عنا، غير منسجمة مع المتطلبات الاقتصادية ـ الاجتماعية أو المناخية، أو عبر لصق عناصر تراثية، في محاولة فاشلة للاقناع بالاستفادة من التراث. ونلاحظ بين هذين الاتجاهين محاولات جادة، ولكنها محدودة جداً، لتقديم اسس معمارية تنسجم مع المتطلبات المحلية.

في الدول النامية، ولاسيما العربية، ترتبط مشكلة العمارة بعدد من العوامل في مقدمتها الزيادة السكانية المطردة وما تفرض من زيادة مستمرة في الحاجة إلى أنواع الابنية، خاصة السكنية. العامل الآخر هو غياب الدراسات أو ضعفها في الأقل مما يساهم في تجاهل المتطلبات والشروط الملائمة للعمارة الجديدة.

ومما يزيد الأمر تعقيداً ان المشكلة ليست محصورة في صاحب القرار، بل في الشائع بين المواطنين الذين يرون ان العمارة الغربية المعاصرة المعتمدة على التكنولوجيا هي مؤشر للتحضر، وكل ما نملكه من تراث ينبغي اهماله[1].

التمعن في أزمة العمارة في المدن العربية يقتضي تفهم العديد من الشروط والمتطلبات والآراء التي قد تتقاطع مع بعضها البعض، ولكن تبقى المتطلبات الاقتصادية ـ الاجتماعية والمناطقية هي الحاسمة.

هنـاك دعوات مستمرة للاستفادة من التراث يقابلها ميل واضح لنقل التكنولوجيا. وهنـاك عادةً نقـد متبـادل بين أصحـاب الرأيين. والمشكلة اعقد من المفاضلة بينهما. فالموقف من التراث ينبغي ان يكون واضحاً لأن الهدف ليس نقل ما أنتجه المعمار القديم تقديساً للتراث، لأن هذا التراث قد يتناقض مع المتطلبات الجديدة. ومن الجهة الأخرى فالحلول المعتمدة على التكنولوجيا المتطورة تفرض التقولب والاجواء غير الطبيعية على المواطن، ناهيك عن الكلفة العالية للابنية في بلدان يعيش سكانها في فقر مدقع.

ان دراسة التقنية البسيطة التي يزخر بها التراث في المناطق المختلفة مع الأخذ بنظر الاعتبار المواد الأولية المتوفرة سيساهم في خلق بعض المنطلقات الجديدة عند استخدام التكنولوجيا المتطورة مما يجعلها منسجمة مع التطور الطبيعي للبلد.

تركز هذه المقالة على تخطيط بغداد المدوّرة بصفته من أبرز الامثلة في تخطيط المدن العربية القديمة. والهدف هو التعريف بجوانب من تراثنا المعماري الغني الذي لم ينل حقه من العناية لدى مصممي ومخططي المدن العربية من الاوربيين أو من المتأثرين بهم. والحال فان التفاعل بين التراث والعمارة المعاصرة من أهم المواضيع التي ينبغي معالجتها.

* * *

مدن الشرق القديم:

ظهرت أول المدن في بلاد ما بين النهرين ومصر والصين، ارتباطاً بأولى الحضارات الانسانية، في العراق (حضارات السومريين، البابليين والآشوريين) وفي مصر خلال عهود الممالك القديمة والوسطى والحديثة (٣١٠٠ ـ ١٢٠٠ ق. م) ومنذ ستة آلاف سنة ظهرت في الصين أولى الحضـارات وأخـذت تنتشـر بالتـدريج صوب الغـرب عبر آسيا، ولكن ولأسباب خاصة بالمفاهيم والعقلية الصينية (ترفعها وانغلاقها) لم تصل الحضارة الصينية إلى اوربا إلا بعد أكثر من ثلاثة آلاف سنة! وهكذا ظلت المدينتان العراقية والمصرية لعدة آلاف من السنين من أكبر المدن في العالم القديم.

انشـأ السومريون والأكديون في جنوب النهرين العظيمين الامبراطوريات المبكرة وكـانت أشهـر مدنهم أور ولكش واكاديا. وطور السومريون الكتابة وبنوا أول طراز من الابراج للمعابد (الزقورات) التي اصبحت من معالم المدن البابلية والأشورية. ثم انتصر الاكديون (سومريون ايفا) على بابل (٢٣٥٠ ـ ٢٣٠٠ ق. م) وتوحدت المدن ثانية بعد حروب عدة تحت أمرة السومريين وكانت عاصمتهم أور ولكنها دمرت من قبل العيلاميين

بعد مئة سنة من الازدهار.

الحياة اليومية للسومريين كانت تشبه إلى حد بعيد الحياة التي يحياها فلاحو العراق في بداية القرن الحالي. المدن قد تكون متشابهة أيضاً، فالشوارع ضيقة غير مستقيمة، والطرق غير مرصوفة، والبيوت مشابهة للبيوت التي كانت شائعة في أي بلدة عراقية صغيرة، وذلك باستثناء المداخل. حيث كانت مقوسة لعدم توفر الخشب ليصنع منه السند العلوي للفتحات.

كانت الغرف ضيقة مع سراديب خلف الدار تحت الساحة المرصوفة المخصصة لدفن الموتى والمعبد الخاص بكل اسرة.

ازدهرت مدن في الشرق، في حين كان الظلام يلف اوربا. وينتشر فيها عدم الاستقرار والغزوات المتتالية لقبائل غازية ويجري تنقل سريع وواسع للاقوام عبر المناطق المختلفة.

ما بقي في العراق من الماضي السحيق هو بيوت القصب المنتشرة في اهوار العراق، والبيت الشعبي ذو الفناء الداخلي أي «البيت البغدادي».

أما في مصر فلم تكن الابنية بعيدة عن هذا الطراز، عدا توفر امكانيات أفضل لاستعمالاتِ الحجر المتوفّر محلياً وبالتالي امكانية تقوس السقوف. اضافة لذلك اشتهرت الأبنية في مصر بالوانها الزاهية وبالنافورات والازهار.

في القرون الوسطى اطبق ظلام الاحتلال وخاصة العثماني والمغولي على المدن الشرقية. وبعد القرن الثالث عشر، تحولت معظم تلك المدن إلى آثار.

كان لتطور المدن الشرقية نمط خاص، ومن الصعوبة ان نضع مقاييس واحدة للتطور بينها وبين المدن في اوربا مثلاً. فتطور المدن الاوربية ارتبط بوضوح في الانتقال من الشرق إلى الاقطاع إلى الرأسمالية وكل تشكيلة اقتصادية ـ اجتماعية كان لها متطلباتها الخاصة في بناء المدن (روما، الاقطاعيات، المدن الصناعية)، في حين ما زالت علاقات شبه اقطاعية تسود معظم المدن الشرقية حتى الوقت الحاضر. فمراكز المدن الآن تبنى على الطراز الاوربي، في حين بقيت المناطق المحيطة بها (على بعد عشرات الامتار فقط) غارقة في عمارتها القديمة.

العمارة الاسلامية:

كان سكان الجزيرة العربية من البدو الرحل، المعتمدين أساساً على التجارة والقليل منهم أستقر على الجزء الساحلي معتمدين على الزراعة. حتى ظهور الاسلام لم تكن

لديهم مدن متميزة. وفي الحجاز كان لكل مدينة نظامها السياسي الخاص وأشهرها يثرب ومكة والطائف. وفي فترة شباب النبي قررت قريش اعادة تعمير وبناء الكعبة فاستخدمت مدامك من خشب الساج والحجارة وكان السقف يتألف من الخشب وجريد النخل بارتفاع ١٨ ذراعاً بعد ان كان ٩ أذرع على ست دعائم بصفين.

وكان أول بناء هام في الاسلام مسجد النبي في يثرب. لقد وضع النبي بنفسه مخطط المسجد بمساحة ٦٠ × ٧٠ ذراع أو أكثر بقليل، كانت الجدران مبنية من اللبن وجزء منه مسقف بسعف النخيل والطين، واعمدته كانت من جذوع النخل وله ثلاثة ابواب. وفي عهد الراشدين وخاصة في عهد عثمان بن عفان، تم توسيع المسجد وتحسين مواد بنائه. وفي العصر الأموي أمر الوليد بن عبد الملك بتوسيعه مجدداً فاصبحت مساحته ٢٠٠ × ٢٠٠ ذراع.

لقد كانت العمارة في بداية الاسلام بسيطة، فأول مقر سياسي للرسول كان يتصف ببساطة مردها تقشف المسلمين الأوائل وبساطة الحياة اليومية.

ثم تطورت العمارة الاسلامية اعتماداً على نقل أو تحوير العمارة المتطورة في ذلك الوقت خاصة في بلاد فارس والبيزنطيين. وقد انقسم الباحثون بين قائل إن كل ما بناه المسلمون اسلامي خالص يمثل اساس العمارة الاسلامية حالياً، وقائل ان لا وجود لعمارة اسلامية محددة مفضلين مصطلح العمارة في العالم الاسلامي. ولعل الأصح القول ان العرب استطاعوا بعد فتح العديد من البلدان ان يوظفوا العناصر المعمارية التي وجدوها هناك توظيفاً يستجيب للمتطلبات الاجتماعية ـ الاقتصادية والسياسية للاسلام. ولاحقاً حاولوا وضع اسساً واضحةً للعمارة الاسلامية متميزة عن العمارة في الحضارات الأخرى[٦].

ان السبب الرئيسي في عدم تبلور اسس معمارية اسلامية خالصة حتى منتصف القرن الثامن يعود إلى الانشغال بالفتح الاسلامي والاهتمام بنشر الدين الجديد في البلدان المختلفة. فقد تم انشاء المدن الجديدة من قبل قواد الجيش الاسلامي لاعتبارين اساسيين: الأول ديني والثاني عسكري. وكمثال أمر عمر بن الخطاب سعد بن ابي وقاص ببناء البصرة عام ٦٣٤ م ثم الكوفة عامة ٦٣٨ كمعسكرين للجيش الاسلامي. ولنفس الغرض أمر الخليفة عمر بن العاص ببناء الفسطاط (القاهرة).

ثم استفاد الامويون من وجود حاضرة مهمة هي دمشق الشام واعتبروها عاصمة لهم. وفي عهد الدولة الاموية لم تبرز اسس للعمارة الاسلامية عدا بعض عناصرها المضافة مثل المنارة، فالمساجد الجديدة اعتمدت على العمارة الاغريقية والرومانية وخاصة الهلنستية ويمكن ملاحظة تأثير الأخيرة في بناء مسجد قبة الصخرة في القدس والجامع الاموي الكبير في دمشق.

هكذا يمكن القول ان بناء المنصور لعاصمته الجديدة، بغـداد (٧٦٢ ـ ٧٦٦ م) يعتبر بحق حدثاً فريداً في تطور العمارة الاسلامية، وأهميته تبرز من خلال ادراك الواقع السياسي للدولة العباسية في ذلك الوقت ومتطلباته في المدن الجديدة، فبغداد هي أول مدينة اسلامية تعتمد الاسوار الضخمة لحمايتها ويغلب عليها الطابع العسكري، حيث ان أغلب مناطق المدينة كرست للعسكر ودواوين الحكومة وسكن المنصور وحاشيته وقواده، وهو يعكس مدى الاضطراب السياسي للدولة الجديدة.

مدينة السلام، بغداد المدوّرة:

يذكر الدكتور مصطفى جواد ان المؤرخين اختلفوا في اسم بغداد «فمنهم من قال ان اصله (بعل جاد) باللغة البابلية ومعناه (معسكر بعل) ومنهم من قال انه (بعل داد) أي إله الشمس، ومنهم من قال انه كلداني وان اصله (بلداد).

و (بل) اسم الإله الكلداني و (داد) كلمة أرامية معناها (الفتك)... ومنهم من يقول إن الاسم بابلي من عهـد حمورابي في القرن الثامن عشر قبل الميلاد وان اصله (بيت كداد)، أي بيت الغنم. ويرى بعضهم ان الكلمة آرية الأصل وان الكشيين استعملوها أول مرة في مستهل الألف الثاني قبل الميلاد ومعناها (عطية الإله). والفرس يرجعونها إلى اصل فارسي هو (باغ داد) أي بستان ذا دوية أو (بغ داوي) أي الصنم بغ اعطاني أو (باغ أي داد) وهـو اسم بستان انشأه كسرى انو شروان (٥٣٢ ـ ٥٧٩) في هذه البقعة فسميت القرية باسمـه، وقيل: كان اسم ملك الصين (بغ) فكان تجار الصين اذا انصرفوا إلى بلادهم بأربـاحهم الوافرة من سوق بغداد قالوا (بغد داد) أي هذا الربح من عطية الملك، وهو اضعف الأقوال وأبعدها عن الاحتمال»[٣].

أمر المنصور أربعة من أشهر المهندسين وقتئذ لتصميم وتخطيط المدينة وهم عبد الله بن محرز وعمران بن الوضاح وشهاب بن كثير ويقودهم الحجاج بن أرطأة. بدأ ببناء المدينة في اوائل شهر آب ٧٦٢ م (جمادي الأول ١٤٥ هـ) واستغرق بناؤها اربع سنوات وشهرين إلا يوماً واحداً. (للاختصار سأتجاوز العديد من التفاصيل الخاصة ببغداد المدورة والتي ذكرها الاستاذ الباحث هادي العلوي في مقالة القيم في البديل العدد «٨»).

ان البناء المدور كان شائعاً في القصور والمعابد البابلية والآشورية كمدينة الحضر والمدائن والحصون الآشورية. كما ان مخطط المدينة المعتمد على الشارعين الرئيسين المتعـامدين يبدو لي انه مقتبس عن المدن الرومانية، كذلك الخندق المحيط بالمدينة صمم على اساس ان يأتيها الماء من قنوات من نهر دجلة، أما الخندق فكان يُملأ بالماء

من قناة متفرعة استحدثت خصيصاً لبغداد من نهر كرخيا القديم. وليس دقيقاً القول ان نهر دجلة كان يشق المدينة (بغداد المدورة تقع في منطقة العطيفية حالياً في الشارع الرابط بين شارع الامام موسى الكاظم وشارع ١٤ تموز).

ان أول توسع للمدينة تم في عهد مؤسسها المنصور، فبعد عام من بنائها أمر المنصور ببناء معسكر خاص لجند ولي العهد في الجهة الشرقية المقابلة من النهر. وثم ربط ضفتي النهر بجسر من (الدوّاب). كان المنصور يخشى توحد جيشه وجيش ولي العهد المهدي، وسمى هذا الجانب (عسكر المهدي) بالرصافة. يقول الاستاذ الباحث هادي العلوي في مقاله المشار اليه اعلاه ان الرصافة اسم لقصر الرشيد. حيث ان اسم الرصافة مستمد من بناء شاده أخو المنصور الخليفة العباسي الأول ابو العباس السفاح في الانبار وسماه (رصافة ابي العباس) مقلداً الخليفة الاموي هشام بن عبد الملك، الذي كان قد انشأ رصافة الشام غرب الفرات.

بعد ٧٥ عاماً من اكتمال بغداد المدورة، اهملت بانتقال عاصمة الخلافة إلى سر من رأى (سامراء). غير انها استعادت مكانتها بعد ٥١ عاماً كعاصمة للعباسيين ولكن في جانبها الشرقي (الرصافة) وكان مركز المدينة شارع النهر الحالي.

ان اهمال بغداد المدورة بعد العودة من سامراء، عائد لأسباب كثيرة وقد يكون اهمها هو اشكالية تخطيطها الأصلي، فالمدينة كانت مدورة ومن الصعوبة ان يتم توسيعها بشكل منضبط، لهذا فقد توسعت بشكل عشوائي نتيجة الهجرة الكبيرة مما جعل المنصور يأمر بنقل السكان إلى خارجها. كذلك فان تخطيط المدينة المُعتمد على الشوارع المستقيمة والعريضة (٨ ـ ٢٥ م) غير ملائم لمناخ بغداد المعروف بجفافه وحره.

توسعت بغداد وبسرعة هائلة فيما بعد لتغطي المنطقة الممتدة حالياً من باب المعظم إلى الباب الشرقي. وبقيت هكذا حتى بداية القرن الحالي مع وجود مراكز محيطة شبه منفصلة عنها مثل مقابر قريش (الكاظمية). أما السبب الثالث لاهمال بغداد المدورة فهو نزوع الخلفاء العباسيين إلى بناء عواصم جديدة لهم، بعد مبايعتهم معتمدين على الموارد الكبيرة للامبراطورية الواسعة وغالباً ما فشلت مشاريعهم هذه، أما لقصر عهد الخلافة أو لانشغاله بأطفاء حركات التمرد أو في الحروب مع الدول الأخرى. فمن اسباب قرار المعتصم هجر بغداد المدورة والانتقال إلى سامراء مثلاً سوء معاملة المرتزقة الاتراك لاهالي بغداد وانتشار التذمر بينهم، فالمعتصم بن هرون الرشيد وأخ المأمون بويع للخلافة عام ٨٣٣ م وقد واجه في يوم مبايعته اعتراض القسم الأكبر من الجيش العباسي الذي طالب بمبايعة إبن اخيه المأمون بدلاً عنه. اضافة إلى مواجهته العديد من الثورات والاضطرابات والمخاطر الخارجية على دولته. وأولها كانت ثورة بابك الخرمي، ثم ثورة محمد بن القاسم

بن عمر بن علي في خراسان، ثم هجوم ثيوفيلوس امبراطور الروم على مدينة زبَطرهْ، ومن ثم الاستيلاء على انقره، ثم مواجهتـه لمؤامرة حاكها ضده كبار قواد الجيش وابن اخيه العباس بن المأمون، ثم ثورة مازيان بن قارون في بطرستان. . . كل هذا تم خلال فترة خلافته التي استمرت ثماني سنوات فقط! وهو أمرٌ يعكس بوضوح الاضطراب السياسي وخشية الخلفاء من أقرب المقربين لهم، لهذا وسع المعتصم من دور الاتراك في جيشه بسبب مقدرتهم القتالية العالية. وقد بدأ المعتصم بجمع المرتزقة الاتراك قبل توليه الخلافة وحسب ما يذكر اليعقوبي فان عددهم وصل إلى سبعين الف عند تولي المعتصم الخلافة.

* * *

لم يبق من بغداد المدورة حالياً أي حجر. ويمكن تصور بناء المدينة الاصلي واسسه الفنية والمعمارية بالمقارنة مع أهم بناء عاصر بناء بغداد وما زال محتفظاً بشكله العام، وهو قصر الأخيضر قرب كربلاء والذي بُنيَ لعم المنصور بعد سنتين من بناء بغداد (٧٦٤ ـ ٧٧٨).

ان بغداد المدورة هي أول مدينة اسلامية اعتمدت الاسوار. وسميت بالزوراء لأن المنصـور جعـل الابواب الاربعة في السور مزوّرة عن الابواب الخارجة أي ليست على سمتهـا، وذلـك لسببين الأول عسكـري فذلك يوفر حماية مضاعفة عن طريق التصدي للاعداء من عدة جهات بدلاً من جهة واحدة والسبب الثاني عائد لاسباب ومتطلبات مناخية وهي منع العواصف الترابية من التوغل عبر الابواب إلى المدينة. ثم نقل الصليبيون لاحقاً هذا التصميم إلى مداخل قلاعهم في اوربا. من العناصر المهمة في تخطيط بغداد هو أيضاً ابعاد الاسواق عن مركز المدينة، فالمنصور أمر ان تكون الدكاكين قرب المداخل الـرئيسية للمدينة وليس في مركزها وذلك لمنع الغرباء من الدخول للمدينة عند زيارتهم لغـرض التسـوق والتجـارة وكـذلك للحفاظ على نظافة المدينة. ومن الطريف ذكره ان المنصور منع ادخال الدواب واستثنى من ذلك نفسه وولي العهد وعمه المقعد. كما أمر المنصور ان تكنس شوارع المدينة يومياً.

يذكر الخطيب في تاريخ بغداد واليعقوبي في البلدان، ان المنصور وبعد سنتين من سكن بغداد أمر بغلق هذه الاسواق وتحويلها إلى خارج اسوار المدينة في ضاحية الكرخ.

بعد انتقال العاصمة إلى الرصافة، من سامراء، تم بناء عدة اسوار اهمها سور دار الخلافة الذي يحيط بالمركز وشارعه الرئيسي، شارع النهر حالياً، ثم بُني سور آخر يحيط بالأول الذي بقي كما هو تقريباً حتى بداية القرن الحالي، وبعد ان دخل البارود في سلاح الجيوش انتفت الحاجة إلى الاسوار.

أدى الاضطراب السياسي إلى خراب بغداد، ففي منتصف القرن العاشر الميلادي

قال المؤرخ الخطيب البغدادي «ثم حدثت بها الفتن وتتابعت على أهلها المحن، فخرب عمرانها وانتقلْ اقطانها . . . » وقال بعض مشايخ بغداد في ذلك الوقت «عمارة بغداد عُشر ما كانت عليه في أيام المقتدر على التحصيل والضبط».

رغم كل هذا استعادت بغداد مجدها ثانية منذ بداية القرن الحادي عشر وحتى منتصف القرن الثالث عشر الميلادي، حيث تميزت بوجود المارستانات (المستشفيات) والمدارس الفخمة خاصة في عهد السلاجقة[4].

كان احتلال هولاكو لبغداد (١٢٥٨ م) بداية لتدهور المدينة بشكل كبير جداً، وثم استبيحت بغداد على يد العديد من الحكام وشهدت الحروب الطاحنة طيلة أربعة قرون حتى احتلها السلطان العثماني مراد الرابع (١٦٣٨ م). وبقيت تحت نير الاحتلال العثماني في ظلام وسبات حتى الاحتلال البريطاني عام ١٩١٧[5].

يعتبر عهد الاحتلال العثماني أكثر الفترات ظلاماً وتخلفاً في تاريخ بغداد بسبب ضعف الادارة والكفاءة والفساد. كانت العمارة العثمانية تمثل تطويراً كبيراً للعمارة الاسلامية، وقد أثرت على العديد من البلدان التي وقعت تحت الاحتلال مثل بلغاريا ويوغسلافيا والمجر والشام ومصر. أما بغداد فلم تشهد تأثيراً هاماً للعمارة العثمانية. وما زاد الأمر سوءاً ان العثمانيين حولوا أهم وأروع الابنية الباقية من العهد العباسي إلى معسكرات ومخازن، كالقصر العباسي، والمدرسة المستنصرية، بل انهم حطموا اجزاء أخرى من عمارة بغداد فهدموا مثلاً اجزاء اساسية من السور الخارجي للمدينة وباب الطلسم، وأخيراً حاولوا تفجير منارة سوق الغزل عند خروجهم من بغداد ودخول قوات الاحتلال البريطاني إلى بغداد. ومن قبل كان العثمانيون يستعملون جامع سوق الغزل كمخزن للبارود! . ولعل من الجدير بالاشارة ان أهم ابنية الاحتلال العثماني هي بناية السراي (القشلة) وهي بناية بسيطة معمارياً مقارنة مع روائع العمارة العثمانية في البلدان الأخرى.

اذن فبغداد تعرضت إلى اهمال قاسٍ ومتعمد، ومن المؤسف ان تتجنب البحوث المختلفة هذا الجانب انطلاقاً من ان العهد العثماني هو عهد اسلامي!

ومما زاد في سوء وضع بغداد وسكانها هو تعرضها إلى فيضانات مدمرة واوبئة خطيرة حطمت المدينة ومنها الفيضان الكبير عام ١٦٥٦ . وكارثتا الفيضان والطاعون عامي ١٨٢٢ و١٨٣١ ، أما الفيضانات الخطيرة لاحقاً فحدثت في أعوام: (١٨٤٩ ، ١٨٤٤ ، ١٨٩٤ ، ١٨٩٦ ، ١٩٠٧ ، ١٩٥٢ ، ١٩٥٤).

يشير الاستاذ هادي العلوي بحق ان بغداد انتهت بعد هولاكو وفقدت معالمها الحضارية ولم يبق منها غير الذكريات التي حفظتها الف ليلة وليلة، فباستثناء سورها الكبير الذي بناه الخليفة العباس المسترشد بالله عام ١١٢٣ م وبَقي كما هو تقريباً، حتى دخول

الانكليز بغداد، لم يتغير فيها خلال ثمانية قرون سوى زيادة عدد المراقد الدينية والجوامع في حين انحط عمران المدينة وانحسر سكانها.

يخمن د. مصطفى جواد سكان بغداد في عهد هارون الرشيد بحوالى نصف مليون نسمة، في حين لم يتجاوز عدد سكانها سبعين الفاً في اوائل القرن ١٩، ثم هبط العدد بعد الطاعون والفيضانات إلى ثلاثين الف فقط في عهد داود باشا (١٨٣١). وجرى أول احصاء سكاني لبغداد في عهد مدحت باشا وكان عدد الذكور فقط ٥٠٠ ٦٥ نسمة. واقتصر التعداد على الذكور فقط تمهيداً لتطبيق قانون التجنيد الاجباري.

خلاصة عامة:

يعتبر انتشار الدين الجديد (الاسلامي) من العوامل الاساسية في تطور وازدهار المدن العربية[٦]. فسياسة الدين الاسلامي المتسامحة مع السكان المحليين لعبت دوراً هاماً في جذب المواطنين إلى الحياة العامة ويمكن ايراد مثال هنا هو التوجه لعزل المعسكرات من المدن عند دخول الجيش الاسلامي لها، الذي لاقى ارتياحاً من السكان وساهم في تقبل الدين الجديد وانتشاره.

عوامل عديدة لعبت دوراً مؤثراً في اختيار الموقع وتأسيس المدن الجديدة، أهمها العوامل الاجتماعية ـ الاقتصادية، العوامل الطبيعية والتضاريس والعوامل المناخية.

سأركز بالاساس على المدن كنتاج لهذه العوامل أو بعضها دون الدخول في تفاصيل اسباب التأسيس. ان عدداً من الباحثين تناول بشكل غير دقيق مفهوم المدن الاسلامية الجديدة. فهناك رأي يدعي ان المدن الاسلامية قد ازدهرت نتيجة التأثير المباشر للعامل الديني. في حين يقول آخرون ان المدن الاسلامية هي نتيجة للغزو الاسلامي وقد ولدت قسراً.

الواقع ان الاسلام قد تقدم بمفاهيم متطورة في ذلك الوقت، ولكنه اصطدم بحضارات ومدنية راقية استفاد منها في تطوير ما تميز لاحقاً عبر مفهوم الفن الاسلامي، فالمدن الاسلامية وكان الهدف من بنائها السيطرة، أي استجابة لمتطلبات السلطة الاسلامية الجديدة ومستلزمات الدين الجديد، فمركز المدن الاغريقية كان يتألف عادة من ساحة فسيحة تسمى (الاكورا Agora) حيث يقام السوق وتعقد الاجتماعات. وأهم ما في المركز المعبد والمدرسة الدينية. وتأثير ذلك كان واضحاً على البصرة والكوفة وواسط وبغداد، فتوّضع المسجد بدل المعبد في مركز المدينة (شذت عن ذلك سامراء) كما توّضع قصر الخليفة في المركز تحيط به قصور الحاشية والقادة. ثم أصبح قصر الخليفة أهم من

المسجد الجامع لأول مرة في بغداد المدورة. فقد بنى المسجد من اللبن في حين بنى قصر المنصور بالآجر. وهذا دليل على غلبة الموقع السياسي على الموقع الديني. كما يمكن ملاحظة تأثير المدن الاغريقية في تخطيط بغداد المدورة، عبر اعتماد الشارعين المتعامدين كأساس لمخطط المدينة كما ذكرنا سابقاً:

ان جماليات المدن العربية الاسلامية يتصف بخواص معينة لا تتطابق مع مقاسات الجمال لحضارات أخرى سالفه. ويرتبط هذا المقياس اساساً في وظائف المدينة العربية التي تخضع للعامل الاجتماعي والمناخي والمواد البنائية المتاحة. وقد يكون الأهم هو مرونة التخطيط للمدينة لحل اشكاليات العوامل المناخية القاسية عادة. بكلمة أخرى فان المدن القديمة (السومرية، الأكدية، الآشورية، البابلية والفرعونية) كانت جمالياتها خاصة. فالمهم كان هو مدى امكانية البناء على عكس عنصر القوة والتفوق عبر الفخامة في البناء إلى ما يشبه الاعجاز (الجنائن المعلقة في بابل واهرامات الجيزة).

من الصعب القول ان الجمال هو ما يشدنا اليها، أما عند الاغريق والرومان فاعتمدت جماليات معمارهم على البراعة في نسب البناء (خاصة النسبة الذهبية) ولم تراع في هذه النسب الحاجة الانسانية، فالبناء الضخم لديهم له مدخل كبير في حين ان البناء الواطيء له مدخل صغير بغض النظر عن وظيفة البناء وأهميته للناس. وفي عصر النهضة رُفعتَ مقاييس الجمال إلى درجة رفيعة جداً، وذلك على حساب ابقاء بعض الغرف التي تكون عميقة ومظلمة.

باستثناء المساجد والقصور، فان جماليات العمارة العربية اختلفت كلياً عما سبق ذكره، فهي اعتمدت المقياس الانساني وحاجة الانسان لتكيف الفضاء الداخلي عبر الانكسار في الاتجاه أو اختلاف الارتفاعات ونسب الفضاء الداخلي التي تخضع لحاجات الانسان ومتطلباته الاجتماعية والمناخية. فالغرفة لا تتحدد بالجدران الاربعة والسقف والارضية، بل تتحدد بالفضاء بين السطوح الستة وانسيابيته عبر الاستعمال الانساني. الزقاق مثلاً هو الفضاء العام (Public) ، والمدخل المنكسر للدار هو الفضاء شبه العام (Semi Public) والفناء الداخلي المفتوح هو فضاء شبه خاص (Semi Private) والغرف هي الفضاءات الخاصة (Privte). وتخطيط المحلة ينطبق عليه الشيء نفسه عبر الشارع الرئيسي ثم الشوارع الفرعية، فالزقاق، حتى الازقة الملتوية الخاصة (بدون منفذ).

المعماري القديم أبدع في اعطاء الأهمية لبعض الابنية (المسجد مثلاً) عبر «كسر» الانسيابية والتوصل لما يسمى بعنصر المفاجئة المساهم في مضاعفة أهمية البناء نفسه. فالمسجد أو المرقد يقع عادة في المركز بين عدة محلات. وعادة يتميز بفضاء شاسع حوله (الصحن). والهدف من الصحن ليس استيعاب عدد غفير من الناس كما هو شائع

فحسب، بل ان الداخل للمسجد عبر ازقة مظلّله أو حتى شبه مظلمة إلى فضاء شاسع يبهر البصر بضيائه الشديد ويعطي أهمية معنوية واضحة للبناء المقصود. ومن الاخطاء الشائعة حالياً في اعادة بناء المناطق القديمة من المدن هذه هو ايجاد فضاء مفتوح شاسع حول المرقد (مواقف للسيارات مثلاً) مما يساهم في الاخلال بالهدف الاساسي.

ان التواء الازقة وتشابكها «مثل اغصان الاشجار» لهما أهميتها الاجتماعية اضافة للأهمية المناخية، فهما يوفران فضاءات غير منظورة من بعد للمسامرة وتجمع النساء أو الاطفال وتوفير الحماية الشخصية لهم.

وتتميز المدينة العربية بالتراص خلافاً للمدن الاوربية. فالمناطق السكنية في المدن العربية تتمثل في كتلة بنائية هائلة، واطئة، تتخللها فتحات (فناءات) في حين ان الفضاءات في المدن الاوربية توجد عبر انتشار الكتل البنائية حول فضاء معين.

هناك مفهوم خاطىء ولكنه شائع في تخطيط واعادة بناء المدن العربية حالياً، يرتكز على ان البناء العمودي (شقق سكنية لأكثر من أربعة طوابق) هو الحل الأفضل للمشكلة السكنية لأنه أرخص وأسرع ويحتاج إلى مساحة أقل بالقياس للبناء الواطىء.

في مجال السكن، حتى الدول الصناعية تطرح حالياً مشاكل السكن العمودي، ورغم بعض المحاولات لحل المشكلة عبر السكن الواطىء، وهي قليلة فهذا الرأي ما زال يدعم بقوة خاصة في البحوث العلمية والمؤسسات المختصة[7]. فالسكن العمودي في هذه الدول ما زال مناسباً لذوي الدخل العالي. فمن الصعوبة توفير الخدمات والمستلزمات الصحية والتقنية للسكن لذوي الدخل المتوسط، ناهيك عن ذوي الدخل الواطىء، فغالباً ما تكون ساحات وقوف السيارات غير كافية والفضاءات المفتوحة الضرورية ايكولوجياً أو اجتماعياً (الحرمة الشخصية Privacy) غير مناسبة اضافة إلى أهمية توفير مستوى مناسب تقنياً للصيانة وادامة المصاعد والمجاري وشبكة المياه وتصريف النفايات... الخ.

في بعض الدول العربية، وبضمنها المنتجة للنفط، والتي يشكل الدخل القومي فيها لكل نسمة واحداً من ارفع المداخيل في العالم، ما زالت مشاكل السكن العمودي قائمة في صعوبة تزويد المباني بالماء وحماية الصحة العامة، فهذه الدول مضطرة إلى نقل المياه للسكان بطرق بدائية جداً (الكويت ودول الخليج الأخرى) في حين ان بعضها الآخر يعتمد على نظام التقنين للمياه (عدة ساعات يومياً). المشكلة هنا ليست نفسية فحسب، بل في كيفية توفير مستوى من الصحة العامة للسكان أيضاً.

ومن الاخطاء الأخرى الشائعة، ان البناء العمودي يعني كثافة سكانية أكبر، والواقع ان هذا المفهوم يعتمد على مقارنة خاطئة اصلاً فهو يعتمد المقارنة بين السكن المنفصل الواطىء (قطع سكنية كبيرة، دار تحيط بها حديقة)، وهو نموذج غير ملائم والبناء

العمودي، لحل المشكلة لذوي الدخل المتوسط أو الواطىء في حين ينبغي ان تتم المقارنة بين البناء الواطىء المتلاصق (دار ذات فناء داخلي) والبناء العمودي.

لقد نجحت العديد من الدول العربية والشرق اوسطية والنامية في استخدام الحل الثاني، وان في حدود ضيقة نسبياً مثل دول المغرب العربي واليونان وتركيا وامريكا اللاتينية.

صحيح ان السكن العمودي أسرع انجازاً في الدول الصناعية باستعمال أنظمة بناء متقدمة (البناء الجاهز والبناء الصناعي ذي الربط الجاف) ولكن من الصعب استخدام مثل هذه التكنولوجيا في البلدان النامية. وتعاني العديد من الدول العربية الآن من مشكلة حل أبسط قضايا الصيانة في مشاريع البناء العمودي، ناهيك عن الكلفة المرتفعة جداً والرتابة، وفضلاً عن ذلك فان من الخطأ حمل الناس على الاقامة في ظروف غير مألوفة لديهم.

من (مخاطر) اخطاء صاحب القرار، هو اجبار السكان للعيش في ظروف بعيدة عما تآلفوا عليه. ونتيجة للضغط المتعاظم والطلب الواسع لجميع أنواع الابنية، ويجبر المواطن للاقامة في أي بناء (سكني، ثقافي، اجتماعي)[8]. رافق ذلك عملية (تثقيف) خاطئة للسكان. وهو ان أي جديد، أي نموذج أوربي مع اهمال التراث يعني التحضر!. البناء العمودي يعني تعريض مساحات أكبر من الواجهات للشمس والغبار ويعني ذلك بالضرورة توفير فتحات أكبر للخارج لتوفير التهوية الطبيعية الضرورية خاصة في المناخ الحار. علماً بأن الفتحات الكبيرة تعني المزيد من اشعة الشمس الحارة أي هو غير مؤهل لحل تناقض ظاهر بين أقل الفتحات وبين كيفية توفير تيار من الهواء، ويتم الحل باقتراح تكييف مركزي مما يساهم في رفع كلف البناء إلى مقاييس عالية من الصعوبة ان يتحملها المواطن ذو الدخل المتوسط أو الواطىء.

الهوامش:

(١) لاحظ مقالة الكاتب في الثقافة الجديدة العدد ١٧٩ «البيت البغدادي».

(٢) من الآراء المتخلفة التي ما زالت تسود بعض الدول الاسلامية احياناً وتساهم في اضعاف البحث العلمي ما يطرحه المهندس المعماري فرحات طاشكندي من جامعة الملك سعود في العربية السعودية، ففي مقال له نشر في مجلة البناء السعودية (العدد ٣١/ اكتوبر ١٩٨٦) يقول «العمارة الاسلامية يمكن تقسيمها إلى ثلاث انواع: العمارة الغير اسلامية وهي التي تخالف خصوصاً شرعية واضحة مثل عمارة الاضرحة أو القبور، أو التي تكشف عورات المسلمين، والعمارة المكروهة مثل زخرفة المساجد وتزيينها بالنقوش وكل ما أدى إلى اسراف المسلمين وأخيراً هناك عمارة اسلامية... الخ». ويجاهد الكاتب في مقالته مستشهداً بالرسول محمد ليثبت كراهية المسلمين للعمارة والبناء!

(٣) د. مصطفى جواد وآخرون «بغداد» نشر نقابة المهندسين العراقية، ١٩٦٩، ص ١٦.
(٤) المدرسة النظامية في بغداد، تعتبر واحدة من أقدم المدارس في العالم الاسلامي وما زال التدريس مستمراً فيها، حيث تشغلها بناية كلية الشريعة بجوار ضريح الامام ابو حنيفة في بغداد.
(٥) حكم بغداد بعد هولاكو الايلخانيون لمدة ٨٠ عاماً (١٢٥٨ ـ ١٣٣٨) ثم جاء بعدهم الجلايريون لمدة ٥٧ عاماً، ثم احتلها تيمورلنك عام ١٣٩٢ وبعدها بعامين حكمها الجلايريون ثانية لمدة ستة سنوات، ثم عاد تيمورلنك واحتلها لمدة خمسة أعوام، ثم عاد الجلايريون مرة ثالثة واحتلوها لست سنوات أخرى، حتى حلت محلهم اسرة تركية (قره قوينلو) وبعد ٥٥ عاماً ازاحتها اسرة تركية أخرى هي (آق قوينلو) لمدة ٤٠ عاماً، ثم استولى عليها الفرس عام ١٥٠٨، ثم جاءت قبيلة موصلو الكردية وانتزعت الحكم لست سنوات، عاد الفرس الصفويون بعدها وحكموا بغداد خمس سنوات، بعدها احتلها العثمانيون فدخلها السلطان سليمان عام ١٥٣٤، وبقيت زهاء ٩٠ عاماً تحت احتلالهم، ثم تمكن الفرس من احتلالها مرة أخرى عام ١٦٢٢ في عهد الشاه عباس الصفوي وفي عام ١٦٣٨ فتحها السلطان مراد الرابع، وبقي الاحتلال العثماني حتى دخول الانكليز بغداد عام ١٩١٧.
(٦) المقصود بالمدن العربية، المدن العربية المتشابهة في مناخها والمستوى الثقافي والاجتماعي.
(٧) (لاحظ مثلاً:

Sebestian Gyoregy, CIB, Interntional Jornal for Housing Sciences and Its Application, n.TT No 4, 1987.

المصادر:

(١) «المنظور التاريخي للعمارة في المشرق العربي» د. عبد الباقي ابراهيم ود. حازم محمد ابراهيم مركز الدراسات التخطيطية والمعمارية ـ جامعة الامم المتحدة ـ مشروع المستقبلات العربية البديلة.١٩٨٧.
(٢) «تخطيط وبناء المدن في المناطق الحارة» اناتولي رعيشا، دار مير ١٩٧٧.
(٣) «بغداد» تأليف د. مصطفى جواد، د. احمد سوسه، د. محمد مكية، والاستاذ ناجي معروف نشر نقابة المهندسين العراقيين، ١٩٦٩
(٤) «المتطلبات المناخية والعمارة المدنية» تأليف الخولي، الجامعة العربية في بيروت، ١٩٧٥.
(٥) مجلة البناء السعودية الاعداد (١٩٧٩/٢، ١٩٨٦/٣١).
(٦) Allan Konya «Design Primer for Hat Climate» The Architectural Press Limited, London, 1980.
(٧) CARDO «The Arab House» University of Nevcastle upon Tyne, 1986.
(٨) Martin Evants «Housing, Climate and Conafort» Architeet. ural Press Ltd, London, 1980.
(٩) Organizatibn of Islamic Capital and Cities «Housing in the Islamic City», Ankra - Turkey, July, 1984.
(١٠) University of Newcastle Upen Tyne «Housing in Egypt» Scool of Arcluitectare, Housing Coarse werleing paper series, No 1/1989



(صفحات من كتاب قيد الانجاز عن بصرة الخمسينات)

أيام الخان والقراءة الخلدونية

مهدي محمد علي

يُطلُّ (الخان) على النهر، تقابله على الضفة الأخرى بناية (حافظ القاضي). . وفي الربيع يعج النهر بالنوارس التي تطلق عليها العامة اسم (الغاك ـ الغاق)، ويتردد هذا الاسم في بعض الاغاني الدارجة: «يتناغك الغاك!!».

كنتُ اطيل الـوقـوف على شرفـة الخـان، متـأمـلاً النهـر وما يمر فيه من الزوارق والمهيلات، وما يحدث على الضفة الأخرى. . وطالما وقفتُ مع الحبيبة الصغيرة، نرمي أحشاء (الصمون) على صفحة النهر، فتلتهمه النوارس، وهو منقوع بالماء.

كانت تحبني بجرأة صافية، وأنا أحبها بخجل، ولم أكن أريد لأحد ان يعرف قصة هذا الحب، ولكن ذلك لم يعد ـ بعد قليل من الزمن ـ إلا حكاية تُروى ويستفزني بها الكبار المحرومون.

إنها طفلة عجيبة الصفات! أمها مسلمة وابوها يهودي أسلم، أمٌّ نحيفة ناحلة عذبة، وأب بدين متـرهـل الكرش ولكنه طيب. يعيشون في غرفة صغيرة تقع إلى يمين مدخل الطابق الثاني من الخان، والفسحة القريبة من غرفتهم، اتخذوها مطبخاً. . في الطرف الآخر من الطابق تقع غرفة أخويَّ مع غيرهما من الخياطين، فكان بيني وبينها ممر طويل، أحد جانبيه جدار الغرفة المطلة على النهر، يزخر بالشبابيك الخشب ونقوشها وزخارفها، أما الجانب الثاني فانه محجَّر (درابزين) يطل على حوش الخان في الطابق الأرضي الذي

نرى فيه أكياس الطحين والرز والسكر وصناديق الشاي وغيرها من المؤن تغرق في عتمة باردة. كان تأملنا لمحتويات الطابق الأرضي وما يحدث فيه من حركة الحمالين والاصوات الغامضة، انما هو تسلية، وهو متعة تعادل متعتنا بالقاء احشاء الخبز للنوارس في ظهيرات الربيع.

كانت تحبني بصفاء نادر، وكنت اعبدها بصمت. أما امها وابوها فكانا يبالغان في محبتي، كل بطريقته.. الام الناحلة كانت تعنى بي وتطعمني بهدوء ومحبة فياضة، وترعاني اسوة بطفلتها الحبيبة والوحيدة. انها امرأة تحسّ بالسعادة رغم الضيق الذي تعيشه العائلة.. انها سعادة اختارتها بنفسها، فكان ثمة مرح يسود العائلة الصغيرة، تفتقر اليه أكبر القصور وحياة الرغد. أما الأب البدين ذو النظارات الطبية المربوطة على رأسه الضخم بخيط مطاطي، فكان يمارس طيبته معي بالمزاح الدائم كلما رآني.. كان يداعبني دائماً بعبارته الشهيرة: «شواربك باللبن خرّي!!» فاشعر بالخجل، وارتبك، ويقلقني كثيراً المعنى الخفي الذي قد تنطوي عليه تلك العبارة.. كانت تقلقني بغموض معناها، ولكنني كنت موقناً ان الرجل يعبر بذلك عن حب واعتزاز ومداعبة!

كنتُ وإياها نعيش طقوس الخان بعذوبة لا توصف! مثلما نعيش حياتنا المشتركة إلى حد بعيد.. كل ذلك في الايام التي تتاح لي في الخان، فهي لا تطول أكثر من اسبوع، وعليّ ان اعود إلى البيت، سواء بيت البستان أم بيتنا في البصرة القديمة، فأظل احنّ إلى العودة للخان، وتظل هي تلح وتلحف في سؤالها عني: «متى يأتي؟!».

كانت لنا طقوسنا، والاشياء التي تلهمنا الاهتمام أو الضحك.. كنا نراقب ـ مثلاً ـ شغيل الخان، المسؤول عن حراسته وبعض شؤون ادارته.. رجل تعدى الخمسين، اسمته (وْداعه).. إنه من ريف (العمارة) ربما، يعمل في هذا الخان من سنوات لا يعرف بدايتها أحد.. إنه يرعانا ويستأنس بنا، وكنا نستغرب، كما يستغرب الكبار، من طقس يمارسه (وْداعه) كل يوم، صيفاً وشتاءً، وهو استحمامه بالدوش البارد، عند منتصف الليل!

ثمة رجل آخر يدعى (بكوان).. لا يمكن لطفل ان يقترب منه، كان يقوم بمهمة مسح البلاط. رجل كالح السواد، ضخم الجثة ومترهل، حافي القدمين دائماً، كنا نراقبه عن بعد، ويشعر أحياناً انه مقصود بركضنا ولعبنا، ولكنه لا يركز على شيء محدد، فبمجرد التفاتة منه للتساؤل، لا يجد سوى عصفورين يهربان إلى أبعد مكان في الخان، فيعاود سحب جثته على البلاط.

لست أنسى من تلك الايام، يوم جُلِبَ جهاز الراديو، لأول مرة، إلى غرفة أخويّ.. كان ذلك مع غروب الشمس في ذلك اليوم.. جُلب الراديو ذو العين السحرية الخضراء. ولقد استغرق العمل لاعداد ملحقاته ا(الأريل والارث) حوالى الساعة، فقد امتد سلك

(الارث) من الراديو إلى الأرض، وسلك (الأريل) من الراديو إلى السطح، حيث قامت حركة وضجة اصوات واستعانات بأكثر من شخص، لأن اريل الراديو، تلك الايام، سلك نحاسي طويل، يُنصب عالياً بين عمودين خشبيين، المسافة بينهما لا تقل عن ثلاثة امتار، ويمسك طرفي السلك اللامع خرزتان مجوّفتان من الخزف الابيض، وينزل من منتصف السلك النحاسي، سلك آخر يمتد إلى حيث الثقب المخصص للاريل في جهاز الراديو.

وامتدت بعد ذلك يد حذرة، وسط ترقب الجميع الذين جاءوا من الغرف الأخرى. . امتدَّ إلى مفتاح الراديو، فانطلق صوت اختلاط الاذاعات، وحركت اليد مؤشر الراديو حتى استقر على صوت فريد الاطرش:

«يلله توكلنا على الله»!

فاستبشر الحاضرون بهذه الاغنية المناسبة، التي جاءت مع تحقق مشروع شراء الراديو. هذا المشروع الذي ظل يخامرهم لفترة طويلة، وها هو يتحقق، وأول صوت ينطلق منه، هو صوت الاتكال على الله!

وصرتُ انصت إلى هذا الجهاز، واحفظ الكثير من اغانيه وتمثيلياته وعبارات المذيعين فيه، وحين اعود إلى بيتنا في البصرة القديمة، ايام الشتاء، اتقمص، بعد العشاء، شخصية الراديو، هذا الجهاز العجيب، لاقدم لأمي واخواتي ما اكتنزته خلال اسبوع من الانصات، مختفياً تحت عباءة، انطلاقاً من تصوري ان كائنات الراديو ينبغي لها ان تخفي نفسها عن الناس كي يستمعوا إلى اصواتها فقط!

اخفي نفسي بالعباءة، وأروح اطلق الاصوات في ليل الشتاء، جالباً المسرة إلى أمي وأخوتي في تلك الغرف الليلية التي لم تكن إلا انتظاراً لانتهاء الشتاء والعودة إلى البستان.

* * *

ولست أنسى يوم الاحتفال بعيد ميلادها، حين أَقْبَلَتْ عليَّ من طرف الممر الذي يبتدىء بغرفتهم، متوجهة نحوي، أنا الواقف قرب غرفة اخويّ، ألوذ بشباك قريب. . كانت ترتدي فستاناً نقي البياض، يخط على الأرض خلفها، وعلى رأسها اكليل بهيج، وبسمتها الحلوة ترتسم من أجلي باشراقة جديدة. . جاءت تدعوني للمضي إلى غرفتهم، ولكنني كنت ارفض ذلك، حباً لها، وحرجاً من تبدد علاقتنا في طقس رسمي.

ظلَّتْ تلح، وظللتُ اتعذر، فلجأتْ اخيراً إلى سحبي بالقوة، فتشبثتُ بالشبّاك، فلم تستطع خلعي من موضعي، ولم تنزعج هي من ذلك، بل ظلت بسمتها المذهلة تتألق من أجلي، ورضختْ لرغبتي في البقاء حيث أنا، وغادرتني لتجلب لي عيد ميلادها. . عادت تحمل لي الحلوى والشربت، واحتفلنا وحدنا بعيدها، عند ذلك الشباك، دون ان نتبادل سوى الابتسام والارتباك!

كل ذلك دفع امها وابيها ـ وبمباركة أخويّ ـ إلى حفظ كل هذه الذكريات في صورة فوتوغرافية، فمضينا ذات يوم، نظيفين مرتبين إلى المصور الشمسي الذي يقف عند جدار بناية (حافظ القاضي)، فصوّرنا (أنا قصير ممتلىء، بدشداشة وسترة من صنع أخي، وهي ببدلة مكشكشة . . رشيقة القوام، تعلو وجهها ابتسامة خالدة)!

* * *

كان أخي الأكبر ـ بعد صدمة الفشل في تجربة حبه الكبرى ـ يلجأ في شهر رمضان إلى «ايمان مؤقت» و«تقيّة» و«راحة نفسية» فيصوم ويصلي . . انني اتذكر تلك الامسيات حين نعود أنا وأخي من العشار إلى (بيت البستان) على الدراجة الهوائية، يقودها في ذلك القيظ الرمضاني اللاهب، وأنا اجلس خلفه متشبثاً بقميصه المبلل بالعرق . . إنه يلهث، وهو مرهق بصيام الصيف، مرهق بيوم عمل لن يكتمل إلا بسهرة بعد الافطار حتى السحور، مرهق بقيادة الدراجة التي تحمله وتحملني وتحمل اشياء أخرى، اهمها ربع قالب ثلج . . اتذكر أخي وهو يحرك قدميه على الدراجة، ويتحدث معي لاهثاً، فاحس ـ دون ان أرى ـ لسانه وهو يضطرب من الجوع والعطش والحر والتعب والكلام والذكرى:

قصة حب

حين فوجئنا باختفاء أخي الأكبر عام ١٩٥١، فوجئت «الحكومة» هي الأخرى باختفاء فتاة من اسرة ارستقراطية لها دالة على الحكومة، فانطلقت عناصر تلك الاسرة. وتلك الحكومة تبحث عن الحبيبين الهاربين.

في بيت البستان، لست أدري كيف جاءت تلك الصورة الكبيرة لحبيبة أخي، مؤطرة مزججة، كما لم انتبه كيف اختفت تلك الصورة، ثم بدأتُ ادرك بعض ابعاد اللعبة الخطرة، فقد صارت وفود نسائية «غريبة» و«مريبة» تدخل بيت البستان . . تنتظرها على الطريق العام الذي لم يكن قد عُبِّد بعد، سيارة فارهة . . كانت تلك النساء المريبات يعقدن جلسات «سرية» مطولة، ثقيلة الظل على أمي التي تجلس معهن، واختي الكبرى تظل قابعة في غرفة أخرى، أو تحت نخلة، يسيل دمعها، ولا تسمح لنا بسؤالها عن أي شيء! واسمع أمي تلح أمام النسوة «الغريبات» على انها هي التي تحتاج احداً يدلها على ابنها «الغائب» أو يعيده اليها. أما هاجس العائلة الداخلي، فقد كان هو «الصورة» . . الخوف على الصورة المخفية . . الخوف من اكتشافها . . كل نساء البيت يحاولن اقناع النساء «الشريرات» بان فاجعتهن باختفاء ابنتهن، تعادل فاجعتنا بانقطاع اخبار ابننا!

ولم تكف تلك الوفود «البغيضة» عن الحضور المتوقع أو المفاجىء . .وكاد صبري ينفد لفراق الصورة، صورة «الحبيبة» التي اخفتها أمي عن تلك الوفود التي كانت تعرض على أمي، وعلى كل العائلة أي مبلغ من المال، لقاء كلمة واحدة يمكن ان توصل أهل «الحبيبة» إلى مكانها، لاستردادها، ولربما لقتل أخي!

أخي الثاني الذي باع المحل، حسب خبر وصل من أخي الهارب مع حبيبته، وارسل اليه النقود مع المهربين. . أخي هذا صار هدفاً مهماً للحكومة التي تخدم العائلة الكبيرة. . صاروا يحققون معه، يأخذونه مساء كل يوم، ويبقونه عندهم حتى ساعة متأخرة، وهو يجيبهم بانه لا يعرف شيئاً، وان العائلة كلها تبكي فقدان ابنها الأكبر. ولكنهم كانوا يلحون ـ وكانوا اذكياء في ذلك ـ لأن أخي يعرف، عائلتنا تعرف ـ عدانا نحن الاطفال ـ ان أخي الأكبر في الاهواز. . هرب مع الفتاة، كي يتزوجها، وتزوجها بالفعل، ولكن العائلة ـ الحكومة لم يرق لها ذلك، ولن يروق لها أبداً. . كانوا في بعض ليالي التحقيق مع أخي الثاني، يعرضون أمامه العديد من آلات التعذيب التي يمكن ان يستخدموها معه، ولكنه لم ينبس بحرف!

ظلت أمي لا تذوق طعم النوم. وظلت تطوف ببيت البستان كل نصف ساعة، وهي تنثر الآيات والادعية، وتزور الاولياء، وتنذر النذور، كي ينجو أبناها من هذه المحنة. . أخي الهارب مع الحبيبة، وأخي الرهين عند الشرطة والأمن. ولم تكتف بذلك، بل اطلقت خالتي وعديدات غيرها كي يقمن الصلوات، والدعوات، وان يعملن الادعية والرقى والتعاويذ، وحساب النجوم، وقراءات الفأل، وجلسات (مشكل كشاه)! . . وهي لا تفتأ تتوجه كل حين إلى السماء بذراعيها الناحلتين وتشهق: «ياراد يوسف على يعقوب. . رد لي وليدي!».

وأخذوا أخي الثاني معهم إلى الاهواز. . أخذه رجال الأمن وألبسوه ثياباً تنكرية، كي لا يعرفه أخي الأكبر هناك فيهرب، ولكي يخبرهم هو عنه إن وقعت عينه عليه. . ولكن أخي لم يرَ الأخ الأكبر، وحتى لو كان قد رآه فانه لن يخبر عنه، اذ هل يُعقل ان ينهار، وهو يرتدي ملابس السواح الفاخرة، بعد ان ابى الكلام مهدداً بآلات التعذيب المرعبة؟!

* * *

كان بيت اهلها يقابل محل أخي الخياط (رجالي ـ نسائي) وتوسلت هي بكونه خيّاطاً للنساء، ومن هذا السبيل حدثت العلاقة، وتطورت حتى الهرب!

إن السفر من البصرة إلى عبادان ثم إلى الاهواز ـ هرباً ـ في تلك الايام، اسهل منه بالجواز وبالاصول الرسمية الروتينية. . وهناك تزوجا حسب الاصول الدينية، غير ان أحد المهربين هو الذي اخترق «جبهة الحب» فخان ووشى بهما لعناصر الحكومة التي تعرف

هؤلاء المهـربين وتتعـامل معهم كثيراً، وبهذه الطريقة ألقت «الحكومة العراقية الملكية الهاشمية» القبض على أخي وعلى حبيبته، تلبية لرغبة عائلة تفرض رغباتها قوانين، رغم أنف الشريعة والقانون والحقوق. والقي أخي في البصرة، كما يلقى غريق على الشاطىء، وقد حسده الكثير لأنه لم يفقد رأسه، بعد هذه المغامرة الجريئة.. وكان أخي يصيح: «ولكنني تزوجت حسب الـدين والاصـول» فيرد عليه الاصـدقـاء: «أيّ دين؟! وأي اصول؟!.. هذي حكومة.. والعائلة هي الحكومة.. بل إن هذه الحكومة هي خادمة لهذه العائلة.. هل جُننت؟!».

ولا يكاد أخي يستطيع تنظيم افكاره، فيقول لنفسه: «لقد احببتها فجننت، وحين جننت هربت بها (!!) ولكنني تزوجتها على سنة الله والنبي، فما بالكم تحسدونني على هذا المصير.. ترى ما الذي سيفعلونه بها؟!».

* * *

اهتزت البصرة لهذه القصة، وكان أخي نفسه يسمع الناس في الباص، يروون قصته بحقائقها، وبزيادات ـ أحياناً ـ يشبعون بها احلامهم في الانتقام من الحكومة ومن الاسر المتسلطة.

وأراد أخي ان يتقدم بشكوى إلى القضاء، فنصحه الجميع: «على من تشتكي؟!.. على الحكومة؟! احمد ربك على ما أنت عليه.. على ان رأسك ما زال سالماً؟!».. ولكن أخي لم يكن قادراً على السكوت. كان مطعوناً. وحين سمع بوصول الامام (كاشف الغطاء) مضى إلى مجلسه، ومثلَ غيره من السائلين، عرض قضيته بتفاصيلها، فما كان من الامام الذي سمع تفاصيل يعرفها إلا ان قال: «معذرة ياولدي.. إن قضيتك عويصة!!).

ومثلمـا اختفت صورة «الحبيبـة» في قعـر صندوق أمي، ذلك الصندوق السيسم الاسود العتيق، ذي المسامير اللامعة، اختفت الحبيبة نفسها، منذ ذلك التاريخ. غير ان أخي ظل في حمّى تلك المغامرة التي سلبته مما حوله، وظل يعتاش عليها سنوات.. وانني لاتذكر تلك الساعات الطوال، في الدكان، حين كان أخي يروي تفاصيل القصة لصديقه الفلسطيني الشاعر (سميح شريف) الذي تعهد بنظمها شعراً، ولقد شهدت بنفسي كيف كان الشاعر يُسمِعُ أخي، بين ليلة وأخرى، مقاطع من قصته وقد نظمت شعراً. وكان أخي يستحثـه، ليس لانجاز القصة، قدر ما كان يريد منه ان يتمثل كل ما عاشه خلال تلك المغامرة الجميلة التي يفصلها عنه كابوس ثقيل، وطعنة لن يشفى منها. لقد كان يحدثه بتفصيلات لا تحصى.. لقد كان يحدثه كمن يحدِّث نفسه! ويتفجّر من حينٍ لآخر، شاتماً ذلك الذي أخترق «جبهة الحب»: «ذاك النذل حسين.. النذل!!».

. . . .

وسافر أخي إلى الكويت بحثاً عن العمل، وبغية الابتعاد عن موطن الأسى، والقصة التي ظلت المدينة ترددها فترة من الزمن، ولكن ذلك لم يبرد قلب أخي، ولم يقدم له العزاء المطلوب. . إذ لم يخرج من ذلك السفر إلا بتلك الصورة الفوتوغرافية المأساوية التي ارسلها لنا من هناك (يضع فيها خده على كفه اليسرى وعيناه زائغتان ووجهه مدلغم» على نحو جعل أمي تواصل النحيب المكتوم، وهي تحدق بالصورة.

* * *

لم أكن، حتى عام ١٩٥٣، مسجلاً في (دائرة النفوس) لأن أبي تقصد ذلك تخليصاً لي من الخدمة العسكرية، غير ان أخي كاظم الذي كان منذ يفاعته يفكر ببعد نظر، قرر ان اتمتع بالحقوق الدراسية التي حرم هو منها، رغم انه يمتلك دفتر النفوس ولكنه حرم من الدراسة بسبب العمل في سن مبكرة. ولكي يخلصني من عذاب مستقبلي يتلخص بالتهرب المضني والدائم من «الانضباطية» الذين يبحثون عمن يتهرب من الخدمة العسكرية، مضى بي إلى (مديرية تسجيل النفوس) كي اتزود بدفتر النفوس، من أجل ان يدخلني المدرسة، وقد مضى بي فعلاً إلى المدرسة. . مضى بي إلى «القراءة الخلدونية» متعهداً بتوفير كل ما تستوجبه المدرسة والايام القادمة!

القراءة الخلدونية

في العام الدراسي ٥٣ ـ ١٩٥٤ دخلت الابتدائية في منطقة (السيمر)، في (مدرسة الاصمعي) ذات الساحة الواسعة والسياج المرتفع بقضبانه الحديدية الطويلة، تحفُّهُ بارتفاع هائل شجرة يوكالبتوس ضخمة، نرى تحتها، عند الاستراحة، وراء السياج «السيد» بائع «العنبه» بعربته الصغيرة، تمتد نحوه من بين قضبان السياج اذرع التلاميذ المحتشدة، ابتغاء شراء «سندويشه» العنبة، ذات السائل الاصفر الكثيف الحارق اللذيذ. . كل ذلك تحت ظلال الشجرة التي تغطي معظم مساحة المدرسة وكل الشارع المحاذي لنهر العشار.

ما زلت اتذكر إلى الآن كيف ادخلني أخي من الباب الخلفي للمدرسة في اليوم الأول، فوقفت لصق الجدار، بعد خطواتي الأولى، مبهوراً بهذا الحشد الهائل من الاولاد. وقد وصف أخي ذلك بعد حين قائلاً: «كأنني أدخلت فرخَ دجاج صغيراً إلى مزرعة تعج بالدواجن، وكان متردداً برهة من الزمن، قبل ان يذوب في ذلك الحشد. . » هكذا كرر أخي الحكاية مرات عديدة!

كانت تلك المدرسة بالنسبة لي، قبل دخولها، بناءً يملأه خيالي بالتصورات، اذ كنت ـ مثلاً ـ أقول لأختي، ونحن نراقب المدرسة من ضفتنا، ضفة البستان: «انظري! الطابق الأرضي هو الابتدائية، أما الطابق الثاني فهو الثانوية». . ولم يكن ذلك إلا من تصوراتي عن التحت والفوق. ولكن هذا الظن لم يخبْ مئة بالمئة، فقد كان الطابق

الأرضي مخصصاً للصفوف الثلاثة الأولى، أما الرابع، والخامس والسادس فقد استقلوا الطابق الثاني، ومعهم غرفة المدير المخيف الذي لم ادخل غرفته إلا وأنا ارتجف في حضرته دائماً على الرغم من انني لم امثل بين يديه إلا لتسلم جائزة، أو للثناء عليّ ضمن مجموعة من المجتهدين، ومرة واحدة فقط، لتسلُّم ضربتين بالعصا على الكفين، ضمن حشد ضم نصف طلاب المدرسة غابوا عن الدوام نتيجة التباس عام، سببته رداءة الطقس وإلغاء سفرة مدرسة!

(لقد اثارت تانك الضربتان الظالمتان فيّ نفوسنا رغبة متضاربة في الذهاب إلى السفرات والامتناع عنها ـ فنحن نُعاقَب على غياب في يوم سفرة لم يَسمح الاهل لنا بالمضي فيها. . حين لم يَسمح الطقس بانجازها، فداوم أترابنا الذين جاءوا ومعهم متاعهم، فاكلوه ـ كما حدثونا ـ مع المعلمين ـ ولم تشهد المدرسة، ذلك اليوم، دراسة بالمعنى المألوف. . فلماذا نعاقب نحن مرتين: مرة من اهلنا بعدم السماح لنا بالسفر، ومرة من الادارة لأننا غبنا بترخيص من الادارة ذاتها؟! ما هذا الخليط العجيب من الواجبات والعقوبات؟!).

لم يكن ثمة سحر يشدنا اليه أكثر من ذلك السحر الذي يحققه الحصول على سندويشة (عنبه) من «السيد». غير ان دكان (منصُور)، في الزقاق الواقع خلف المدرسة كان يحمل سحره الخاص أيضاً، وكان يمتلىء بأنواع الحلويات والموالح، كنا نشتري منه اشرطة (قمر الدين) ونروح نلعقها زمناً طويلاً حتى ترقَّ وترقّ وتشفّ، وقد نرفعها أمام عين الشمس لنتأمل شفافيتها البرتقالية المتوهجة! وكنا نشتري أيضاً بذوراً من الموالح تدعى (عَنْجكَكْ) اختفت بعد سنين، وكان لها طعم ندر ان وجِدناه في بذور أخرى. . كما كنا نتلذذ بمسحوق (السماق) الحامض مع الملح!

من طرائف تلك الايام اننا كنا نجلس في الصف الأول نتلقى الدروس من المعلم، في حين يقف خارج المبنى، وعند الشباك الكبير للصف، المطل على الشارع ـ انتظاراً للفرصة ـ بائع شراب (التمرهند) الذي كان يصيح بين الحين والآخر بنغم يميزه عمن سواه، ماطاً كلمة (بارد):

«باريـــد. . شَرْـ بَتْ ـ تمر هند!!»

ولم نكن لنستوعب ان هذا البائع انما هو الأخ الأكبر لمعلمنا. . هذا يقف عند سبورة الصف، وذاك يقف عند شباك الصف في الشارع!. . كلاهما طيب ونافع، فمعلمنا يستحوذ على حبنا له، لأنه لا يقسو على أحد منا إلا بحق، وبائع (التمر هند) يستحوذ على رغباتنا بارتشاف ذلك الشراب اللذيذ أيام الصيف، والذي لم يكن مغشوشاً كما هو عند الباعة الآخرين.

(. . ذات يوم كنت خارجاً من المدرسة، فوقفت انتظر سيارة تقلني إلى العشار، حيث كنا نقيم مؤقتاً هناك، بعد سرقة بيت البستان الأخيرة. . وتوقفتْ سيارة (تورن) بعد ان أشرت اليها، وحين ركبتُ ادركتُ انها ليست تاكسي لنقل الركاب، حين وجدت نفسي الوحيد في السيارة خلف تلك الانجليزية العجوز التي تقودها، واحسست بالورطة!! ولكنني حين بلغت مكان نزولي طلبت النزول، غير ان العجوز رفضت تسلم النقود التي مددتها باصابعي، وقالت شيئاً بالانجليزية وهي تبتسم، وودعتني بحركة من يدها. . ولقد شغلني سلوك هذه المرأة، وحرك في نفسي ما اسمعه عن الانجليز والاستعمار يومياً في البيت وفي المحل. . ورحت اتساءل، أيمكن ان تكون هذه الانجليزية امرأة استعمارية (!!).

حكيت ذلك لأخويّ الكبيرين، فلم يتوقفا طويلاً عند الأمر، واكتفيا بتحذيري من الاشارة إلى سيارة دون التأكد من نوعيتها، فرحتُ متصوراً نفسي قد أدركت مقصدهما ـ اطمئنهما بانها لم تعرف أي شيء عني (!!!). . ثم اخرجتُ من (شمتة «كيس» كتبي) عدداً جديداً من مجلة (العيادة الشعبية) التي كانت توزعها علينا ادارة المدرسة بثلاثين فلساً، انها مجلة تصدرها (دائرة التوجيه المعنوي في القوات المسلحة)، ولم نكن نحن طلاب الصف الأول قادرين على قراءتها، ولكننا كنا نحرص على قراءة صفحة (اضحك!)، وأكثر ما يشدنا إلى تأملها هو ذلك الوجه الضاحك «المضحك!» الذي رسم باليد على تلك الصفحة، وبريشة الفنان (غازي، كما أظن!)

لقد توزع سنتنا الأولى بناءان، فقد كانت البناية الأولى تنتظر تهديمها لتوسيع الشارع العتيق، فانتقلنا إلى بناء آخر في منطقة (السيف) نداوم فيه مناصفة مع مدرسة (الموفقية). . وهو مبنى قديم لا يمتلك مواصفات مدرستنا في (السيمر)، ولكنه، هو الآخر، له سحره الخاص. . حوش عربي واسع مستطيل، يطل طابقه الثاني على الحوش من ثلاث جهات. أما الجهة الرابعة فهي سلّمان حجريان ينطلقان نحو الطابق الثاني على شكل رقم (٧) منفرج، طرفه الايسر لا يرتقيه أحد من الطلاب إلا اذا كان قاصداً غرفة (المدير) التي تقابل السلم مباشرة، أما طرفه الايمن فهو وسيلتنا للمضي إلى الطابق الثاني حيث الصفوف العليا.

لقد شهد هذا المبنى زعيقنا المديد ونحن «نجوِّد» قراءتنا لتلك الصفحات الباهرة من (القراءة الخلدونية):

بنات. . طالبات. . فرات. . بيروت!

وعلى الرغم من ان تلك الكلمات لا يربطها شيء من حروف المعاني، ولكنها كانت تشكل صوراً واحداثاً في مخيلتنا، ومع ان المقصود من تلك الكلمات الاربع هو مجرد

تكرار لترسيخ حرف (التاء)، إلا اننا كنا نرى البنات الطالبات حشوداً، ونهر الفرات العظيم عامراً بالماء. أما (بيروت) فلم أكن اتصورها، في تلك الايام، إلا مرتبطة بنوع من المعجنات اللذيذة يدعى (بيروتي).. وربما رأينا ان (فرات) و(بيروت) اسمان لبنتين طالبتين، أو أخ مع اخته ماضيان معاً إلى المدرسة!

لقد ترسخت في نفوسنا، وحتى اليوم، عبارات لا تُنسى، رغم تجردها من المعاني المحددة، ورغم كونها عبارات منقطعة:

ـ من دقَّ بابنا؟

كنا نجأر، ونحن نقرأ هذه الجملة، حسب الطريقة التي يلقننا إياها المعلم الذي يحرص ان نعرف «علامات الترقيم»: النقطة، والفاصلة، وعلامة الاستفهام.. فتأتي قراءتنا للجملة هكذا:

«من دق بابنا؟.. علامة الاستفهام!» فنفهم من ذلك ان الذي دق بابنا هو (علامة الاستفهام)، لا سيما وهي تشخص برسمها أمامنا، أشبه باصبع معقوفة تدق على الباب!

ثمة عبارات خالدة في عمرنا، من تلك الايام، وفيها شاعرية فريدة:

إزار أمي ازرقْ

قفز الولد من فوق البرميل

اقول أقلَّ من ألف اردبْ

إلى متى نبقى على التلِّ

سلوى اطول من سلمى

موسى يرعي المعزى

قدري قاد بقرنا

وكنانذوب في حنين غامض، ونحن نصرخ، مرددين بعد زميل لنا يقرأ الدرس مقطعاً مقطعا:

بلّوط

ناقوط

من طوى ردائي؟

ونمضي في سحر عالم أبعد كثيراً عما يعنيه درس (الطاء).. كان أحد اصدقائي ـ في الصف الاول ـ يصيح بكل صوته المديد، الرفيع، المتهجِّد، الصارخ، الحزين... فنصرخ بعده نحن (أكثر من اربعين صوتاً) بنفس المزايا، وبالايحاء ذاته، وكأننا نندب احداً ما، فيظل معلمنا الكهل حائراً بين وجع اذنيه، وبين فرحه بحماسنا المتوقد للدرس، فيروح يلوح بعصاه تلويحاً يجمع بين انزعاج غامض وطربٍ فيه مرارة!

وتأتي السنة الثانية، فتستغرقنا قصة (الخروف العنيد) الذي لا يعبر النهر، و (نظارات الدب أبي فهد)

وتتوالى السنوات والحكايات والاناشيد والاغاني : ليلى والذئب ـ القردان الطاهيان ـ الوزتان والسلحفاة. . «فوق الجميزة سنجابٌ / والأرنب يركض (يرقص) في الحقل» و:

صوت صفير البلبلِ هيَّجَ قلبَ الثَملِ
الماء والزهر معاً مَعْ حسنِ لحظ المقلِ

* * *

لم أكن لاكتفي باناشيد الكتاب المدرسي المقرر، اذ كنتُ مطلوباً كل يوم تقريباً لدى الاصطفاف الذي يسبق الدخول إلى الدرس الأول. . عليّ ان القي أمام طلاب المدرسة، ووسط الساحة، نشيداً أو قصيدة، ولما كنت لا أميل إلى التكرار، فقد كنت ألجأ إلى كتب أخرى، كنت أعثر عليها مع العاديات في بيتنا، وهي كتب مدرسية لبلدان عربية مجاورة لا أدري من أين جاءت، ولقد كان فيهّا الجديد والمفاجىء حقاً لطلاب المدرسة، وحتى للمعلمين.

كل يوم يُكلَّف معلمٌ لادارة شؤون الطلاب من الاصطفاف حتى الانصراف، فكان عليه ان يملأ ربع الساعة المخصص للاصطفاف قبل الدرس الأول: استرح. . استعد، ونشيد جماعي، وبضعة طلاب يقرأون قصائد. ولم يكن ثمة إلا ثلاثة طلاب أو أربعة. . اثنان في الصف الخامس والسادس، واثنان من بقية المراحل الأخرى. . كنتُ دائماً في الانذار، اذ كان المعلم المسؤول (معلم الساحة) ينطق باسمي طالباً الظهور أمام الطلاب لقراءة قصيدة. . غير انني ـ وكذلك صديقي (سنان) ـ لم نكن مثل ذينك الطالبين الكبيرين اللذين يلقيان قصائد المديح للملكْ. . في الأقل لأننا لم نكن نمتلك صوتاً أجشَّ ومفتعلاً كي نلقي مثل تلك القصائد، ولم نكن ـ اصلاً ـ نحفظها أو نحبُّها. . صحيح اننا قرأنا في الصف الثاني: «مليكنا. . مليكنا»، نفديك بالارواح» غير انني لا اتذكر صوتي منفرداً في هذا النشيد، بل ضمن اربعين صوتاً في الصف، أو ٤٠٠ صوت تمثل طلاب المدرسة!

ظللنا نتنقل من مبنى إلى مبنى خلال السنتين الاوليين، وبعض من السنة الثالثة، فقد أقامت مدرستنا ـ مرة ـ في مبنى يطل على نهر في البصرة القديمة، نعبر اليه جسراً خشبياً خاصاً به وببيت آخر، كانت البيوت الشناشيلية تمتد من (حمام السيف) حتى (جسر الغربان) مطلة على النهر، مسافة مطرزة بالجسور الخاصة والعامة.

في هذا المبنى حصلت مفـارقـة طريفة . . كانت غرفة المدير هى أول غرفة عند المدخل في الطابق الأرضي، في حين اعتدنا ان تكون غرفة المدير «فوق»، وقد اعتاد (مراقب الصف) ان يتهدد الطالب المشاكس قائلاً: «اصعدك للمدير؟!» . . والغريب ان المراقب ظل يردد جملته التقليدية تلك، رغم ان غرفة المدير «تحت»، ولم نكن من جانبنا نستغرب ذلك!

كان لهذا المبنى ذكرى من طفولتي قبل المدرسة، يوم حضرت مع اخواتي وأمي «ليلة الحنة» لاحدى قريباتنا . . كان البيت يضج بالنساء والاطفال والهلاهل، يعج بالالوان والعـطور، ومكياج تلك الايام: الـديرم والحمـرة، وامشـاط الشعر والبلكيتات، والزينة الذهبية: المكادس ـ الملاوي ـ الطوك ـ المعاضد ـ الكردانة ـ التكوك ـ الحجول الفضية ـ والحجل الذهب! . . وبدلات من اقمشة شاعت في تلك الايام: الجَلْسَة (الجرسيه) ـ ضوه الليل ـ التفتـة ـ الجـرجيت ـ الاوركنـزة ـ صدر الحمـام . . والمـوديلات العديدة: الكلوش ـ القسطور ـ الترواكة ـ الكوستم، والبدلات ذات الصدور المزينة بتطريزات لماعة بالنمنم والبُلَك، وما كان يلتمع على صدور الاطفال من الادعية والتعاويذ . . سن الذيب، والشذر، والوَدْعة ذات الزرقة الاخاذة، والثقوب المخيفة عليه مثل نخر الجرذان!

. . ويُلَفُّ كل ذلـك، خارج البيت، بعبـاءة (المبـرد) ذات الـوزن الثقيل والنعومة الباذخة، لمن سُعِدتْ بذات اليد التي تمنحها مثل ذلك، وإلا فان نصيبها العباءة الخشنة التي لن تلف سوى (الجيت) الرخيص ثياباً تناسب فقر العباءة (الجَزِّية)!

إن ما يذكرني بهذا البيت هو تلك الضجة التي طغت على ضجة الفرح، فتراكضنا إلى الغرفة الأولى، حين سمعنا ان (زري) ـ وهو اسم التحبب لزهرة اخت العروس ـ قد أخذها فؤادها، فظللت لسنوات مشغولاً بهذا التعبير «اخذها فؤادها» . . بالكاد استطعت ان المح ـ من خلال زحمة الاجساد والفساتين الجديدة والعطور والالوان ـ ارتماء «زهرة» على أرض الغرفة، وبضع نساء يطالبن الاخريات بالانفراج من أجل نسمة هواء، وهن ينثرن على وجهها الماء، ويهوِّين لها بالمهفات والايدي.

تلك الغرفة التي شهدت «اغماء زهرة» هي التي اصبحت غرفة المدير!

لم تمكث مدرستنا طويلاً في هذا البيت، حتى انتقلت إلى المبنى الذي انشىء خصيصاً لنا في محلة (التحسينية)، قريباً من ضريح (المهدي) خلف (المحكمة)، وعلى تخوم البساتين التي تؤدي إلى قرية (كوت الحجاج).

هناك . . في المبنى الجديد، كان بائع الفول السوداني المقشور المحمَّص، يحتلّ مكانة «السيد وعنباه الاثيرة» . . كان يجلس على السياج الحجري المرتفع، فليس ثمة قضبان كما هو حال المبنى في (السيمر)، ونحن نمد ايدينا بالنقود بمشقة، كي يتناولها

البائع من عليائه، فيناولنا مخروطاً ورقياً يحوي حبات الفول السوداني.

ثمة يومان في الاسبوع للتفتيش عن النظافة (!!) وينبغي، عندها، لكل واحد منا ان يكون نظيف اليدين، مقلم الاظافر، مع منديل نظيف، ولكن ذلك صعب التحقيق للكثير منا.. وكثيراً ما كنا نفاجأ بالتفتيش، فنحن نتذكره في لحظته فقط، فيلجأ اكثرنا إلى قرض الاظافر بالاسنان، ولحس قفا الكفين باللسان كما تفعل القطط!

ومع ان المناديل كانت تنتقل من واحد إلى آخر، ومن طلاب صف إلى طلاب صف آخر، فقد كان البعض يضطر إلى اخراج حشوة جيب بنطلونه ويمسكها مثل منديل: الاظافر مقلمة ممدودة للتفتيش، وتحت الاصابع الممدودة بشكل مستقيم يرقد المنديل، ممسوكاً بالابهامين، وقلما ارهق المعلم نفسه للتأكد من نظافة المنديل، ولكنه حين يلاحظ ان يدي التلميذ منحرفتان إلى الجانب، بشكل مبالغ فيه من الخوف، يسحب الكفين بعصاه من تحت، فينكشف المنديل على حقيقته.. إنه حشوة جيب البنطلون، فتمضي العصا في واجبها!

معلمون.. معلمون.. ومعلمون، قليل منهم المحبوبون، ومنهم المحترمون ولكنهم قساة. والغريب ان أحد المعلمين القساة كان «شاعراً» في تلك السنين، وهو يقرأ علينا النصوص الشعرية من كتاب (المحفوظات) بترنم خاص، ولكنه حين يخلع ساعته من يده اليسرى، لأنه كان أعسر، فان فرائص التلميذ الواقف انتظاراً للعقاب، تظل ترتعد! فأنْ يخلع هذا الاستاذ ساعته معناه انه يخاف عليها ان تتعطل أو تفلت من يده، لشدة الضرب الذي ينويه، مشفوعاً بشتيمة دائمة يستلها هذا «الاستاذ!» من اعماق الهور الذي قدم منه: «إبن الجليبية»!

ثمة استاذ الهندسة.. إنه محبوب، وصاحب نكتة، ولكنه يقسو في ضرب الطالب الكسول. مرة، وأثناء شتاء قارس، تلكأ زميل لنا، ربما بسبب البرد، أو الجوع، أو المرض، أو البيئة القاسية.. كان الاستاذ يقول له، موجهاً إياه لرسم هندسي على السبورة: «قل: نرسم خطاً» فيقول التلميذ: «نشخط شخطاً» ـ هكذا بالعامية، فيزعق الاستاذ: «لَكْ.. نرسم خطاً!».. فيردد الآخر، ظاناً انه يقولها صحيحة: «نشخط شخطاً» فيطلب منه الاستاذ ان يفتح كفه، فيعاجله ـ وبمهارة نادرة ـ بضربة بالمثلث الهندسي، فيجرحه بين الخنصر والبنصر، فيتأوه التلميذ، عاضاً على شفتيه في ذلك الشتاء القاسي، فيلح المعلم عليه بان يفتح كفه ليركز له الضربات التالية ـ وبالضبط ـ على موضع الجرح.. ويظل التلميذ يعوي مثل انسان، لا مثل كلب، إذ لو كان كلباً لهجم على عدوه، دون اعتبارات تربوية!

ثمة معلمون قساة، ابتكر لهم الطلاب ألقاباً مضحكة، لأنهم فاقوا الآخرين

بقسوتهم، ففقدوا اسماءهم الاصلية في نفوس الطلاب! إنهم يفخرون بخوف الطلاب منهم، ولكنهم يقاسون، رغم ذلك، من شيطنة بعض التلاميذ، فتشتد قسوتهم يوماً بعد يوم، يعززها مدير محترم، ولكنه قاس قسوة رهيبة (وهو الآخر شاعر أيضاً)!

مرة جُمعنا على غير موعد في ساحة المدرسة، فجاء المدير، يقف إلى جانبه شخص غريب، خمنا انه (ولي أمر) أحد الطلاب، وراح المدير يخطب ويعظ، وتدرج واستدرج في الوعظ حتى سحب أحد طلاب الصف السادس، وراح يكيل له الضربات على ذنب لم يجهد نفسه في شرحه لنا، يعاونه ولي أمر الطالب. وشعرنا ان الطالب المضروب لم يوقفه عن رد الضربات «بأحسن منها» سوى الاعتبارات الاجتماعية، إذ انه ـ وكما نعرفه ـ رياضي قادر على ان يهزم خمسة مهاجمين دفعة واحدة!

كنا نخاف المعلمين، لاسيما بحضور المدير، ولا نضحك حتى في الموقف المضحك! . . وذات يوم، جَمَعَنا المدير في الساحة، وراح يمهد لموضوع الاجتماع باطراء الاخلاق الحميدة، عموماً، والامانة خصوصاً، ثم راح يروي لنا الحكاية التي استدعت هذا الاجتماع، قال:

«زميلكم (فلان)، عثر على ساحة في الساعة (!!) ـ. عفواً ساحة في الساحة (!!!). . عفواً ساعة في الساحة» واختنقت بطوننا، ولكننا لم نضحك، ولم يضحك أي من المعلمين الواقفين حوله (!!)

(إن في نفسي لصوراً رائعة لمعلمين طيبين وافذاذ وفضلاء، ولكن ذكراهم ـ على عظمتها في نفسي ـ لا تستوقفني قدر ما تستوقفني ذكريات الصور القاسية، وذكرى اترابي الذين تركوا الدراسة، وباتوا منحرفين أو لصوصاً، فكانوا ثمار تربية تطالب بالتضحية، ولكنها هي نفسها لا تضحي!).

ومضى سحر السنوات الأولى في واجبات كنا نؤدي بعضها ترضية للمعلمين، في الرياضة والكشافة مثلاً. . وأخرى نؤديها برغبة ذاتية واستمتاع. . منها «تجويد القرآن» الذي كنت احاوله واهتم للاستماع اليه من الراديو. . ولقد سمعنا ذات رمضان بقدوم مقرىء مصري في مجلس (حجي جيتا) ومضينا إلى هناك، لنستمع إلى الشيخ (محمد صديق المنشاوي)، ولقد سُعدتُ، حقاً، بجلوسي تحت المنبر مباشرة، لأحدق بمقرىء مهم لم أكن اجيد تقليده!

لقد اتاح لنا وصولنا إلى مجلس (حجي جيتا) ان نتذكر (مدرسة الرجاء العالي). . مدرسة (امريكان) كما كنا نسميها. . كنا نتحسر للمضي اليها، ولكن الوقت كان ليلاً، ومرة جازفنا بالمضي إلى هناك، اذ لا تبعد المدرسة أكثر من مئة خطوة عن المجلس، فرأينا ساحتها مضاءة، وهناك من يتمرن على العاب الجمناستيك، وكان ذلك مبعث سرور

وارتياح، ولكننا كنا ندرك ان ذلك كله يقع ـ دون ريب ـ ضمن خطة «النقطة الرابعة الامريكية» الدعائية!

البرتقالة!

حين تخطر ببالي مدرسة (امريكان)، اتذكر تلك الظهيرة. . ظهيرة مشمسة من ظهيرات آذار، وفي مدرسة (الرجاء العالي). . اتذكر انني كنت مع عدد من زملائي، اقف خلف الكراسي التي جلس عليها اساتذة تلك المدرسة، لمشاهدة مباراة لكرة السلة (بين فريق مدرستنا وفريق آخر). . وما ان انتبهت إلى أحد المعلمين الامريكان يعالج «برتقالة» حتى شدني ذلك وانساني كل الاشياء والمباراة التي تجري.

أخرج البرتقالة من كيس انيق، وكان عليها بقع من بلل، فنشفها بمنديل ورقي، ثم اخرج سكيناً انيقة، فازال ذروة القشرة، ثم راح يبضع قشرة البرتقالة من الذروة حتى الصرة، مرات عديدة، متشابهة، بنفس العمق والاتجاه، تتساوى المسافات بينها. ثم عمد إلى تقشير البرتقالة جزءاً جزءاً. . ثم صار إلى ازالة القشرة الداخلية. . يزيلها بالسكين والاظافر المتوهجة بالنظافة. . وراح يسعى بكل صبر وشغف إلى تنظيف البرتقالة من كل ما يخفي تلك الشفافية الداخلية التي تتمتع بها. . فبانت، بشكل أخاذ، تلك الاكياس المليئة بالعصارة السكرية التي مستها الحموضة مسّاً رقيقاً. . صارت تشع لوناً وطعماً ورائحة، تحت شمس آذار. ولست أدري الآن، كم مرة سال لعابي، وكم مرة تعللت بالمباراة التي تجري. . ولكنني كنت أعود من جديد، إلى مراقبة هذا الامريكي مع برتقالته التي اضناها ـ وأضناني ـ تقشيراً واعتناءً مُرّاً، وكلما عدت اليه، وجدته أكثر تأنياً واعتناءً وصبراً، حتى تحول همي كلياً اليه، وصار تعامل هذا الامريكي مع هذه البرتقالة هو المباراة التي اتابعها!

. . وانتزع ـعفواًـ استلَّ بكل اناة «شيفا» واحداً من البرتقالة التي احسست، حينها، والآن أيضاً، بانها جزعت ـ هي الأخرى ـ من كل هذه الاناة. . وقلت لنفسي لقد انتهينا، وتشوّقتُ إلى ان يمضغ ذلك الجزء في حلقه، فارتشفت ريقي، ولكنه كان يخبيء طوراً آخر من أطوار أكل البرتقال (!!) فقد راح يزيل القشرة الرقيقة التي تشفُّ عما داخلها. . راح يزيلها ببالغ الاناة والمتعة والإهتمام، فتألق الضوء البرتقالي مرعباً بجماله تحت شمس آذار. تألقت الاكياس ذات العصارة السكرية التي مستها الحموضة مَسّاً رفيقاً.

ورحتُ اراقبه بحذر، كي اشفي غليلي بأن أراه يأكل. واحسستُ بالاطمئنان إلى انه سيلتهم «الشيف» والبرتقالة اخيراً، فقد انتهى كل شيء، والبرتقالة جاهزة، فماذا فعل؟!

وضع طرف «الشيف» المدبب على طرف لسانه، ثم قضمه ـ كإنما يقبِّله ـ قضمة صغيرة لم تودِ إلا بجزء صغير. . وانتظرت، حتى قتلتني هذه المراقبة، فلستُ قادراً على متابعة هذا الامريكي «المستعمِر!!» كي ينهي برتقالته، فصرفت همي إلى زملائي وإلى المباراة. . وتذكرت ان لي في المباراة لاعبين اعرفهم، وسنحتفل غداً، في المدرسة، بفوزهم «المؤكَّد» وربما سنرى اعضاء فريقنا يأكلون برتقال الفوز، دون عناء ولا طول انتظار، فاصحابنا يأكلونه بعد «تفليش» البرتقالة بقشورها إلى أربعة اجزاء، ثم يلتهمونها جزءاً جزءاً من قشورها، تاركين عصارتها الذهبية، الحلوة، الحامضة، تقطر ممتزجة بسائل القشرة المرِّ الحريف!

معرض

أقامت رابطة الكتاب والصحفيين والفنانين الديمقراطيين العراقيين معرضاً تصويرياً للفنان كاردو كامو بعنوان (طبيعة جبلية) في صالة الرواق العربي بدمشق وقد استمر هذا المعرض من ١٩٩٠/١/١٧ إلى ١٩٩٠/١/٢٤.

جاء في كلمة الرابطة عن الفنان وتصويره الضوئي: «كمقاتل أراد كاردو كامو ان يدافع عن هذه الطبيعة الجبلية ببندقية. وحين امتلك كاميرته خلّد هذا المكان بتثبيته في الزمان. . فتح عينيه لرحابة المشهد العريض ليتلمس أبعد خيط من الضوء فيه. ولكن الأبعاد لا تشغله عن تفاصيل الطبيعة الصغيرة المغرية بالامتلاك. . ودائماً كانت الطبيعة له كائناً عاقلاً حيّاً، ولذلك ينتزع الانسان من الطبيعة ويتركها خالية مفتوحة أمام نافذة المتفرّج، موضوعاً لتأمل الذات في المكان. .



ذكريات نجفية

جارتي صفية

عبد الغني الخليلي

... لاسم صفية، وقع عذب في نفسي، اذ يذكرني بجارتي القديمة العزيزة صفية، ذات القوام الرشيق والعينين العسيلتين الجميلتين، والوجه الأبيض المستدير، والمشرق كالقمر، والضفيرة الفاحمة الناعمة، وهي تتدلى على كتفها لتستريح بدلال على الصدر. كان بيتها يشرف على بساتين المدينة الممتدة على حافة الصحراء. وفي زاوية منه يتكيء على الحائط تنور صنعته هيَ بنفسها، وعند الفجر، كانت تارة تتوهج، وكانت حصتي منه في الصباح رغيفاً صغيراً واحداً. وفي باحة بيتها تقف نخلة هرمة، غرسها جدها الكبير، وللجيران نصيب من تمرها الحلو الشهي، ومن سعفها. وكانت صفية تسميها ـ النخلة المباركة ـ إذ ان جدها جاء بها فسيلة على الجمل يوم عاد حاجاً من مكة.

وكانت نسوة الجيران يتبركن بها، ويقدمن لمرضاهن من تمرها، لاعتقادهن ان فيه شفاء لهم. وكان لون رطبها أحمر بلون الياقوت يلمع في ضوء الشمس. وعند الضحى العالي يجتمعن في ظلها الشحيح، يداعبن مغازلهن ويتشاكين مما يقاسين من العوز والمرض، وحرمان صغارهن من المدرسة، ويتظلمن لأزواجهن الذين يعملون من طلوع الشمس حتى المغيب إذ كان أغلبهم من عمال البناء، وكانت صفية لا تختلف حالها عن حالهن، ولا يقل زوجها تعباً وكدحاً عن أزواجهن. وكان لزوجها الحاج محمد بغل عجوز، يعينه على نقل الخضر والفواكه والتمر من بساتين المدينة، ليبيعها في حانوته القريب من

بيته .

أذكر ذات ليلة خريفية استيقظت عند الفجر، مذعوراً على صوت بكاء خافت ينبعث من سطح بيتنا الذي تنام فيه، أمي وخالتي وشقيقتاي . فهرعت اليهن أسألهن! من مات؟ إذ كان بكاؤهن الخافت المرير يدل على موت قريب أو عزيز من الجيران أو الاصدقاء . فأجبن : لم يمت أحد، عد إلى فراشك ونم . ولما ألححت عليهن بالسؤال قلن لي : بغل الحاج محمد مات. فقلت لهن أيستحق موت بغل عجوز منكن كل هذا البكاء؟ فأجبن : من يتكفل بعده عيشة صغار الحاج محمد، وهم كما تعلم عشرة، وفي الصباح تجمع صبية الحي في موكب حزين والتفوا حوله، وربطوه إلى حبل طويل وسحبوه، تاركين وراءهم نسوة واطفالاً يبكون. كأن عزيزاً قد مات. وهناك في الصحراء بعيداً عن المدينة، تركوه ليصير طعاماً للكلاب وللطيور الجارحة .

كان الحاج محمد زوج صفية، يكبرها بعشرين عاماً، وما كان وسيماً يأسر النساء بجماله، لكنه كان رقيق القلب، كريماً، حلو الحديث والمعشر، محباً لزوجته ولصغاره وجيرانه. كان يكدح من الصباح حتى المساء، ليؤمن لقمة العيش لصغاره ولزوجته .

كانت صفية تُحبه بجنون فاذا صادف ان أغلق حانوته عند المساء وذهب لزيارة صديق له عزيز، أو الجلوس في مقهى بعيد عن الحي الذي يسكن فيه، ليسمر قليلاً مع اصدقائه، وتأخر في عودته إلى البيت، كانت صفية تقف على عتبة بيتها قلقة جزعة، تسأل المارة عنه حتى يعود. فتهرع اليه وحين تقترب منه تقبله، وما كان يهمها حديث الناس والجيران عن تقبيلها لزوجها، إذ لم يكن تقبيل الزوج وحتى الأب والأخ أمام الناس مألوفاً يومذاك، وحتى اليوم في مدينتي .

كان لدى صفية ديك أبيض الريش ناصع البياض، وكان له عرف أحمر قانٍ ينتصب على رأسه، كوردة متفتحة تزيده زهواً. وكان ذا صوت عذب رقيق، وله في رجليه ست أصابع لا خمس، كما هو مألوف في الدجاج. وديك كهذا يسمى «أثني عشري» كناية عن اصابعه الاثنتي عشرة، وهو يحكي اسطورة شعبية، يتحدث بها الناس في النجف وفي ريف الفرات، وهي ان كل ديك تتوفر فيه مثل هذه المميزات النادرة الجميلة الأربع : الريش الابيض الناصع، والعرف الأحمر المفتوح، والصوت العذب الرقيق والاصابع الاثنتي عشرة يجلب الخير لأهل بيته، ويدفع عنهم الشر والأذى، لذا كانت صفية تحرص على سلامته والعناية به. وكنت في صباي، أقضي مع أتراب لي من الجيران، ساعات هانئة من النهار، نلاعبه وننثر له الحب، ونحن مأخوذون بجماله. ويوم مات حزنت عليه صفية والجيران وأهل الحي. فقد كان يوقظهم عند الفجر من النوم، لا للصلاة، ولكن ليبدءوا يوماً جديداً من أيام عملهم الشاق المرهق.

كانت صفية شاعرة مرهفة، وإن لم تنظم بيتاً واحداً من الشعر. فقد كانت بارعة دقيقة في وصف جمال بنات الحي وصفاً قد لا يبلغه شاعر. وكانت صديقة إحدى بنات الحي قد شغلت شبابه بجمال عينيها الكحيلتين، الساحرتين، وكانت صفية تصف عيني صديقة لجاراتها بقولها: (عيون صديقة بلبل). وذات يوم سألتها عن معنى وصفها هذا أجابت مستهزأة بي: كيف لا تعرف هذا وأنت شاعر. والمعنى مأخوذ من لوني البلبل الأبيض والأسود الصافيين والمنسجمين إنسجاماً يعطي البلبل سحراً وفتنة ثم إن حركة البلبل الرشيقة الخفيفة، تشبه حركة عيني صديقة عند حركتهما فكأنهما البلبل. والآن هل عرفت معى وصفي؟

كان في صندوق صفية الخشبي العتيق بندقية، ورثتها عن جدها. كانت تفاخر بها أمام الجيران ان جدها حارب بها الانكليز يوم حاصروا المدينة لأخماد ثورتها. وكنت كلما جئتهما رفعت غطاء الصندوق ورحت أتأملها، وفي مخيلتي صور رائعة عن بطولة جدها، لفرط ما سمعت عنه من صفية.

كان صوتها جميلاً شجياً تغني في أفراح الجيران. وكانت تزور أمي كل يوم عند العصر ومعها نساء من الجيران، وكنّ يتحلقنّ حول السماور الذي كانت ناره لا تخمد من الصباح الباكر حتى منتصف الليل وإذا خلا البيت من والدي تبدأ بالغناء على رنين أقداح الشاي المحزمة بالذهب.

وأذكر اني ولعت بصفية، وأنا صغير وكم كنت أفرح لو عدت من المدرسة إلى البيت ووجدتها مع أمي تشرب الشاي، وإن تأخرت زيارتها عند العصر ذهبْتُ اليها لأدعوها لزيارة أمي مدعياً انها أرسلتني اليها.

كانت صفية تنزل قبل حلول الأعياد الدينية إلى الوادي، حيث تكثر الاصداف في أرضه التي كانت ذات يوم بحيرة كبيرة تنبع من الفرات، وقد جفت فتجمع الاصداف وتلوّنها، وتصنع منها قلائد جميلة، لتهديها في العيد إلى صبايا الجيران، فتفرح لفرحهم بها.

كانت في الحي الذي تسكنه صفية نادبة. وقد عُرفَتْ هذه النادبة بصوتها الشجي وبأشعارها التي ترتجلها مؤبنةً الموتى في مجالس العزاء التي تدعى اليها والتي كانت تقام من قبل ذوي الموتى وكانت تجيد الثناء في شعرها على الميت وتعداد محاسنه وتصوير الحزن عليه تصويراً يبعث الأسى على الميت ويستدر الدموع عليه. وكانت تبدو في أشعارها حزينة مفجوعة حقاً مما يزيد في اعتزاز من يدعونها إلى مجالس العزاء فيسخون في إكرامها مستمرين حتى تنتهي السنة على رحيل عزيزهم. فهم يحملون اليها في ليالي الجُمَع وفي غيرها من المناسبات لاسيما ليالي شهر رمضان المقدسة كليالي القدر ما لذ

وطاب من الطعام في صحون ملأى مصفوفة في صوانٍ كبيرة إضافة إلى تقديم قطع القماش الفاخر وأكياس الرز. وكان هذه النادبة لبخلها الشديد تخزن كل ذلك الطعام في سرداب عميق تحت الأرض في بيتها لتحافظ عليه من التلف وما كانت تجود بشيء منه على المعوزين من جيرانها وحتى ذوي قرباها وكان الطعام يتعفن ويفسد فترمي به في الزقاق وهو في حالة تعافه حتى الكلاب والقطط الجائعة. وذات ليلة سطا على بيتها الحاج محمد مع نفر من الجيران وحملوا كل ما في ذلك السرداب من طعام ووزعوه في ظلمة تلك الليلة على بيوت جيرانهم الفقراء ولم يأخذ الحاج محمد نصيباً منه.

غابت صفية عن عينيّ عشرين عاماً، لكني كنت أسأل عنها بعض جيراني القدامى، الذين كنت ألتقيهم في بغداد. فأطمئن على حالها. وقبيل تهجيري من الوطن، التقيتها على شاطيء الفرات في الكوفة. كانت شاحبة نحيلة، آلمني منظرها هذا، ولم أكد أصدق انها صفية تلك الجارة الحسناء، التي كانت ذات يوم فتنة أهل الحي، ورحت وأنا أقترب منها وأتطلع إلى وجهها، أداري مشاعري نحوها ودهشتي وارتباكي من ذلك اللقاء غير المتوقع بملاطفة أحفادها الذين كانوا يرافقونها. وبعد حديث قصير دعتني إلى بيتها. وفي باحته بالقرب من شجرة رمان مشرقة بثمرها الأحمر البهيج جلسنا، نتبادل ذكريات مدينتنا العزيزة والحي والجيران وموت البغل والديك الأبيض الجميل والتنور والنخلة المباركة وعيون صديقة. وعندما بدأنا نتناول شاي العصر افتقدت ولدها الكبير فسألتها عنه، نظرت إليّ وعيناها تشتعلان غضباً، وقالت: طردته من البيت، إنه يسعى لخراب بيوت الناس المساكين. ثم فجأة انتابتها نوبة بكاء حاد عنيف، فأعتصرني الألم من أجلها، وفي الحال عرفت انها تذكرت أصغر أولادها مشعلاً الذي اختطف ذات ليلة من العام ١٩٨٠ وهو عائد إلى البيت من المقهى. وكان ولدها هذا ماهراً في صناعة الزوارق الصغيرة التي يستخدمها صيادو السمك في الأنهار، والفلاحون للعبور من شاطيء إلى آخر. وبعد ان خفّ بكاؤها قالت: انها كبرت وشاخت لكنها لا تريد ان تفارق الحياة، دون ان تعثر على قبر ولدها، حتى تزوره مع زوجته وطفليه، أيام الأعياد والجمع، وتوصي ان تدفن إلى جنبه.

ولما راحت الشمس تلملم بقايا أشعتها الصفراء من على أسطح المنازل، وانحدر قرصها الملتهب صوب الصحراء ليختفي في الرمال. ودعتها ولا أدري هل يقدّر لي ان ألتقيها ثانيةً وعلى شاطيء الفرات وأقبّل يدها، وارتشف تراب الوطن.

الشاعر وزهرة اللّوز

شاعَ في المـدينةِ، أنَّ واحداً من عُشاقِ زَهرةِ اللّوزِ، دَخَلَ البُستانَ الذي تَعيشُ فيهِ، وَمن فَرطِ حُبهِ لها وَغيرتهِ عَليها، صَمّمَ أن يُعلي سُور البُستان وَيغلق أبوابهُ، وَيسلَ سَيفه، مُتوعداً شاعرهُا إنْ تجرأ من جَديدٍ وَتغزلَ بها أو تغنى بآسمها وَيسجْنِ العصَافير إنْ رقصَتْ على خَطواتِها، وَيطرْد النجوُم إنْ سَكنَتْ ضفائرهَا، وَيصْطاد الفراشات إنْ صِرْنَ مروَحةً لها، وَيُحطّم الهلالَ إن طوقَ جيْدَها وفنجانَ القهوةِ إنّ لامَسَ شفتيها وَيذْبح القمرَ إن إتكأ على شباكِهَا، وَيحْرقُ الرَبيعَ إنْ أقامَ عيْدهُ حولَ سرَيرهَا والفجرَ إنْ نثرَ وَرْدَهُ على وسَادتِهَا، والزَيتونَ إنَّ نافسَ لونُه لَونَ عيَنها، وَيوقفُ النهرَ إنْ داعبَ قدميَها. فسَمعَ شاعرُها الخبَر، فحزنَ وجَزعَ وتوجّعَ وَنَـدبَ حظَه وَطـوى دَفـاتـرَهُ وَلملمَ ذكـرَيـاتهُ وبكى... وَراحَ يتوَسّلُ بالحَمامِ والأشجَـارِ والنَسيم وَالسَواقي وصَبَايا المدينةِ، أنْ يَحْملنَ حُزنَهُ وَشكواهُ وَقارُورةً مَلأى بِدُمُوعِهِ إلى هَذا العَاشِق، فَعَسى أنْ يَرقّ قلبهُ، فيأذنَ لَهُ أنْ يُواصِلَ غِناءَهُ لزهرةِ اللّوزِ وَهوَ بَعيد... هَذا كلّ ما يَتمّنى هَذا الشَاعِر الذي كانَ الحبُ عِنْدهُ صَلاةً وتراتيلَ مُقَدّسَة.

عبد الغني الخليلي

لا تنس اسمك..

خلدون جاويد

لا تنسَ إسمكْ.
وخرافتك الأجدى
وجنونكَ..
أَلفُ خرابٍ أنْ تتنازلَ
عن سلّمكَ المتصاعدِ
عن نافذةٍ
غافيةٍ باللبلاب وراء جفونكَ
فلتتمسك بشتاتك و «الاوراقِ».
وكيسِ الخبز المخروقِ
وان كانَ رثيثا فهو كرامتك الأولى
والموت على جوعٍ أحلى انواع الخبزِ
تشبّثْ
بالأنغام السرّيةِ في زمن الصمتْ

تحشّدْ بجزيل الدمع الغاضبْ
إهتف بآسمكْ
وتأرجحٍ بضفائر مشنقةِ الوطنِ الأمْ
وقبّلْ حبلكْ . . . .

. . . .

لا تنسَ إسمكَ . .
«دفتركَ الرثَ»
مواعيدكَ ،
ولتتذكر قَسَماً بالدم كتبناه على «قرآن» العمرْ
وكن ما شئتَ سوى لحنِكَ ، ايقاعكَ
والحُلمِ العَدَويِّ ،
ولا تمشِ على خصلاتٍ من شيبِ الأمِ
وامرأة تبكي كل مساءٍ عند سريركَ . .
تحلمُ ان تتزينَ اما بالوردة من كفيّك
أو الدم
لا تنسَ إسمكَ
ذاكرةُ النسوةِ لا ترحم! . . . .

. . . .

لن يغدو المنفى وطناً
في زمنٍ أسمى الأوطانِ لنا منفى
فلتتوحد بترابِ الأرضِ ،
وكن في زمن الجوعى سنبلةً
تستشهد من ظمأٍ

كن قمرا حين يعز رغيفٌ
كن لحناً يعزف ضد السيفِ
وكن مهداً في زمن الموتِ
. . ومتْ ان أرغمتَ على ان تحيا . .
ولتتعمد بالدّمِ
وفاءً للعهد قطعناه . . وللذكرى
، ، من بَعَثرنَا كالدمع من البؤبؤ
لابد وان يرفعنا احياءً لمسلتنا ام شهداء
تذكرّ اسمكْ



٤ قصائد

صالح دياب

● الراكضة

كانت تركض
في الشارع العمومي
كانوا يتوقفون على الرصيف
طحلبا
طحلبا
ها هم يقرفصون
ويسددون نظراتهم
نحو أسفل البعيد
يريدون معرفة الحذاء
الذي تنتعله
أما هي فكانت تتابع شمسها
دون التفات
حافية

● الحرب

عندما اندلعت الحرب
بين عائلتنا والجيران
أمي
قذفتهم بمواعظ من عيار كبير
أختي
أطلقت عليهم شتائم حية
أبي
رمى فوقهم خطبة مدمرة
وأنا
ركضت إلى القن
كي أحضر البيضة
ملبياً
نداء
الدجاجة

● الوردة البلاستيكية

ثلة من الرجال
انحدروا من قمة الضجيج
مدججين بالضحكات اللامعة
والابتسامات الضريرة
وهناك
في حديقة السهل
غرسوا وردة من البلاستيك
ثم أداروا الهواء

* * *

انها واقفة كتمثال
الحديقة
لا العصفور صادقها
ولا النحلة همست في تويجها
ولا الفراشة قبلتها
فقط
كانت الكلمات
التي سقوها بها
والقصائد
التي سالت عليها
من انوفهم

● بانوراما

ولد في الرماد
في طفولته
لعب بالنار
في فتوته
ركض كثيراً
في شبابه
أصيب بالكتابة
في رجولته
طعن بالحلم
في كهولته
رأى نجوم الظهر
في شيخوخته
نفي اليه..
مات منتحرا



حالات كل يوم

سلام صادق

اليوم الأول:
صدرَ مرسومٌ في الجريدةِ الرسميةِ
صنّفَ قاطعي التذاكر
في خانةِ قطاعِ الطرقِ
ونعتَ بائعي الرَقي
بمصاصي دماءِ الآخرين

* *

اليوم الثاني:
أحدهم يسكنُ البياع
قربَ سوقِ الخضارِ المركزي
باعَ نفسه بالجملةِ
وهو لا يحسنُ بيعَ الطماطمِ
في سوقِ المفردِ

* *

اليوم الثالث:
صديقي الذي عبَر حدود القلبِ
وليسَ في نيته القتال
إصطدمَ بمفرزةِ الصمام التاجي
في كانون الأول ١٩٨٣
وماتَ بعيداً عن الأرضِ
ودُفِنَ بعيداً عنها

* *

اليوم الرابع:
اتذكرهُ طفلاً تنكرَ بوجهِ حمار
وكتبَ على جبينهِ يسقط الاستعمار
سارَ أمامَ التظاهرةِ على أربع
عشرةَ كيلو متراتٍ أو يزيد
اليـوم رآهُ البعضُ
مقعداً في عربةٍ ببابِ الدارِ
وعلى ساقيهِ قماشةٌ بيضاء

* *

اليوم الخامس:
كانَ يُلقي لنوارسِ دجلة الجائعه
بقايا الخبزِ والصمون كل صباح
وبيدهِ تفويضٌ من جسرِ الشهداءِ بذلك
أمضى بقيةَ شيخوختهِ رهنَ التحقيقِ
مُتهماً بالاسهامِ بتلويثِ البيئةِ
وتحريضِ السمكِ المستكينِ
طوالَ ساعاتِ النُعاس



زهرة الشمس

هاشم معتوق

يسلبُ الليلُ
بقايا الضوءِ من وجهي المسجى
في كواليس الحقولْ
وتهزّ الريحُ نسغَ القلبِ
كيْ تسقط من فرعي حبات إنتشاري
ليتني أقفزُ من هذا الظلام

. . . .

وتضيءُ الشمسُ في القطبِ . .
ويبقى الليلُ ليلاً
إنه العزفُ الطبيعي
الصباحْ

. . . .

ليتَ ما يشغلني رقصٌ
غناءْ
والذي أرغبُ فيهِ

ثمّ ضوءٌ ومياهْ
أنني الآنَ محطاتٌ من البردِ
إنتظاري حلمٌ . . . .
في اللونِ والعطرِ الغناء

المهاجر

سليم محمد

الاهداء: إلى الشاعر شيركو بيكه س [ان ساعة الجلاد آتية لا ريب فيها].

١ ـ كل الوسائد التي صنعتها أمي
من ريش الدجاج
والحمام
ما تحملت أوجاع رأسي!!
٢ ـ طلبت الحبيبة بطاقته الشخصية
فبكى طويلاً!
٣ ـ في النهار انتظر الليل
ليلتقي وطنه
وقبل ان يأتي الليل
كان السجّان ينظم
استمارة الوطن
٤ ـ في الليل انتظر النهار
ليعبر النهر إلى الوطن
وقبل ان يأتي النهار
كان النهر مذبوحاً
والوطن في قبضة المهربين
يصرخ!!

٥ ـ كتب المهاجر لوطنه

أحبك

قال الوطن

تعال إذن!!

* * *

أوراق القصيدة المتكدسة

محمد اصلان مستو

كلّما حاولت نسيان مصابك

ياوطني

وجدت نفسي

في صلب المحن

كلّما تجرعتُ شربة ماء

أروي بها ظمأي

أشعر وكأنّ حزنك

يتدفق مع الماء إلى فمي

إلى موضع النقمة في قلبي

أشعر وكأنّك . .

توقد فيّ براكين الأرض

أشعر وكأنك

تجلس فوق حمائم الحديد المتوهج

أشعر وكأنّك . .

حزني إلى الأبد

أشعر وكأنّك

قصيدتي المتكدسة تحت الأوراق

في حلكة الزمن
تنتظر انتشالها
إلى ذروة الفجر

١٣/ ٨/ ١٩٨٩

وجهك

ناظم حسين

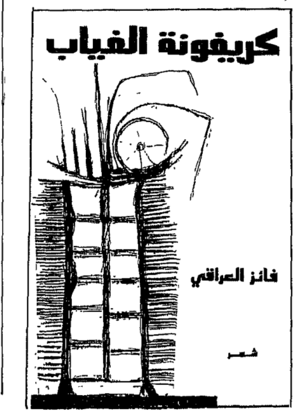
عندما أعانق السماء
أراك بين النجوم
تبتسمين
للأرض
للناس الفقراء
لي . .
عندما أحدق في عينيك
أرى فيك
حقيقة الحب
عندما أمشي على الطريق
أراك بعيدة عني
ثم نلتقي
تحت شجرة الزيتون
وملامح التعب واضحة
على وجهك المشرق



اصدارات

كريفونة الغياب

عن دار الاهالي بدمشق صدرت المجموعة الشعرية (كريفونة الغياب) للشاعر فائز العراقي.
سبق للشاعر ان اصدر مجموعتين هما: الينابيع (١٩٨٤)، واناشيد الابدية (١٩٨٦).



من قصيدة (بالونات على وشك الانفجار) التي يهديها الشاعر إلى اخيه الشهيد نصير حسين نختار هذا المقطع:

لو قدِّر لي أن أطلق الرصاصة الأخيرة
على جمجمة الرماد
لما تردّدت
لوْ قدر ليَ أن أستضيف في واحة روحي
كلّ الحصى الملوّن
القواقع
المحار
المرجان
الحنادس
النجوم
أقراط النساء
بوح أمي
قلق أمي
لما ترددت
لو... ولو... ولو...
ما الذي آقترفته «ياإله»
كي تنحت في أروقة صدري
كلَّ هذا العذاب؟

مرافيء

صدر العدد الخامس من (مرافيء) الكراس المركزي الذي تصدرهُ رابطة الكتاب



والصحفيين والفنانين الديمقراطيين العراقيين وقد اسهم فيه كلٌ من: فيصل دراج، عدنان. ك، مفيد الجزائري، فارس عبد، عبد الحسين شعبان، علي ثابت، جليل حيدر، شيركو بيكه س، عارف ولي، لفتة بنيان، قيس، سامر. ع.

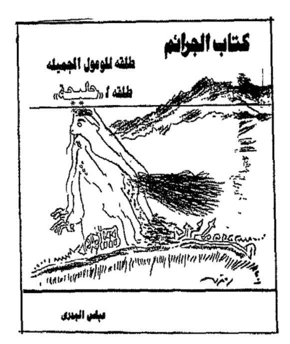
مع العدد صدر ملحق احتوى على مداخلتين قدمهما محمود صبري وزكي خيري إلى مؤتمر فرع الرابطة في تشيكوسلوفاكيا و ستعرضان على المؤتمر القادم لعموم الرابطة.

من افتتاحية العدد (أين حق الصحفيين العراقيين في لائحة المنظمات الصحفية العالمية) نقتطف هذا المقطع:

«لقد كنا، للاسف، ضحايا سياسات خارجية، تعتمدها دولٌ أو مؤسسات ومنظمات عالمية يسمح أو سمحت، بسبب اعتمادها هي الأخرى هذه السياسات بتشكل اعلام مشوّه عاجز، مصاب بالستكماتزم، أو باللاأبالية التي هي أخطر أمراض العصر.

وينسحب بعض هذا الأمر حتى على بعض المنظمات العالمية التي أعطيناها أيام اليسر، كل ما نملك باعتبارها حاملة رسالة، فلم تعطنا زمن العسر إلا الاهمال والاذن الثقيلة. نقول ان هذه المنظمات مصابة هي الأخرى بحباس اللسان، فهي صامتة، كلما طُرحت الموضوعة العراقية الخاصة بحقوق الانسان والديمقراطية ومسلسل الحقوق المغدورة الأخرى».

كتاب الجرائم



عن مطبعة الشهيد ابراهيم عزّو صدرت قصيدة (كتاب الجرائم) للشاعر عباس البدزي، وهي تحتوي على قسمين هما طلقة للوعول الجميلة وطلقة لحلبجة.

من القسم الأول نختار هذا المقطع:

تنزل الوعول الجميلة من أعالي الجبال
مطوقة بالجرائم.
تارةً تفزّزها صيحةٌ،
وتارة يصدمها الظلُّ،
وثانيةً تحاصرها
ضربات الخيالْ!
كامرأةٍ في لحظة العشق،
تساورها ضحكةٌ وفي وجهها الالمُ المرُّ،
كآمرأةٍ من نساء الجبال
وفي معبرٍ بين غابة السرو يعتريها الذهول.
فانصتي..
انصتي لأنين الوعول!

ملف الأطفال

ستكرس (الثقافة الجديدة) ملفاً خاصاً لاطفالنا في المنفى في عدد حزيران القادم، لذا ندعو اطفالنا إلى موافاتنا بنتاجاتهم (قصائد، قصص، رسوم، خواطر ادبية. . .) لنشرها في هذا العدد. كذلك ندعو ادباءنا وفنانينا إلى الاسهام في هذا الملف، سواءً من خلال نصوصهم الابداعية المتعلقة بعالم الطفل أم من خلال بحوثهم المتعلقة بمشكلات اطفالنا في المنفى.

اننا نرحب بأية مبادرة تصلنا: لقاءات، عقد ندوات. . . الخ. علماً ان آخر مهلة لاستلام المواد هي بداية شهر أيار (مايس).



توماس سنتش

نقد نظريات الاقتصاد العالمي

ترجمة

عبد الاله النعيمي

الجزء الأول

مركز الابحاث والدراسات الاشتراكية في العالم العربي

السعر دينار ونصف